النحو منهجاً وتطبيقاً

الجزء الثاني

في

الجملة الاسمية

تأليف

الدكتور

فؤاد علي مخيمر

أستاذ اللغويات المساعد

جامعة الأزهر

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م

مطبعة الحسين الإسلامية

٢٥ حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الرحمن، علم القرآن، خلق الإنسان علمه البيان والصلاة والسلام على من نطق بأفصح لسان، وآتاه الله الحكمة وفصل الخطاب.

أما بعد:

فهذا هو الجزء الثانى من كتابى (النحو منهجا وتطبيقا) والذى وضعته فى (الجملة الاسمية) وقد ألزمت نفسى فى تأليفه المنهج التطبيقى الذى هو هدفى من تصنيف هذا الكتاب والذى وضعت خطته فى مقدمة الجزء الأول، وسيخرج – إن شاء الله تعالى – فى ستة أجزاء، بتبويب وترتيب أحسب أنه جديد، وبخاصة أنى جمعت فيها بين القاعدة والتطبيق، وعنيت بتوجيه القول فى القاعدة فى ثنايا التطبيق، بحيث يستطيع القارىء أن يستلهم القاعدة النحوية من خلال التطبيق، وذلك بمنهاج يعتمد على الفهم أكثر من اعتماده على الحفظ.

ذلك؛ لأن القارىء الكريم قد يمل الحفظ: لأن بعض القواعد قد يلتبس فيها وجود عله القارىء فضلا عن حفظها، فعندما يجد الأسلوب سهلا، وتوجيه القاعدة بالتطبيق أسهل لا شك أنه يقبل عليها بحب وشغف، وبخاصة أن كل طالب علم أو مشتغل بالتأليف والتصنيف فى العلوم التى تكتب بالعربية هم جميعا فى حاجة ماسة إلى تذوق قواعد النحو وأصوله لضبط التراكيب التى يستخدمونها فى مؤلفاتهم، لإيجاد اللحمة والوشيجة القوية التى تربط بينهما

لحصول على ثمرة المعانى المرادة من وراء هذا التأليف ، وذلك كله لا يتحقق إلا عن طريق فهم القواعد النحوية بمنهاج تدريبى للعقل واللسان معاً بأسلوب بعيد عن التعقيد، وجمود الفكر ، هذا هو الذى من أجله أرجو الله أن أكون قد وفقت فى وضع خطتى وسبك منهاجى ليخرج الكتاب إلى يد القارىء بصورة يرضى الله بها عنى ، ويدعو القارىء لى بالصبر والتوفيق فى تحقيق هدفى واستكمال خطتى .

هذا ؛ ولقد غذيت فكرى مما تركه لنا سلفنا الصالح من أئمة النحو وفحوله ، كما تلمست ضوء القواعد الكاشفه لى عما دق وغمض من مؤلفات وتوجيهات أساتذتى المعاصرين ، جعلتها بمثابة مشاعل أهتدى بها إذا تعثر الطريق وتوقف الفكر فبشريتى الأصل فيها النقص ، لأن الكمال لا يكون إلا لله وحده .

فكتب التراث هى الأصل ، وهى المعين الفياض التى أخذت منها أصول كتابى ، فأقمت بها عمده ، ثم شيدت البناء بجهد العقل تطبيقا ، وتوجيها ، وتخريجا ، وتعليلا . متبعاً فى ذلك كله منهج التيسير ، مبتعدا عن التعليلات والخلافات التى تزهق الذهن ، وتضيع الوقت دون فائدة مرجوة .

وبعد .. فما وضعته فى هذا الجزء الذى بين أيدينا ، وفى الجزء الأول الذى سبقه فى (المقدمات النحوية) أرجو الله ربى أن أكون قد وفقت فى تيسير القواعد النحوية بهذا المنهج التطبيقى التدريبى ، لأكون بذلك قد أسهمت بفكرى الذى شأنه الخطأ والنسيان .

وطمعى فى رحمة ربى أنه واسع المغفرة إن ذل قلمى وقدمى وعلى القارىء الفاضل أن يتسامح معى فيما يقف عليه من أخطاء ونسيان .

سائلا الله ـ عز وجل أن يجعل هذا ثقلا فى صحيفتى وأن يجريه صدقة جارية على روح والدى ومشايخى الذين تعلمت على أيديهم .

والله وحده هو الهادى إلى صراطه المستقيم وصلى وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين .

غرة رمضان ١٤٠٩ الموافق ٦ من إبريل ١٩٨٩

المؤلف

د/ فؤاد على مخيمر

تمهيد فى الجملة

ذكرت فى الجزء الأول أن الكلام : هو القول المفيد بالقصد ، والمراد بالمفيد : مادل على معنى يحسن السكوت عليه .

والكلمات إذا ضم بعضها إلى بعض ، وأدت معنى حسن السكوت عليه أطلقنا عليها جملة مفيدة .

وكل كلمة يمكن أن تبدأ بها التركيب إما أن تكون اسماً ، أو فعلا ، أو ظرفاً أو حرفاً ؛ وبذلك أمكننا أن نعلم أن الجملة تنقسم باعتبار التركيب النحوى إلى ثلاثة أقسام :

جملة اسمية : وهى التى وقع فى صدرها اسم ، نحو : خالد شجاع ، وهيهات العقيق . وقائم الرجلان ، عند من أجاز ذلك وهو الأخفش والكوفيون على ما سنوضحه — إن شاء الله — فى موضعه من هذا الكتاب .

جملة فعلية : وهى التى وقع فى صدرها فعل . نحو : صام محمد ، وسرق الثوب وظننته واقفا ، ويصوم محمد ، والجملة الفعلية ، ومحتوياتها هي موضوع بحثنا فى الجزء الثالث — إن شاء الله .

جملة ظرفية : وهى التى وقع فى صدرها ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : أعندك خالد ؟ وأفى المدرسة خالد ، إذا قدرت خالدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتدء ، مخبر عنه بهما ، وهذا القسم نطلق عليه شبه الجملة .

مما سبق نعلم أن الجملة فى المفهوم اللغوى هى التركيب الذى يتكون من عدة ألفاظ تتضافر مع بعضها لتؤدى فائدة ما .

ومما يجب أن نعلمه ونؤكد عليه أن لكل جملة ركنين أساسيين لايمكن

الحصول على الفائدة المشتركة من الجملة إلا بهما ، وهذان الركنان قد يكونان اسمين ، وقد يكونان اسما وفعلا ، وقد يتقدم أحدهما على الآخر ، فإذا تقدم الاسم ، كانت الجملة اسمية ؛ وإذا تقدم الفعل كانت الجملة فعلية .

ومما يجب أن ننبه على ذكر هنا أن الأصل في الجمل ألا يكون لها محل من الإعراب ، لأن الإعراب هو العلاقات التي تربط المفردات بعضها ببعض وليس للجمل هذه العلاقات أما إذا احتلت الجملة محل المفرد وأمكن تأويلها به فعندئذ يصبح للجملة محلا إعرابيا ويكون هو المحل نفسه الذي كان للمفرد التي وقعت موقعه ، وبهذا الاعتبار تنقسم الجمل إلى قسمين .

القسم الأول : الجمل التي لها محل من الإعراب :

تقع هذه الجمل في سبعة مواضع هي :

١ـ تقع خبراً ، وموضعها رفع في بابي المبتدأ ، و (إن) وأخواتها ، ونصب في بابي (كان وكاد) لقول بشار :

يا قلب أذني لبعض الحي عاشقة ... والأذن تعشق قبل العين أحيانا[1]

والشاهد في قوله : (تعشق) فقد وقعت الجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ وهو (الأذن) .

وقوله تعالى : « إن المنافقين يخادعون الله »[2] فجملة (يخادعون الله) وقعت في محل رفع على أنها خبر (إن) .

وأما مثال لوقوعها منصوبة في بابي (كان وكاد) فنحو قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر البسيط

(٢) النساء ١٤٢

ما كنت أحسبني أبقى إلى زمن :: يسيء بي فيه كلب وهو محمود[1]

والشاهد في قوله : (أحسبني) حيث وقعت الجملة الفعلية في محل نصب خبر (كان) .

وقول الآخر :

وكنت ولم أخلق من الطير إن بدا :: لها بارق نحو الحجاز أطير[2]

والشاهد في قوله : (أطير) حيث وقعت الجملة الفعلية في محل نصب على أنها خبر (كاد) .

٢ — تقع حالا : وموضعها النصب ، كقوله تعالى « ومالكم لا تقاتلون في سبيل الله[3] » فقوله (لا تقاتلون) جملة في موضع نصب على أنها حال ، وصاحب الحال ضمير الخطاب في (لكم) وقوله سبحانه : « لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى[4] » فجملة (وأنتم سكارى) في موضع نصب على أنها حال من الضمير في (تقربوا) .

٣ — تقع مفعولا : وموضعها النصب ، نحو قوله تعالى : « وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله[5] » فالجملتان (عزير ابن الله) و (المسيح ابن الله) كل منهما وقعت في موضع نصب على أنها مفعول به للفعل (قال) .

٤ — تقع مضافا إليها : وموضعها الجر ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ما يمكن الرجوع إليه في باب الإضافة ، ومن ذلك قوله تعالى : « والسلام على يوم

---

(١) من بحر البسيط
(٢) من بحر الطويل .
(٣) النساء : ٧٥
(٤) النساء : ٤٣
(٥) التوبة : ٣٠

وليت»[1]، وقوله «وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب»[2]، فالجملتان (ولدت) و (يأتيهم العذاب) كل منهما في محل جر بالإضافة إلى (يوم).

٥ — تقع جواب شرط مقترنة بالفاء أو (إذا) الفجائية بشرط أن تكون بعد أداة.

شرط جازمة: وموضعها الجزم، كقوله تعالى: «من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون»[3]، فجملة (فلا هادي له) وقعت مقترنة بالفاء، وهي في محل جزم جواب الشرط، وأداة الشرط (من) من الأدوات التي تجزم فعلين.

وأما مثال المقرونة بإذا فنحو قوله سبحانه «وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون»[4]، فجملة (هم يقنطون) في محل جزم جواب الشرط وقد اقترنت بـ (إذا).

٦ — تقع تابعة لمفرد: ويكون موضعها الإعرابي بحسب تبعيتها للمفرد الذي قبلها، وهي ثلاثة أنواع:

أ — المنعوت بها: فقد تقع في موضع رفع كقوله تعالى: «من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه»[5]، فجملة (لا بيع فيه) في موضع رفع صفة لـ (يوم) المرفوع.

وقد تقع في موضع نصب كقوله تعالى: «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله»[6] فجملة (ترجعون) في موضع نصب صفة لـ (يوما) المنصوب قبلها.

---

(١) مريم: ٣٣ (٢) إبراهيم: ٤٤
(٣) الأعراف: ١٨٦ (٤) الروم: ٣٦
(٥) إبراهيم: ٣١ (٦) البقرة: ٢٨١

وتقع كذلك في موضع جر كقوله سبحانه : « ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه [١] » فجملة (لا ريب فيه) في موضع جر صفة لـ (يوم) المجرور قبلها .

ب ـ المعطوفة بالحرف ؛ نحو : خالد يجتهد وأخوه ناجح ، وذلك إن قدرت الواو عاطفة على الخبر وهو (يجتهد) أما إذا قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها ، أو قدرت الواو واو الحال فلا تبعية ، والمحل نصب .

ج ـ المبدلة ؛ كقوله تعالى : « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم [٢] » فإن وما عملت فيه مبدلة من (ما) وصلتها .

٣ ـ التابعة لجملة لها محل من الإعراب : ويكون موضعها الإعرابي بحسب تبعيتها للجملة التي قبلها ، نحو : علي يجيد الخطابة ، ويذيع شعره ، فجملة (يذيع شعره) في محل رفع ، لأنها تابعة لجملة مرفوعة قبلها ، ونحو : أعامل تاجراً بضاعته جيدة ، وأسعاره معتدلة ؛ فجملة (أسعاره معتدلة) في محل نصب تابعة لجملة منصوبة قد عطفت عليها ، ونحو : عجبت لكتاب يستمع إلى صاحبه ويحركه إشارته ، فجملة (تحركه إشارته) في محـــل جر ، لأنها تابعة لجملة مجرورة قبلها ، وقولهم : إن لعف فأنت الكريم ، وهذا أملنا ، فجملة (هذا أملنا) في محل جزم ، لأنها تابعه لجملة مجزومة قبلها .

هذا ما قرره النحاة من كون الجملة التي لها محل من الإعراب تقع في للمواضع السبعة السابقة ، وجاء ابن هشام فزاد عليها موضعين آخرين في كتابه (مغني اللبيب) اذكرهما استكمالا للقول وهما :

---

١ ـ آل عمران ، ٩ . ٢ ـ فصلت ، ٤٣ .

١ - الجملة المستثناة : نحو قوله تعالى : « لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فيعذبه الله »[1] .

قال ابن خروف : (من) مبتدأ ، و (يعذبه الله) الخبر ، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع .

وقال الفراء على قراءة بعضهم : « فشربوا منه إلا قليل منهم »[2] ، إن (قليل) مبتدأ حذف خبره ، أي : لم يشربوا .

٢ - الجملة المسند إليها : نحو قوله تعالى : « سواء عليهم أأنذرتهم »[3] إذا أعرب (سواء) خبرا ، و (أأنذرتهم) مبتدأ ، ونحو : (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) إذا لم تقدر الأصل فهو (أن تسمع) بل يقدر (تسمع) قائما مقام السماع .

كما أن الجملة بعد الظرف في نحو : « ويوم نسير الجبال »[4] وفي نحو : (أأنذرتهم) في تأويل المصدر ، وإن لم يكن معهما حرف سابك .

مما سبق نعلم أن بعض الجمل التي لها محل من الإعراب تقع في مواقع أصلية من التركيب النحوي ، فتقوم مقام العناصر الأصلية فيما يأتي :

أ - تقع فاعلا أو نائب فاعل . د - تقع خبرا .

ب - تقع مفعولا به هـ - تقع خبرا لـ (كان) وأخواتها ولأفعال

ج - تقع مبتدأ للمقاربة والشروع والرجاء .

وكذلك يقوم بعضها الآخر مقام العناصر المتممة للتركيب ، وذلك فيما يأتي :

---

(١) الغاشية : ٢٢ - ٢٤ (٢) البقرة : ٢٤٩

(٣) البقرة : ٦ (٤) الكهف : ٤٧

أ ـ تقع نعتا . ب ـ تقع حالا . ج ـ تقع مضافة .

ويقوم بعضها مقام العناصر الأصلية أو للتمة ، وذلك فيما يأتي :

أ ـ الجملة الموصولة ج ـ الجملة المسبوقة بحرف جر

ب ـ الجملة الواقعة مستثنى

هذا وقد سبق عرض أمثلة مفصلة لكل هذه المواضع ، ما عدا الجملة الموصولة فإن جمهور النحاة عدوها ضمن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ويعضهم يرى أن الموصول وصلته جملة واحدة ولها موقع إعرابي تأثرا بما قبلها من الكلام .

والتحقيق في هذا ما ذهب إليه جمهور النحاة ، لأن علامات الإعراب تظهر في نفس الموصول في نحو قولهم : (ليقم أيهم في الدار . ولألزمن أيهم عندك ، وأمرر بأيهم هو أفضل) بظهور الضمة على (أي) الأولى ، والفتحة على الثانية ، والكسرة على الثالثة ، وفي التنزيل ورد قول الله تعالى : « ربنا أرنا الذين أضلانا (1) » .

ولكن الذي دفعني إلى ذكر الجملة الموصولة في هذا الموضع هو أن كثيرا من النحاة يعدون الموصول وصلته جملة واحدة لها محل من الإعراب ورأيهم من وجهة نظري له وجاهته ، ذلك لأن الموصول مع كون ظهور العلامات الإعرابية على آخره كما هو دليل الجمهور إلا أنه لا يخفى علينا أن الموصول سواء ظهرت عليه علامات الإعراب أو لم تظهر فهو مبهم وأن جملة الصلة تفسر إبهامه ، وبذلك يصبح الموصول مع صلته شيئا واحدا فيترجح عندي أن الموصول مع صلته كالكلمة الواحدة فيكون لها موضع من الإعراب .

---

(1) فصلت : ٢٩

وعلى ذلك فقد تقع الجملة الموصولة التى تتكون من الموصول وصلته فى موضع فاعل نحو : فازمن ثابر على العمل .

ـ وتقع نائب فاعل ، نحو : كوفىء من نجح فى الامتحان .

ـ وتقع مفعولا به ، نحو . استشر الذى تثق به .

ـ وتقع مبتدأ ، نحو : الذى يعفو عن المسىء محبوب عند الناس .

ـ وتقع اسما لناسخ نحو : لعل ما ترجوه يأتيك .

ـ وتقع خبرا للمبتدأ نحو : اللبيب من اتعظ بغيره .

ـ وتقع خبرا لناسخ نحو : إن الحليم من يصفح عند المقدرة .

ـ وتقع نعتا ، ولا يكون ذلك إلا إذا كان الاسم الموصول فيها خاصا نحو (الذى ـ التى مثلا) نحو : طالع الكتب التى تفيدك .

ـ وتقع مضافا إليها : نحو : النجاح جزاء الذين يجدون فى المذاكرة .

القسم الثانى ـ الجمل التى لا محل لها من الإعراب :

إن من المعلوم لدينا أن الأصل فى الجمل أنها لا تحل محل المفرد ، والجمل التى لا محل لها من الإعراب كذلك ، وهى سبع .

الأولى : الجملة الابتدائية : ويطلق عليها أيضا المستأنفة ، وهو أوضح وأدق من جهة القيد ، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ، ولو كان لها موضع من الإعراب ، ثم الجمل المستأنفة نوعان :

الجملة المفتتح بها النطق ، كقولك ابتداء : (خالد جالس) ومن ذلك الجمل المفتتح بها السور .

٢ ـ الجملة المنقطعة عما قبلها نحو : (مات فلان رحمه الله) وقوله تعالى :

« قل سأتلو عليكم منه ذكرا إنا مكنا له في الأرض [١] ».

ومن ذلك جملة العامل الملغى لتأخره نحو: بكر جالس أظن ، فالعامل (أظن) تأخر فألغى عن العمل ، وصار جملة منقطعة لا محل لها من الاعراب

وأما العامل الذي ألغى لتوسطه نحو: بكر أظن جالس ، فجملته أيضا لا محل لها إلا أنها من باب جمل الإعتراض .

هذا وفي هذا النوع وغيره من الجمل توجيهات رشيدة وآراء سديدة لفحول النحاة ذكرها ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) لمن أراد ، وليس مجالها هذا التمهيد .

الثانية: الجملة المعترضة بين شيئين لإفادة الكلام تقوية وتسديدا أو تحسينا

تعريفهـا : هي التي يؤتى بها فاصلة بين عناصر الجملة أو بين جملتين متلازمتين ، ويمكن تقديمها أو تأخيرها حسبما يقتضيه التركيب .

ويقع هذا النوع من الجمل في مواضع أو جزها فيما يلي :

١ ـ تقع فاصلة بين الفعل والفاعل نحو : (يسرني إن لم تتكاسل السفر معك) فجملة (إن لم تتكاسل) معترضة لا محل لها من الإعراب ، لأنها فاصلة بين الفعل (يسر) وفاعله (السفر) .

٢ ـ تقع فاصلة بين الفعل ومفعوله ، نحو : (شرح المدرس ـ وكان بليغا ـ درسا مفيداً) فجملة (وكان بليغا) معترضة بين الفعل ومفعوله وهو (درسا) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وبدلت والدهر ذو تبدل ∴ هيفا دبوراً بالصبا والشمأل [٢]

(١) الكهف : ٨٣ ، ٨٤ (٢) من بحر الرجز

والشاهد فى قوله: (والدهر ذو تبدل) حيث وقعت هذه الجملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب، فاصلة بين الفعل وفاعله (بدلت) والمفعول به وهو (هيفا).

هذا وقد يكون الفصل بالجملة المعترضة بين الفعل ومفعوله المطلق نحو: سرت - رغم أنى متعب - سيرا حثيثا.

٣ - تقع فاصلة بين المبتدأ وخبره، نحو: الخليل - حرسه الله - تعوى بارع.

٤ - تقع بين الاسم الناسخ وخبره، نحو: كان خالد - وإن تكلم كثيرا - فصيحا، ومن ذلك قول الشاعر:

وإنى لرام نظرة قبل التى
لعلى - وإن شطت نواها - أزورها[(١)]

والشاهد فى قوله: (وإن شطت نواها) حيث وقعت جملة اعتراضية بين اسم (لعل) وخبرها الذى هو (أزورها) وذلك على تقدير حذف جملة الصلة، أى: التى أقول لعلى، أما إذا اعتبرنا صلة الموصول قوله: (أزورها) يكون عندئذ لا شاهد فى البيت، ويكون خبر (لعلى) تقديره: لعلى أفعل ذلك

٥ - تقع بين الشرط وجوابه، نحو قوله تعالى: «وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر[(٢)]» فتوسطت جملة قوله (والله أعلم بما ينزل) بين الشرط وهو (بدلنا) وجوابه وهو (قالوا) ومن ذلك أيضا قوله تعالى: «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار[(٣)]» والشاهد فى الآية واضح.

---

(١) بحر الطويل (٢) النحل ١٠١ (٣) البقرة ٢٤

٦ ـ تقع بين القسم وجوابه، نحو: أقسم بالله ـ ولست جائنا في يمين ـ أني لن أسكت من قول الحق مهما كلفني.

٧ ـ تقع بين الموصوف وصفته، كقوله تعالى: « فلا أقسم بمواقع النجوم وإنه لقسم لو تعلمون عظيم[1] » فإن في الآية اعتراضين، اعتراضا واعتراضا بين (أقسم بمواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذي بينهما.

٨ ـ يقع بين الموصول وصلته، نحو: جاء الذي ـ وأبو محمد يتكلم ـ يبكي لشدة مرضه.

٩ ـ تقع بين أجزاء الصلة، نحو قوله تعالى: والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة[2] ».

فإن جملة (وترهقهم ذلة معطوفة على (كسبوا السيات) فهي من الصلة وما بينهما وهو قوله: (جزاء سيئة بمثلها) اعتراض بين به قدر جزائهم وجملة (ما لهم من الله من عاصم) خبر، وهذا قول ابن عصفور، وقد ضعفه ابن هشام، وذكر في الآية توجيهات سديدة لبعض فحول النحاة[3].

١٠ ـ تقع بين المتضايفين كقولهم: هذا كتاب ـ والله ـ محمد.

١١ ـ تقع بين الجار والمجرور، كقوله: (اشتريته بـ أرى ألف درهم) فوقعت جملة (أرى) بين الجار وهو الباء، و(ألف) وهو المجرور.

---

١ ـ الواقعة / ٧٥، ٧٦

٢ ـ مغني اللبيب ٢: ٢، ٣٩١ ـ ٣٩٢

وقد تقع بين الفعل والجار والمجرور المتممين لمعناه نحو : انطلق ـ وأنت الشجاع ـ إلى ساحة المعركة .

١٢ — تقع بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقول الشاعر :

كأن وقد أتى حول كميل
أثافيها حمامات مثول[1]

والشاهد في قوله : (وقد أتى حول كميل) حيث وقعت هذه الجملة معترضة بين الحرف الناسخ وهو (كأن) وما دخل عليه وهو المبتدأ والخبر (أثافيها حمامات) وهذا قول بعض النحاة ، وقد أجاز بعضهم الآخر أن تكون هذه الجملة حالية تقدمت على صاحبها وهو اسم (كأن) .

١٣ — تقع بين الحرف وتوكيده ، كقول الشاعر :

ليت وهل ينفع شيئا ليت   ليت شبابا بوع فاشتريت[2]

فقد وقعت جملة (وهل ينفع شيئا) بين الحرف (ليت) وتوكيده اللفظي بـ (ليت) الثانية .

١٤ — تقع بين حرف التنفيس والفعل كقول الشاعر :

وما أدري وسوف إخال أدري
أقوم آل حصن أم نساء[3]

فقد وقع قوله : (إخال) جملة معترضة بين (سوف) و (أدري)

(١) من بحر الوافر .
(٢) من بحر الرجز .
(٣) من بحر الوافر .

ولا يخفى علينا أن هذا اعتراض وقع في داخل اعتراض آخر ، لأن (سوف) وما بعدها اعتراض بين (أدرى) وجملة الاستفهام وهى قوله : (أقـــوم آل حصن أم نساء) ؟

١٥ — تقع بين (قد) والفعل ، كقول الشاعر [١] :

أخالد قـد ـ والله ـ أوطأت عشوة

فقد وقع قوله (والله) جملة معترضة بين (قد) والفعل (أوطأ) .

١٦ — تقع بين حرف النفي ومنفيه ، كقول الشاعر :

فلا ـ وأبي دهماء ـ زالت عزيزة

على قومها ما دام للزند قادح [٢]

والشاهد في قوله : (وأبي دهماء) حيث وقعت هـذه الجملة معترضة بين (لا) النافية وما كان يجب أن تدخل عليه الفعل (زال) .

١٧ — تقع بين جملتين مستقلتين ، نحو قوله تعالى : « رب إني وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى وإني سميتها مريم [٣] » وذلك على قراءة من قرأ بسكون التاء في (وضعت) فما بين الجملتين المصدرتين بـ (إني) من قول مريم عليها السلام ـ اعتراض ، والمعنى : وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها .

مما سبق يمكننا أن نخلص إلى أن الجملة الاعتراضية ـ وهي إحدى الجمل

---

(١) هذا صدر بيت من بحر الطويل وعجزه

. وما قائل المعروف فينا يعنف .

(٢) البيت من الطويل .

(٣) مريم : ٣٦ .

التي لا محل لها من الإعراب ـ ترد غالباً جملة :

(ا) دعائية : نحو : السل ـ عافاك الله ـ مرض عضال .

(ب) حالية مقترنة بالواو : نحو : أقسم بالله ـ ولست من المجازفين ـ أني لن أتسامح مع المتهاون .

(ج) شرطا : نحو : يسرني ـ إن لم تكن مانعا ـ الجلوس معك .

(د) مضافة إلى الظروف أو إلى مثل ودون : نحو : أقبلت ـ حين استنجد بي المريض ـ مسرعا .

(هـ) تعجبية : نحو : جزعت ـ وما كان أشد جزعي ـ من صاعقة نزلت بالقرب مني .

(و) استفهامية بمعنى الاستحالة أو الاستصعاب : نحو : لو كان لي مال ـ وأين ذلك ؟ لحججت إلى بيت الله الحرام .

الجملة الثالثة : التفسيرية :

تعريفها : هي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه ، بمعنى أنها توضح معنى مبهما ، أو تفصل معنى مجملا ورد في الجملة التي قبلها ، على النحو الذي سنوضحه .

وقولي : (الفضلة) احترزت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ، ولها موضع إعرابي بالاجماع ، لأنها خبر في الحال أو في الأصل ، وعن المفسرة في باب الاشتغال في نحو : (زيداً ضربته فقد قيل : إنها تكون ذات محل[1] ترتبط الجملة التفسيرية بما قبلها بأحد أمرين :

---

(١) مغني اللبيب ٢ : ٤٠٤ .

١ ـ ارتباط جملة مفصحة أو مفصلة لما أبهم أو أجمل فى جملة قبلها من غير أداة مشعرة بهذا التفسير .

٢ ـ اقتران الجملة التفسيرية عادة بـ (أى ، أو أن ، أو أعنى) وما تصرف عنها ، وذلك يكون غالبا فيها .

أقسامها :

تنقسم الجملة المفسرة إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ جملة مجردة من حرف التفسير ، كقوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم[1] » فجملة الاستفهام مفسرة النجوى ، و (هل) هنا للنفى .

وقال الكوفيون : يجوز أن تكون الجمله بدلا من (النجوى) لأن ما فيه معنى القول وهو (أسروا) يعمل فى الجمل عندهم ، ويجوز أيضا أن تكون معمولة لقول محذوف وهو حال .

وفى قوله تعالى : « هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله[2] » جملة (تؤمنون) تفسير للتجارة ، وقيل مستأنفة معناها الطلب ، أى ، آمنوا ، بدليل قوله : (يغفر) بالجزم فى الآية التى بعدها ، وقد رجح ابن هشام كونها تفسيرية ، والجزم فى جواب الاستفهام تنزيلا لسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال .

٢ ـ تأتى الجملة التفسيرية مقرونه بـ (أى) كقول الشاعر :

وترميننى بالطرف أى أنت مذنب

وتقليننى لكن إياك لا أقلى[3]

(١) الأنبياء : ٣

(٢) من بحر الطويل .

والشاهد فى قوله : (أى أنت مذنب) حيث وقعت مفسرة لما أبهم فى الجملة التى قبلها .

وجاء فى قول أبى دلامة الخارجى : (إنى لمؤيدك أى : إنى أناصر مذهبك) فقد اقترنت الجملة الثانية وهى (إنى أناصر مذهبك) بالجملة الأولى وهى (إنى لمؤيدك) بواسطة (أى) والعلاقة بينهما هى (أن) الثانية حيث جاءت مفسرة لما ورد فى الجملة الأولى من تأييد أبى دلامة الخارجى ، فالجملة الثانية تفسيرية ، و (أى) أداة تفسير .

٣ ـ تأتى الجملة التفسيرية مقرونة بـ (أن) كقوله تعالى : « فأوحينا إليه أن اصنع الفلك [1] » فجملة (اصنع الفلك) مفسرة لجملة (فأوحينا إليه) وقد اقترنت الثانية بالأولى بأداة التفسير وهى (أن) .

ومن ذلك قولك : (كتبت إليه أن افعل) وذلك إن قدرت الباء قبل (أن) .

فائدة : لا تعد (أن) أداة تفسير إلا إذا كان الفعل الوارد بعدها فى صيغة الأمر .

التفسير بالجملة الإنشائية :

أجاز النحويون وقوع الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها ، : بدون حرف تفسير (أى أو أن) ويقع ذلك فى موضعين :

أحدهما : أن يكون المفسر إنشاء أيضا نحو : (أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار) فالجملة الثانية وهى (أعطه ألف دينار)

(١) المؤمنون : ٢٧ .

مفسرة للإحسان المبهم فى الجملة الأولى وهى (أحسن إلى زيد)
وكلاهما إنشائية .

والثانى : أن يكون مفردا مؤديا معنى جملة كقوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم[1] » فجملة (هل هذا إلا بشر مثلكم) إنشائية تفسيرية .

هذا وقد ذكرنا فى القسم الأول من الجملة التفسيرية ما قرره ابن هشام من أن (هل) هنا النفى ، وقد اعترض عليه بأن النفى ، من قبيل الخبر ، فكيف ترد الآية دليلا ؟

فالجواب كما قرره ابن هشام : أن الاستفهام مراد به النفى تفسيرا لما اقتضاه المعنى وأوجبته الصناعة ، لأجل الاستثناء المفرغ ، لا أن التفسير أوجب ذلك ، فهذه الجملة خبرية معنى إنشائية لفظا .

الجملة الرابعة : المجاب بها القسم :

من الجمل التى لا محل لها من الإعراب ، الجملة الواقعة جوابا بالقسم وهى الجملة التى يؤكدها قسم .

أنواعها : تأتى جملة القسم على ثلاثة أنواع غالبا :

١ ـ جملة فعلية أو اسمية : نحو : والله لقد تكلم صدقا ، فجملة (تكلم صدقا) جملة فعلية لا محل لها من الإعراب وهى جواب للقسم .

والجملة الاسمية نحو : ورب الكعبة إنى لقائل الحق مهما كلفنى .

٢ ـ جملة بسيطة أو مركبة : فالبسيطة نحو : والله إنى لمؤدب والمركبة نحو : تالله ما سافرت إلا من أجل مصالحك .

---

(١) الأنبياء : ٣

٣ ـ جملة إخبارية أو طلبية : فالإخبارية نحو : بربك أمسك عليك لسانك ، والطلبية نحو : بحياتك أين دار إيواء الأيتام ؟

موقعها : تقسع جملة القسم غالبا :

(ا) بعد القسم . نحو : والله لقد جاء محمد .

(ب) وقد تقدم عليه ; نحو : لقد أكرمت محمدا والله .

(ج) وقد تكون مشتملة عليه : نحو : لقد أكرمت والله محمدا .

والحروف المؤكدة لجملة القسم : تؤكد جملة القسم بحروف تتفق ونوع الجملة المراد تأكيدها :

فإذا كانت جملة جواب القسم فعلية فعلها مضارع مثبت تؤكد غالبا بقد مجردة أو مقترنة باللام نحو : والله لقد سمعت خيراً .

وإذا كانت جملة جواب القسم فعلية فعلها مضارع مثبت تؤكد غالبا باللام والنون ، نحو : والله لتنجحن فى عملك .

وإذا كانت جملة القسم اسمية تؤكد غالباب (إن) وحدها أو بـ (إن) و (اللام) نحو : والله إنى لمسرور بزيارتك .

العبارات التى تستعمل فى القسم : يستعمل فى القسم غالبا العبارات الآتية :

(والله ـ وتا الله ـ وبالله ـ ولعمرك ـ وناشدتك الله ـ ورب الكعبة ـ وحياتك . . .) وكل ما كان على هـذا المعنى من العبارات نحو : (والله لأركبن الصعب من أجل عقيدتى وحبي لوطنى) فجملة (والله) مع فعل القسم المحذوف ابتدائية لا محل لها من الإعراب وجملة (لأركبن الصعب) جواب قسم لا محل لها من الإعراب .

الجملة الخامسة : الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا ، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية :

لا خلاف بين النحاة فى كون الجملة الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها من الإعراب ، نحو : إذا انتصر خالد فهو مكرم ، فجملة (فهو مكرم) لا محل لها من الإعراب ، وهى جواب لشرط غير جازم ، والحكم عليها لا يتغير عندما يكون جواب الشرط جملة مصدرة بفعل مضارع ، نحو : إذا انتصر خالد أكرمه .

ولكن الخلاف قد وقع بين النحاة حول جواب الشرط الجازم الذى لم يقترن بالفاء ولا بإذا ، فلبعض النحاة توجيهات وتقديرات سنتعرض لها فى موضعها[1] .

والذى دفع بعض النحاة أن يحكم على جملتى الجواب فى نحو : إن تقم أقم ، وإن قمت قمت أنهما لا محل لهما من الإعراب ، هو أنهم أرجعوا السبب إلى ظهور الجزم فى لفظ الفعل الأول وهو (أقم) وأن المحكوم لموضعه بالجزم فى الجملة الثانية (قمت) هو الفعل ، لا الجملة بأسرها ، فالجملة بأسرها لا محل لها من الإعراب لعدم اقترانها بالفاء ولا بإذا الفجائية .

الجملة السادسة : الواقعة صلة لإسم أو حرف :

سبق أن فصلت القول فيما يتعلق بالموصول وصلته والعائد فى كتابنا الأول (المقدمات النحوية) وقد سبق أيضا فى هذا التمهيد فى نهاية الكلام

---

(١) مغنى اللبيب ٢ : ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٤٠٩ - وحاشية الإمام تقى الدين أحمد ابن محمد الشمنى على مغنى اللبيب ٢ : ١٣٩ ، ١٤٠ (طبع المطبعة البهية بمصر سنة ١٣٠٥ هـ) .

عن الجمل التي لها محل من الإعراب أن ذكرت توجيه النحاة حول جملة الصلة فيم يتعلق بموقعها الإعرابي من عدمه .

وفي هذا الموضع نذكر ما ذهب إليه جمهور النحاة من كون جملة الصلة لا محل لها من الإعراب سواء كان الموصول اسمي أم حرفي .

فالاسمي نحو : جاء الذي انتصر أخوه ، فالذي في موضع رفع لأنه فاعل لـ (جاء) وجملة (انتصر أخوه) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب .

والحرفي نحو : أعجبني أن قمت ، وقوله تعالى : « وأن تصوموا خير لكم[1] » وفي هذا النوع يقال : الموصول وصلته في كذا ، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظا ولا محلا .

الجملة السابعة : التابعة لما لا محل له

تقع مثل هذه الجملة معطوفة على إحدى الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، وعندئذ تكون الجملة المعطوفة جملة تابعه لجملة لم يكن لها محل من الإعراب ، فتكون لا محل لها من الإعراب هي الأخرى وذلك نحو قول زهير بن سلمى .

ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله   على قومه يستغن عنه ويذمم[2]

والشاهد في قوله : (فيبخل) فقد وقعت هذه الجملة معطوفة على جملة (يك ذا) لا محل لها من الإعراب ، وجملة (ويذمم) لا محل لها من الإعراب لأنها هي الأخرى معطوفة على جملة جواب الشرط (يستغن) حيث لا محل لجملة الجواب من الاعراب .

---

(١) البقرة ١٨٤   (٢) من بحر الطويل .

وتنقسم الجملة باعتبار النظر إليها مرتبطة مع ما قبلها إلى قسمين ـ (الجملة الصغرى ـ والجملة الكبرى) ذكرهما ابن هشام فى (مغنى اللبيب) نقلاعن فحول النحاة .

فالجملة الكبرى . هى الإسمية التى خبرها جملة ، نحو : (خالد انتصر أخوه ، ومحمد أخوه ناجح) .

والصغرى : هى المبنية على المبتدأ كالجملة الخبر بها فى المثالين وهما : (انتصر أخوه) و (أخوه ناجح) .

والجملة الكبرى تنقسم إلى : (ذات وجه ـ وذات وجهين) .

فذات الوجهين : هى التى صدرها اسم ، وعجزها جملة فعلية ، نحو : سعيد يقوم أبوه .

وذات الوجه : هى الجملة التى صدرها اسم ، وعجزها جملة اسمية ، نحو : سعيد أبوه قائم .

وأما نحو : ظننت عليا يقوم أبوه ، فالتحقيق أن ما ورد مثل هذا يكون من ذات الوجه ، لأن (ظن) من الأفعال التى تدخل على الجمل الإسمية فتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

وبعد فهذا تمهيد خصصته للجملة ذكرت فيه أبرز الأقسام المحتملة لها ومواطن استعمالاتها لنأتنس بها فيما يعرض لنا من المواضع التى سنتعرض لها فى فصول هذا الكتاب ، والكتب الأخرى التى تليه ـ إن شاء الله تعالى ـ

ـ والله المستعان ، ومنه المدد ، وإليه المرجع ـ

الباب الأول

الجملة الاسمية

ذكرت في التمهيد السابق أن الجملة تنقسم باعتبار التركيب إلى اسمية وفعلية وظرفية (شبه جملة).

والبحث في هذا الكتاب يدور حول الجملة الاسمية، وما تتأثر به من عوامل، سواء كانت هذه العوامل أفعالا، أو حروفا.

فالجملة الاسمية هي أحد أشكال الجملة المفيدة في اللغة العربية والغرض منها الثبات والدوام.

وتتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين، أولهما اسم، أطلق عليه النحاة المبتدأ، وهو الاسم المتحدث عنه، وثانيهما الخبر، وهو ما يخبر به عن المبتدأ، نحو: خالد منتصر، وقد يأتي الخبر مفرداً كما مثلنا، وقد يكون جملة اسمية أو فعلية أو شبه جملة.

ولكل من المبتدأ والخبر أحوال يأتي عليها سنذكرها في موضعها - إن شاء الله تعالى -.

ولتفصيل القول في ذلك جعلت هذا الباب فصلين

الأول: في المبتدأ والثاني: في الخبر

وهاك تفصيل القول فيهما.

الفصل الأول

المبتدأ

تعريفه :

هو كل إسم ابتدأت به ليبنى عليه كلام ، وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه .

فالمبتدأ لا يكون إلا مبنى عليه ، وهو الأول ، والمبنى الخبر الذي يأتي بعده، وبذلك يكون المبتدأ مسندا، والخبر مسند إليه، نحو: (عبد الله منطلق) فقد ارتفع عبد الله ، لأنه جرد من العوامل اللفظية ، وذكر ليبنى عليه المنطلق وارتفع (المنطلق) كذلك ، لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته [1] .

وقولنا : (وجردته من العوامل اللفظية للإخبار عنه) إنما تعنى بذلك أنك لو جردته من العوامل اللفظية ولم تخبر عنه بشيء ، كان بمنزلة صوت تصوته لا يستحق الإعراب ، لأن الإعراب إنما جعل لنفرق به بين المعاني وإذا أخبرت عن الاسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى وأما إذ ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت صوته لا يستحق إعرابا [2] . وعلى ذلك يكون العامل فى المبتدأ هو تجريده من العوامل اللفظية .

والعوامل اللفظية : هى الأفعال والحروف التى تختص بالدخول على المبتدأ

---

(١) أنظر الكتاب لسيبويه ٢ ، ١٢٦ ، ١٢٧ بتصرف .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ ، ٨٤ بتصرف

والخبر ، فالأفعال مثل : كان وأخوتها ، وكاد وأخواتها ، وظن وأخواتها ، والحروف مثل (إن) وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس .

قضية العامل النحوى :

إن من الآثار التى خلفتها الفلسفة فى نحونا العربى ، قضية العامل النحوى فقد نشأ خلاف بين المتعصبين له والثائرين عليه .

ووجه الحق فى هذه القضية أن الإعراب يفعله المتكلم مستهديا بالعامل لكن النحاة نسبوا التغيير إلى العامل تيسيرا وتجوزا ، لأنه دليل التغيير وعلامته فالفتحة ، أو الضمة ، أو السكون ، ما أتى بها المتكلم إلا ليجعلها علامة على ما يريد أن يؤثر فيه ليوجه بهذا الأثر إلى المعنى الذى يريده وليست العوامل ذاتها هى التى تحدث التغيير حيث لا قدرة لها ، بل يعد هذا الأثر صادراً من المتكلم .

وقد أفصح الإمام الرضى عن هذا المعنى حيث يقول :

(إن العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، والمؤثر هو المتكلم[1]) .

ويعضد هذا القول ويؤكده ما قاله ابن جنى .

(إن الإعراب عمل المتكلم ، وأن العامل اللفظى لا يصح أن ينسب اليه العمل على الحقيقة بحال) . ثم أفصح عن ذلك بقوله .

(اذا قلت . ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل فى الحقيقة شيئا ، ولا تحصل من قولك . (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن ينسب اليه الفعل) واستطرد قائلا .

(١) شرح الكافيه للرضى ١ : ٢٢

(وإنما قال النحويون عامل لفظى ومعنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسببا عن لفظ يصحبه (كمررت بزيد) و (ليت عمـــرا قائم) وبعضه يأتى عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفاعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول ، فأما فى الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفـع أو النصب أو الجر أو الجزم ، إنما هو للمتـكلم نفسه لا لشىء غيره ، وإنما قالوا : لفظى ومعنوى ، لمـا ظهرت آثار فعل المتـكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ـ وهذا واضح [(١)])

هذا ومما يجب أن نعلمه أن النحاة يفهمون المعانى قبل أن يسوقوا العوامل والعلامات ، فإن أرادوا توجيه معنى من المعانى عمدوا إلى ضم لفظ الى آخر ليـكونوا بذلك تركيبا نحويا يقصـد به الى ذلك المعنى الذى هو هـدفه ثم يجعل من هذه الألفاظ هذا عاملا ، وذاك معمولا . ثم يجتلب هذه العلامات مثل : الضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والـكسرة للجر ، والسكون للجزم ، ليظهر بها الأثر . يقول الرضي فى شرح الـكافيه ؟

(إن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة ، وان كان علامة لا علة .... ثم اعلم أن محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتـكلم ، وكذا محدث علاماتها لـكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم ، فسمى عاملا لـكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقيل : العامل فى الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحد جزأى الكلام [(٢)])

هذا أحسن ما قيل فى قضية العامل النحوي ، وللنحاة أقوال كثيرة حول

---

(١) الخصائص ١ : ١٠٩ - ١١٠ .

(٢) شرح الـكافية للرضى . ١ : ٢١

هذه القضية ، وصلت ببعضهم الى التعصب الذى لا ثمرة من ورائه الى ارهاق الذهن وضياع الوقت .

وللمقام هنا دفعنى أن أذكر هذه العجالة المنصفة فى قضية العامل ذلك لأننا سنتعرض للكلام عن العامل والمعمول بدءاً بالجملة الاسمية ، والعوامل التى تدخل عليها .

العامل فى المبتدأ :

إن ما نذكره من توجيه العامل فى هذا الموضع ، وفى غيره من المواضع الأخرى يكون من باب التيسير والتجوز جريا على منهاج فحول النحاة فى توجيههم للعامل ، ومن هذا الباب ننطلق فنقول :

اختلف النحاة فى توجيه العامل فى المبتدأ :

فذهب الكوفيون : الى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما يترافعان ؛ قالوا : أى الكوفيون ـ وانما قلنا ذلك ، لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، فلما كان كل واحد منهما لا ينفك من الآخر ، ويقتضى صاحبه عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل عمل صاحبه فيه ، قالوا : ولا يمتنع الشىء أن يكون عاملا ومعمولا فى حال واحدة ، وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى : « أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى[1] » فنصب (أيا) (تدعوا) وجزم (تدعوا) بـ (أى) فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا فى حال واحدة .

وقد أبطل ابن يعيش[2] قول الكوفيين بقوله : ان ذلك يؤدي الى محال ، لأن العامل حقه أن يتقدم على المعمول ، واذا قلنا : أنهما يترافعان

---

(١) الاسراء ١١٠ .   (٢) شرح المفصل ١ : ٨٤

وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، لأنه يلزم أن يكون الاسم الواحد أولا وآخراً فى حال واحدة .

وأضاف قائلا : إن مما يؤيد فساد ما ذهبوا اليه جواز دخول العوامل اللفظية عليهما ....

والجواب عن توجيه الإعراب فى الآية وما ورد مثلها يكون من وجهين.

أحدهما : أن الجزم فى الفعل (تدعوا) ليس بـ (أيا) المنصوب ، وانما بتقدير حرف الشرط الذى هو (ان) والنصب فى الاسم بالفعل المذكور ، فالعامل فى كل واحد منهما غير الآخر .

والثانى . اذا سلمنا أن كل واحد منهما عامل فى الآخر فيكون ذلك باعتبارين فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم والنصب فى الاسم بالفعل نفسه ، فيكون بذلك العاملان مختلفين :

وذهب البصريون . الى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، فالعامل على ذلك معنى ، وهذا قول سيبويه[1] .

ثم اختلفوا فى هذا العامل المعنوى ، فقال بعضهم . إن ذلك المعنى هو التعرى من العوامل اللفظية .

وقال الآخرون . هو التعرى واسناد الخبر اليه ، وعلى كلا القولين فالعامل معنوى وهو الابتداء . حيث يتفق مع ماقررناه فى شأن قضية العامل ، فإن العامل عندما يكون معنويا ، ويكون فى نفس المتكلم الذى هو المؤثر على الحقيقة . بجعله يجتلب العلامات فيكون ذلك أقرب الى الصواب من مذهب الكوفيين .

(١) الكتاب ٣ : ١٢٧

أنواع المبتدأ :

للمبتدأ من حيث هو يأتى على نوعين ، (معرفة ونكرة) .

ومن حيث ارتباطه بالخبر يأتى على نوعين (مبتدأ له خبر ، ومبتدأ ليس له خبر ، ولكن له مرفوع يغنى عن الخبر) فهذه أربعة أنواع هاك بيانها :

النوع الأول : المبتدأ المعرفة :

إن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، نحو : خالد مجتهد ، والأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، لأن الغرض من الخبر هو إفادة المخاطب ما ليس عنده وتنزيله منزلتك فى علم ذلك الخبر ، والإخبار عن النكرة لا فائدة فيه على ما سنوضحه - إن شاء الله تعالى - عند الكلام عن الخبر ، وعلى ذلك إذا اجتمع معك معرفة ونكرة فحق المعرفة أن تكون هى المبتدأ ، وأن يكون الخبر النكرة .

النوع الثانى : المبتدأ النكرة :

إن النكرة مجهولة ، وفى الغالب الحكم على المجهول لا يفيد ، فإن حصلت به فائدة جاز الابتداء بها ، فالمعول على الابتداء بالنكرة عند المتقدمين هو حصول الفائدة ، وأرجع المتأخرون وقوع هذه الفائدة إلى نيف وثلاثين أو أربعين موضعا ، يمكن حصرها فى أحد عشر موضعا هاك بيانها :

١ - أن يتقدم عليها الخبر ، وهو ظرف أو جار ومجرور ، نحو : فى الدار رجل ، وعند خالد حصان .

٢ - أن يتقدم على النكرة نفى نحو : ما خل لنا ، وما عمل بضائع ، أو استفهام نحو : هل فتى فيكم ؟ وهل عزيز عندكم ؟

٣ ـ أن تكون النكرة موصوفة لفظا ، أو تقديرا ، أو معنى : فالموصوفة لفظا نحو قوله تعالى : « وأجل مسمى[1] » وقوله : « ولعبد مؤمن خير من مشرك[2] » وقولك : (رجل صالح جاءنى) مع ملاحظة دخول لام الابتداء على قوله : (ولعبد) وهى من المسوغات أيضا .

وأما الموصوفة تقديرا فنحو قولهم : (السمن منوان بدرهم) أى : منوان منه ، وقولهم : (شر أهر ذا ناب) إذ المعنى : شر أى شر ، وفيه أيضا ما يؤدى معنى الحصر بتقدير : ما أهر ذا ناب إلا شر .

والموصوفة معنى ما كانت مصغرة نحو : رجيل فى البيت ، لأنه فى معنى رجل صغير ، أو فيها معنى التعجب نحو : ما أحسن عليا ، لأنه فى معنى شىء عظيم حسن عليا .

٤ ـ أن تكون عاملة الرفع نحو : قائم الزيدان ، عند من أجاز ذلك ، وضرب الزيدان حسن ـ بتنوين ضرب ، لأنه مصدر ـ وهو مبتدأ ، و (الزيدان) فاعل المصدر ، و (حسن) خبر المبتدإ .

وقد تكون عاملة النصب نحو : رغبة فى الخير خير ، فإن الجار والمجرور فى محل نصب على أنه مفعول به للمصدر .

وقد تكون عاملة الجر نحو قوله ـ ﷺ ـ : « خمس صلوات كتبهن الله فى اليوم والليلة » وقولهم : (عمل بر يزين) فقد جر كل من (صلوات وبر) بالإضافة إلى النكرة قبلها وهى العاملة فيها .

---

(١) الأنعام : ٢ .

(٢) البقرة : ٢٢١ .

٥ ـ العطف : بشرط أن يكون للمعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به ، وذلك فى نحو العطف على معرفة مثل : خالد ورجل[١] قائمان .

ـ أو تكون معطوفة على موصوف ، نحو : طبيب ماهر ، وضيف حاضر .

ـ أو يعطف عليها موصوف نحو : رجل وامرأة طويلة فى البيت .

ـ أو تكون على وصف نحو : تميمى ورجال فى الدار .

٦ ـ أن تكون عامة : ويتحقق العموم بذاته كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام ، نحو : (من يعمل خيرا يشكره الناس له) فمن اسم شرط مبنى فى محل رفع على أنه مبتدأ ، وقد اشترط النحاة فى ذلك ألا يكون بعد (من) فعل متعد لم يستوف مفعولاته .

ومثال اسم الاستفهام نحو : من الناجح ؟ فمن اسم استفهام مبنى فى محل رفع على أنه مبتدأ ، أو خبر مقدم والاسم الذى بعده مبتدأ مؤخر ، لأنه معرفة .

أما إذا وقع بعد اسم الاستفهام نكرة ، أو جار ومجرور ، أو ظرف أو فعل لازم ، أو فعل متعد استوفى مفعوله ، أو فعل ناقص ، فإنه يتعين وقوعه مبتدأ نحو . من ناجح اليوم ؟ ومن فى الجامعة ؟ ومن عندك ؟ ومن خرج الآن ؟ ومن ألقى خطبة الجمعة ؟ من كان فى الجامعة ؟ ويدخل فى ذلك لفظ (كل) نحو : كل محاسب على عمله .

وقد يتحقق العموم بغير النكرة نحو : ما رجل فى الدار ، وقوله تعالى :

---

(١) هذه النكرة ليست مبتدأ ، ولكنها معطوفة على مبتدأ معرفة ، فهى بمنزلته .

« أإله مع الله[1] » ؟ وهل رجل فى الدار ، فسوغ الابتداء بـ (رجل) فى المثال الأول ، لأنه وقع بعد النفى ، لأن النكرة فى سياق النفى تعم ، وسوغ الابتداء بـ (إله) فى الآية ، و بـ (رجل) فى المثال الثالث لوقوعهما فى حيز الاستفهام ، حيث قد حصلت الفائدة ، لأن الاستفهام سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فأشبه العموم الخاص .

٧ ـ أن تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هى : نحو : رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة .

٨ ـ أن تكون مسبوقة بكلمة (لولا) أو (كم) أو (لام الابتداء) أو (إذا) الفجائية أو (فاء الجزاء) أو (واو) الحال :

الأمثلة : لولا عطف وإحسان لمات الفقير جوعا ، وكم فقير أكرمته فى أثناء زيارتك لبيت الله الحرام ، لرجل محسن ، وخرجت فإذا رجل أمام البيت ، وقولهم : (إن ذهب عير « نمير » فى الرباط) وقول[2] الشاعر :

سرينا ونجم قد أضاءت فمذ بدا
محياك أخفى ضوؤه كل شارق

والشاهد فى قوله : (ونجم قد أضاءت) حيث أتى (نجم) مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لسبقه بواو الحال .

٩ ـ أن يراد بها الدعاء أو التعجب : فالدعاء نحو قوله تعالى : « سلام على آل ياسين[3] » وقوله : « ويل للمطففين[4] » .

(١) النمل ـ ٦٣
(٢) البيت من الطويل
(٣) الصافات ـ ١٣٠
(٤) المطففين ـ ١

والتعجب نحو : عجب لزيد ، ونلاحظ فيما يراد بهما الدعاء والتعجب فيما سبق أنهما متضمنان لمعنى الفعل .

١٠ ـ أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة : نص عليه ابن هشام فى (مغنى اللبيب) وذلك نحو : (شجرة سجدت) و (بقرة تكلمت) إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد ، فنى الإخبار به عنها فائدة ، بخلاف نحو : (رجل مات) وما أشبهه .

١١ ـ أن يقصد بالنكرة التنويع : كقول امرىء القيس :

فأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر[1]

والشاهد فى قوله : (ثوب) فى الموضعين حيث وقع كل منهما مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لأنه قصد التنويع ، إذ جعل أثوابه أنواعا ، فمنها نوع أذهله حبها فنسيه ، ومنها نوع قصد أن يجره على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد ، وخبر (ثوب) الأول (لبست) والثانى (أجر) .

هذه أشهر المواضع التى يسوغ النكرة فيها أن تقع مبتدأ ، وما يرد من غير هذه المواضع يقاس عليها أو يندرج تحتها حيث لا حاجة بنا إلى احتمال العناء فى استقصائها وعرضها .

النوع الثالث من أنواع المبتدأ : مبتدأ له خبر :

ذكرت فى النوع الأول أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة إما بنفسه نحو : سعيد ، وإما بالإضافة إلى معرفة نحو : صاحب الحاجة مولع بإنجازها .

---

(١) من بحر المتقارب .

ومما هو جدير بالذكر أن هذا المبتدأ في حاجة إلى خبر لتتم به الفائدة ونخبر بهذا الخبر عن معروف معين .

وهذا الخبر قد يأتي مفردا جامدا نحو : محمد أخوك ، أو مشتقا نحو : محمد ناجح .

وقد يأتي جملة نحو : سعيد حضر أبوه ، وقوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير[1] » وكقولهم : (نطق الله حسبي) (قولي لا إله إلا الله).

وقد يأتي شبه جملة وهي (الظرف ، أو الجار والمجرور) نحو : سعيد عندك ، وخالد في الميدان ، وذلك على التفصيل والتوجيه والتعليل الذي سنذكره في موضعه — إن شاء الله — عند الكلام على أنواع الخبر .

ولكن ما يجب أن نعلمه هنا أن المبتدأ ذكر وله خبر صريح جاء بعده ليخبر عن هذا المبتدإ المعروف المعين ، وهذا النوع لا يكون المبتدأ فيه وصفا مشتملا على ما سيذكر في النوع الرابع .

النوع الرابع : مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر :

هذا النوع من أنواع المبتدأ لا يحتاج إلى خبر ، وإنما يحتاج إلى مرفوع بعده يعرب فاعلا أو نائب فاعل ، ويتحتم في هذا النوع أن يكون وصفا منكراً لا يحتاج تنكيره لمسوغ ، وأن يكون رافعاً لاسم بعده يتمم المعنى ، ونستطيع أن نقرر أن الوصف الذي يرفع فاعلا أو نائب فاعل يغني عن الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط :

١ — أن يكون معتمدا على استفهام أو نفي — عند البصريين خلافا للأخفش

---

(١) الأعراف - ٢٦ .

٢ ـ أن يكون مرفوعه اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا ، وفى الضمير خلاف سيذكر فى موضعه .

٣ ـ أن يتم الكلام بمرفوعه المذكور .

فمثال المستوفى للشروط نحو : أقائم الزيدان ؟ وما قائم الزيدان ، (اقائم) اسم فاعل وقع مبتدأ فى المثالين ، اعتمد فى الأول على همزة الاستفهام ، وفى الثانى على (ما) النافية ، و (الزيدان) فى المثالين وقع فاعلا للوصف ، سد مسد الخبر .

هذا ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما ذكر ، أو بالإسم : كيف قائم المحمدان ؟ فـ (كيف) اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل حال من (المحمـــدان) و (قائم) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ان) فاعل بـ (قائم) أغنى عن الخبر ، مرفوع بالألف نيابة عن

أن يكون النفى بالحرف ، كما ذكر ، أو بالفعل) فـ (ليس) فعل ماض ناقص ، و (قائم) اسمه ، سد خبر (ليس) .

وقد يكون النفى بالاسم كقولك : (غير قائم الزيدان) (فغير) مبتدأ ، و (قائم) مخفوض بالإضافة ، و (الزيدان) فاعل بقائم سد مسد خبر (غير) لأن المعنى (ما قائم الزيدان) فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم) ولذلك شواهد من الشعر العربى ، منها قول الشاعر :

غير لاه عــداك ، فاطرح اللهو ، ولاتغترر بعارض سلم[1]

---

(١) البيت من بحر الخفيف و (لاه) اسم فاعل من [illegible]

والشاهد فى قوله (غير لاه عداك) حيث وقع (غير) مبتدأ، و (لاه) مخفوض بالإضافة، و (عداك) فاعل (بلاه) سد مسد خبر (غير) ومثله قول أبى نواس:

- غير مأسوف على زمن   ينقضى بالهم والحزن[1]

والشاهد فى قوله: (غير مأسوف على زمن) فغير: مبتدأ، و (مأسوف) مخفوض بالإضافة، و (على زمن) جار ومجرور، فى موضع رفع بمأسوف لنيابته مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر (غير)، وفى الشاهد توجيهات أخرى للنحاة.

وهذا كله صحيح إذا اعتمد الوصف على نفى أو استفهام كما أسلفنا، وهذا مذهب البصريين.

أما الكوفيون والأخفش، فقد ذهبوا إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا نحو: (قائم الزيدان) فقائم عندهم مبتدأ، و (الزيدان) فاعل سد مسد الخبر وأوردوا على ذلك شواهد من الشعر منها قول زهير بن مسعود الضبى:

= يروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، والمراد هنا لازم ذلك وهو الغفلة و (فاطرح) بتشديد الطاء -: اترك، وسلم: صلح وموادعة، والمعنى: إن أعداءك ليسوا غافلين عنك. بل يتربصون بك الدوائر فلا تركن إلى الغفلة، ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة، فانهم يأخذون فى الأهبة والاستعداد

(١) البيت من بحر المديد ومأسوف: اسم مفعول من الأسف وهو أشد الحزن: والمعنى: إنه لا ينبغى لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم وأحزان، تأتى وراءها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

فخـــير نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المثوب قال : يالا[1]

والشاهد في قوله : (خير نحن) فقد أعربوا (خير) مبتدأ ، و (نحن) فاعل (خير) سد مسد الخبر ، ولم يسبق (خير) بنفي ولا استفهام .

وورود هذا الشاهد على هذا الوجه يدفعني إلى توجيه القول فيما ذهب إليه جمهور النحاة من صحة جواز كون فاعل الوصف للغني عن الخبر ضميرا منفصلا كما يكون اسما ظاهرا ، خلافا لجماعة من النحاة حيث منعوا من ذلك ، ويعربون الوصف خبرا مقدما ، والضمير مبتدأ مؤخرا .

والحق ماذهب إليه الجمهور لوروده في الشعر العربي الصحيح ، وفي القرآن الـكريم بعبارات لا يجوز فيها عربية أن تحمل على ما ذكر المخالفون للجمهور ، حيث لا يصح التقديم والتأخير في قوله تعـالى « أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم[2] » إذ لو جعلت (راغب) خبرا مقدما ، و (أنت) مبتدأ مؤخرا للزم عليه الفصل بين راغب ، وما يتعلق به ، وهو قوله : (عن آلهتي) بأجنبي وهو (أنت) لأن المبتدأ بالنسبة للخبر أجنبي عنه إذ لا عمل للخبر فيه على الصحيح ، ولا يلزم شيء من ذلك إذا جعلت (أنت) فاعلا ، لأن الفاعل بالنظر إلى العامل فيه ليس أجنبيا منه ، ومثل هذه الآية في التخريج والتوجيه قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الوافر ويروى « البائس » بدلا من « الناس » و «المثوب» بكسر الواو مشددة وأصله أن يجيء الرجل يلوح بثوبة مستصرخا ، و « يالا » أي : يا فلان . والمعنى : نحن خيرا منكم عند البأس إذا نادى الداعي بقوله يا فلان ليجتمع القوم .

(٢) مريم : ٤٦   (٣) شرح ابن عقيل ١ : ١٩٢ ، ١٩٣

أمنجز أنتم وعـــدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب[1] ؟

وأما يتعلق بتوجيه القول حول الشرط الثالث من شروط الوصف الذى يرفع فاعلا أو نائب فاعل يغنى عن الخبر فنقول : فإن لم يتم الكلام بمرفوعه امتنع إعراب الوصف مبتدأ ، نحو : (أقائم أبواه زيد ؟) فإنه لا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ ، لأنه لا يستغنى بفاعله وهو (أبواه) إذ لا يقال : (أقائم أبواه) بل يقال : (زيد) مبتدأ مؤخر ، و (قائم) خبر مقدم ، و (أبواه) فاعل بقائم .

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميرا مستترا فلا يقال فى : (ما زيد قائم ولا قاعد) إن (قاعد) مبتدأ ، والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر ؛ لأنه ليس بمنفصل .

<u>حكم تطابق المبتدأ ـ الوصف ـ مع مرفوعه وعدم تطابقه :</u>

للوصف (المشتق) الذى يقع مبتدأ مع فاعله أو نائب الفاعل حالتان ـ إما أن يتطابقا إفرادا أو تثنية أو جمعا ، أو لا يتطابقا .

فإذا كان المشتق مفردا وتاليه مفردا ، جاز فى المشتق وجهان .

<u>أحدهما</u> : أن يكون المشتق مبتدأ ، وما بعده فاعلا ، أو نائب فاعل سد مسد الخبر .

<u>والثانى</u> : أن يكون المشتق خبرا مقدما ، وتاليه مبتدأ مؤخرا .

---

(١) البيت من بحر البسيط والعرقوب : عصب غليظ فوق عقب الإنسان ، ومن الدابة فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها .

ولتطبيق ذلك تقول : (أقائم سعيد ؟ ومامسافر أخوك) فيجوز فى (قائم ومسافر) وجهان ـ الأول : أن يكون كل منهما مبتدأ وما بعده فاعل لسد مسد الخبر .

والثانى : أن يكون الوصف خبرا مقدما ، والذى بعده مبتدأ مؤخرا ، ويوجه قوله تعالى : « أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم[1] » على هذين الوجهين .

والوجه الأول فى توجيهها لما سبق إيضاحه آنفا .

ومما يجب أن نؤكد عليه أن المطابقة فى الإفراد التى دعت إلى توجيه القول فى جواز وجهين من الإعراب للمشتق الذى يكون على هذه الحالة تقتضى أن يكون هذه للمطابقة فى التذكير والتأنيث حتما ، فإذا اختلفت فى نحو : (أمغن فى الناس امرأة ؟) وجب إعراب الوصف حينئذ مبتدأ ، والاسم المرفوع بعده فاعله ، أو نائب فاعل على حسب نوع الوصف ، ولا يصح إعراب الوصف خبرا مقدما ، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخرا ، وذلك لفقد المطابقة فى التأنيث ، إذ لا يصح أن تقول : امرأة فى الناس مغن[2] ؟ .

ومما يجوز فيه الوجهان كذلك : أن يكون الوصف أحد الألفاظ التى يصح استعمالها بصورة واحدة فى الإفراد والتأنيث وفروعهما من غير أن تتغير صيغتها مثل كلمة (عدو) ... فيصح لك أن تقول : (أعدو اللص ؟ أعدو اللصان ؟ أعدو اللصوص ؟ أعدو اللصة ؟ أعدو اللصتان ؟ أعدو اللصات ؟[2]) .

---

(١) مريم : ٤٦ .

(٢) النحو الوافى ١ : ٤٥٤ .

ومثلها كذلك المصدر الذي يصح أن يستعمل بلفظ واحد في استعمالاته المختلفة، مثل: (أحاضر عدل؟ أحاضران عدل؟ أحاضرون عدل؟)[1].

ومن هذه الكلمات التي تستعمل بلفظ واحد في الأساليب المختلفة (محض) و (قنعان) — بضم القاف وسكون النون — أي: يقنع الناس بكلامه، ويرضون برأيه، وامرأة قنعان، أي كذلك — و (دلاص) — بكسر الدال — تقول درع دلاص، أي براقة، ومنها أيضا (صديق، ورسول، وصريح)[1].

وإذا كان المشتق مثنى أو مجموعا، وتاليه كذلك، أي: تطابقا تثنية أو جمعا، وجب أن يكون المشتق خبرا مقدما، وتاليه مبتدأ مؤخراً.

وتطبيق ذلك تقول: (أقائمان الزيدان؟ وما مسافران الرجلان) و (أقائمون الزيدون؟ وما مسافرون الخادمون) فما بعد الوصف مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم، وهذا هو المشهور من لغة العرب، وعليه جمهور النحاة.

ويجوز على لغة (أكلوني البراغيث) (أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

وفي حالة عدم المطابقة، وذلك بأن كان المشتق مفردا، وتاليه مثنى أو مجموعا، فيجب حينئذ أن يكون المشتق مبتدأ، وما بعده فاعلا أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

وتطبيق ذلك أن تقول: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ فيتعين حينئذ أن يكون الوصف وهو (قائم) مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

---

(١) هامش النحو الوافي ١: ٥٤ — نقلا عن المزهر للسيوطي ٢: ٢٣.

أما إذا كان العكس فى عدم المطابقة ، وذلك بأن كان الوصف مثنى وتاليه مفردا نحو : (أقائمان زيد ؟ وأقائمون زيد ؟) فهذان التركيبان غير صحيحين ، وكل ما يرد مشابها لها يكون ممتنعا لعدم صحته ، والسبب فى ذلك : أن شرط تطابق المبتدأ والخبر قد فقـد ، وشرط الفاعل وعامله ، وهو تجرد العامل من علامة التثنية والجمع غير موجود ، وعلى فرض أن مثل هذا ورد على لغة غير الفصحى فهو ممتنع أيضا ، لأن غير الفصحى لا تلحق علامة التثنية أو الجمع مع الفاعل للفرد .

بعض صور المبتدأ فى التراكيب النحوية :

للمبتدأ صور ، وأحـوال يأتى عليهـا فى التراكيب النحوية أشهرها ما يأتى :

١ ـ يأتى اسما ظاهرا ، نحو : خالد منتصر .

٢ ـ وقد يأتى ضميرا منفصلا نحو : أنا ناجح ، وأنت منتصر .

٣ ـ وقد يأتى مصدرا مؤولا كقوله تعالى: « وأن تصوموا خير لـكم[1] » أى : صوالـكم خير لـكم .

٤ ـ وقد يأتى مجرورا بـ (من) زائدة نحو : هل من كتاب عندك ؟ ومثل هذه الصورة لا يكون المبتدأ فيها إلا نـكرة وسبق بنفى أو استفهام ، وهذا الجر لفظى لا يخرج المبتدأ عن كونه مبتدأ .

٥ ـ وقد يأتى المبتدأ مجرورا بالباء الزائدة ، وذلك إذا كان كلمة (حسب) نحو : بحسبك درهم .

---

(١) البقرة : ١٨٤ .

٦ - ويأتى أيضاً مجروراً بـ (ربّ) إذا كان نكرة ، نحو : (رب رجل صالح عندى) فمحل مجرورها رفع على الابتدائية .

وقد يكون الجر بـ (واو) (رب) كقول الشاعر[1] :

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه

والشاهد فيه حذف (رب) بعد الواو مع بقاء عملها حيث جر (أبيض) بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف ، وهو فى موضع رفع على الابتدائية .

٧ - ويكون اسما موصولا كقول الشاعر :

ومن فى كفه منهم قناة كمن فى كفه منهم خضاب[2]

والشاهد فى (من) الأولى حيث وقع مبتدأ وهو اسم موصول مبنى فى محل رفع .

٨ - ويكون اسم استفهام كـ (من وما) وذلك إذا وقع بعدها اسم نكرة ، أو جار ومجرور ، أو ظرف ، أو فعل لازم ، أو فعل متعد استوفى مفعوله ، أو فعل ناقص ، والأمثلة على الترتيب : من ناجح اليوم ؟ ومن فى الجامعة ؟ ومن عندك ؟ ومن خرج اليوم ؟ ومن كتب الدرس ؟ ومن كان فى الجامعة ؟

أما إذا وقع بعد اسم الاستفهام اسم معرفة ، فإن اسم الاستفهام يعرب مبتدأ ، أو خبرا مقدما ، نحو : من الناجح ؟ .

٩ - وتقع أيضا (كم) الاستفهامية أو الخبرية مبتدأ ، وذلك إذا وقع

(١) من بحر الطويل .
(٢) البيت من الوافر .

بعد تمييزها اسم نكرة ، أو فعل لازم ، أو متعد استوفى مفعوله ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، نحو : كم مسلما فى الامتحان ناجح ؟ وكم مسلما اتفقوا على الخير ؟ وكم مسلما حضروا المؤتمر ؟ وكم طالبا عندك ؟ وكم أخاك ؟

أما إذا كان ما بعد تمييزها اسم معرفة ، فإن (كم) تعرب مبتدأ أو خبرا مقدما ، نحو : كم إردبا محصول الفدان ؟ ويجرى على (كم) الخبرية ما جرى على (كم) الاستفهامية .

١٠ — ومن أسماء الشرط يقع كل من (من وما ومهما) مبتدأ ، وذلك إذا كان ما بعد كل اسم منها فعلا لازما ، أو متعديا استوفى مفعوله ، أو فعلا ناقصا ، نحو : من يستمع إلى النميمة يفقد أصدقاءه ، من يقدم الخير يجد مثله ، من يكن ذا خلق يحبه الناس ، ومهما تسرع فلن تصل فى الموعد ، ومهما تكرم اللئيم يتمرد ، ومهما تكن فقيرا فأنت كريم .

١١ ـ الاسم الذى يقع بعد (حيث) يأتى مبتدأ دائما ، نحو : أنت من حيث أخلاقك .

وقد يأتى بعد (حيث) (أن) الحرف المشبه بالفعل من حيث التأويل ، نحو : (أنت تقى من حيث أنك ورع) والمبتدأ هنا هو المصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها .

١٢ ـ الاسم الواقع بعد (لولا) يكون مبتدأ نحو : لولا العباد لهلك أهل الأرض .

١٣ ـ وتأتى (ما) التعجبية مبتدأ دائما ، نحو : ما أحسن الخلق مع أهل الفضل .

١٤ ـ ويأتى المخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ ، نحو : (نعم القائد خالد)

فخالد يجوز أن يكون مبتدأ والجملة الفعلية قبله خبر ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : هو خالد .

١٥ ــ وتقع كلمة (عمر) مبتدأ في القسم ، نحو : لعمرى لأساعدنك في عملك .

١٦ ــ وتعد (طوبى) من الألفاظ الملازمة للابتداء ، شرط أن يكون خبرها جارا ومجرورا ، نحو : طوبى للمتقين ، وطوبى للعبد الصالح .

١٧ ــ ويقع الاسم بعد (أما) الشرطية مبتدأ ، ويجب اقتران خبره بالفاء ، نحو : أما المسلم فصادق ، وأما الكافر فكاذب . . وهكذا .

هذه أبرز الصور والأحوال التي يكون عليهما المبتدأ في التراكيب النحوية ويضاف إليها ما سبق ذكره من صور المبتدأ الذي يكون نكرة بمسوغ كما نص عليه النحاة .

موقع المبتدأ فى التراكيب النحوية

إن الأصل فى المبتدإ أن يكون مقدما ، والأصل فى الخبر التأخير ، وذلك لأن الخبر وصف فى المعنى المبتدإ ، وقد يتقدم عليه الخبر جوازا ، أو وجوبا — حسبما سنوضح ذلك فى موضعه عند الكلام من الخبر — ولكن قد يقتضى مقام الكلام وجوب الالتزام بتقديم المبتدأ ، وقد يحذف أحيانا فى مواضع . فهذان قسمان هاك بيانهما :

القسم الأول : مواضع تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا .

جمع ابن مالك المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدإ على الخبر ، وهى أيضا نص فى وجوب تأخير الخبر ، أى : التزامه موضعه ، وذلك فى قوله :

فامنعه حين يستوى الجزءان
عرفاً ونكراً عادمى بيان

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا
أو قصد استعماله منحصرا

أو كان مسندا الذى لام ابتدا
أو لازم الصدر كمن لى منجدا

فالضمير فى قوله (امنعه) يعود على الخبر فى كلام قبله ، أى : امنع تقديم الخبر وجوبا ، الذى يلزم عليه تقديم المبتدأ وجوبا فى المواضع الخمسة الآتية :

١ — أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة ، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ :

والسبب فى وجوب تقديم المبتدأ فى هذا الموضع هو ما يحدث من لبس إذ لا مبين للمبتدإ من الخبر ، ذلك لأن الغرض أن يحكم على المبتدأ لا أن

يحكم به فمثلا إذا قلت : (خالد) فإن من تحدثه بقولك (خالد) يعرف الاسم مجردا من صفاته ، فإذا قلت (خالد صديق) عرف المخاطب أن خالداً صديقك أما إذا عرف أن لك صديقا ، ولكنه لم يعرف اسمه فيجب عندئذ أن تقول : (صديق خالد) ومن ذلك أيضا قولك : (سعيد أخوك) ، وفي النكرة تقول : (أفضل منك علما أكثر منك فضلا) فلو قدمت الخبر في هذه الأمثلة لكان المقدم مبتدأ ، وأنت تريد أن يكون خبرا ، من غير دليل يدل عليه ؛ فإن وجد دليل يدل على أن المتقدم خبر جاز ، كقولك : (أبو يوسف أبو حنيفة) فيجوز تقدم الخبر ـ وهو أبو حنيفة ـ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف ، ومثل ذلك قول الفرزدق كما نسبه له جماعة :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأباعد[1]

والشاهد في قوله : (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو (بنونا) على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ أو الخبر في التعريف ، لأن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ، وساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين عند السامع المبتدأ منهما ؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم ، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم .

٢ ـ أن يكون خبر المبتدأ جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ :

نحو : سعيد قام ، والزهر يبتسم ، فكل من (قام ويبتسم) وفاعلهما المستتر في محل رفع خبر عن (سعيد والزهر) ولا يجوز هنا تقديم الخبر ،

(١) من بحر الطويل .

وتأخير للمبتدأ لوقوع اللبس بالفاعل ، فلو قلت : (قام سعيد) لكان (سعيد) فاعلا لـ (قام) ويمتنع كونه من باب المبتدأ والخبر ، بل يصير من باب الفعل والفاعل .

أما إذا كان الفعل رافعا لاسم ظاهر — نحو : خالد قام أخوه — جاز التقديم فتقول : (قام أخوه خالد) ومثل هذا جوزه البصريون ، ومنعه الكوفيون .

وكذلك يجوز التقديم إذا رفع الفعل ضميرا بارزا ، نحو : الولدان قاما فتقول : (قاما الولدان) مبتدأ مؤخرا ، و (قاما) خبرا مقدما ، وذلك على القول الراجح .

وعلى النحو الذى سبق بيانه فى المبتدأ ، والفاعل الضمير المستتر من حيث وقوع اللبس ، فإن ذلك يقع أيضا بين المبتدأ ونائب الفاعل إذا كان ضميرا مستترا نحو : المسجد شيد ، والزجاج كسر . وكذلك الحال بين المبتدأ وفاعل اسم الفعل الذى يكون ضميرا مستترا نحو : القمر هيهات .

هذا وقد يقع اللبس أيضا بين المبتدأ إذا كان ضميرا والتوكيد ، فلو تأخر المبتدأ فى نحو : (أنا حججت) أى قلت : حججت أنا ، لكان الضمير (أنا) توكيـــد التـــاء ، ومنعا من اللبس يمتنع التقديم فى كل ما سبق الإشارة إليه .

٣ — أن يكون المبتدأ مقصورا على الخبر :

يقع القصر أو الحصر بـ (إنما) أو (ما ... وإلا) والمراد بحصر المبتدأ : أن يكون منقطعا للخبر ، محصورا فيه ، وذلك نحو : إنما محمد رسول الله ، وقوله تعالى : « وما محمد إلا رسول »[1] فى هذا الموضع يجب

(١) آل عمران : ١٤٤ .

تقديم المبتدأ ، ولا يجوز تأخيره ، لأنه لو تأخر ، وتقدم الخبر لزال الحصر الذي يهدف من ورائه إلى معنى معين ، ويضيع المقصود من استخدام أسلوب الحصر .

وقد يقع التقديم مع (إلا) شذوذا ، كما جاء في قول الكميت يمدح بني هاشم :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجي عليهم ؟ وهل إلا عليك المعول؟ (١)

والشاهد في قوله . (بك النصر) و (عليك المعول) حيث قدم الخبر المحصور بـ (إلا) وأخر المبتدأ في الموضعين شذوذا ، وقد كان من حقه أن يقول : (هل يرتجى) فعندئذ لا شاهد في الجملة الأولى من البيت .

٤ — أن يكون المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في الكلام :

الألفاظ التي لها الصدارة هي : (أسماء الاستفهام ، وأسماء الشرط ، وما التعجبية ، وكم الخبرية ، وضمير الشأن، والمبتدأ المقترن بلام الابتداء . والموصول الذي اقترن خبره بالفاء . .)

والأمثلة على الترتيب السابق هي : من فاتح باكستان من العرب ؟ — من يجتهد ينجح — ما أعظم قواد المسلمين الأول — كم طالب ناجح في جامعتك ؟ هي الحياة كما شاهدتها دول — لمحمد مؤدب — الذي يطيع الله فله الجنة) ،

---

(١) البيت من البحر الطويل والمعول : من عولت على فلان إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه ، وجعلت أمورك كلها بين يديه ، والمعول هنا . مصدر ميمي بمعنى التعويل .

وهذه الألفاظ مستحقة للصـــدارة فى جملتها بنفسها ، أو بعضها يستحق الصدارة بغيره كالمضاف إلى اسم الاستفهام نحو : صديق من الناجح ؟

والمضاف إلى اسم الشرط نحو : كتاب أي تلميذ مجتهد تكرمه أكرمه .

والمضاف إلى (كم) الخبرية نحو حصان كم رجل رأيت فيه الجمال .

القسم الثانى : مواضع حذف المبتدأ :

نص النحاة على أن المبتدأ قد يحذف جوازا ، وقد يحذف وجوبا وقد يحذف هو والخبر ، ولكل حالة من حالات الحذف مواضع يحذف فيها وفقا لضوابط وضعها النحاة ، وكلها أيضا تندرج تحت تطبيق قاعدة لغوية عامة تشمل المبتدأ والخبر وغيرهما ، ومضمونها :

(أن الحذف جائز فى كل ما يدل الدليل عليه ، بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة بحذفه تأثرا يؤدى إلى عيب وفساد لفظى أو معنوى) .

والمراد بالدليل : القرينة وهى : العلامة التى تدل على المعنى المراد ، وتوجه إليه ، وتزيل عنه الغموض واللبس ، فإن كانت لفظا سميت لفظية ، وإن كانت غير لفظ سميت معنوية أو عقلية ، وقد تقسم إلى حسية ، وغير حسية وهاك بيان مواطن الحذف .

أولا : مواضع حذف المبتدأ جوازا :

يحذف المبتدأ جوازا فيما يأتى :

١ — إذا وقع فى جواب الاستفهام : نحو قوله تعالى : ﴿ وما أدراك ما هية ؟

نار حامية[١] » أى : هى نار حامية ، وكذلك قوله سبحانه : « هل أنبئكم بشر من ذلكم ؟ ... النار » أى : هو النار ، وفى الكلام تسأل وتقول : ما الرصاص ؟ فيجاب عليك : معدن ، أى : هو معدن . وكيف خالد ؟ فيقال : صحيح ، أى الحال صحيح .

٢ — إذا وقع بعد الفاء الداخلة على جواب الشرط : كقوله تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه »[٢] أى : فعمله لنفسه ، وكذلك قوله : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها »[٣] أى : فجزاؤه عشر أمثالها .

٣ — إذا وقع بعد القول : كقوله تعالى : « قالوا : أساطير الأولين[٤] » أى : هو أساطير الأولين .

٤ — إذا وقع فى أول كلام فيه دليل عليه : نحو قوله تعالى : « براءة من الله ورسوله[٥] » : أى : هذه براءة ، وكقوله : « سورة أنزلناها وفرضناها »[٦] أى : هذه سورة .

٥ — إذا وقع فى صدر جملة الصلة وخبره مفرد :

نحو : جا الذى ضارب زيدا ، أى : هو ضارب ، ومنه ماحكاه الخليل فى قوله : (ما أنا بالذى قائل لك سوءا) أى : بالذى هو قائل لك سوءا ، ومن ذلك قوله تعالى : « تماما على الذى أحسن »[٧] فى قراءة الرفع أى : هو أحسن

---

(١) القارعة : ١٠ — (٢) فصلت : ٤٦
(٣) الانعام : ١٦٠ — (٤) النحل : ٣٤
(٥) التوبة : ١ — (٦) النور : ١
(٧) الانعام : ١٥٤

وفي هذه المسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين ، يرجع إليه في باب الموصول .

وكل ما يندرج تحت القاعدة اللغوية السابق ذكرها آنفا يجوز حذفه وفي ذلك يقول ابن مالك :

وحذف ما يعلم جائز كما   تقول : (زيد) بعد (من عندكما ؟)
وفي جواب (كيف زيد؟) قل (دنف)   فزيد استغنى عنه إذ عرف

فقد أشار ابن مالك إلى جواز حذف كل من المبتدأ أو الخبر .

ثانيا : مواضع حذف المبتدأ وجوبا :

حكم النحاة على المبتدأ بالحذف وجوبا في المواضع الآتية :

١ — النعت المقطوع إلى الرفع في مدح أو ذم أو ترحم :

فمثال المدح نحو : مررت بخالد المنتصر ، والذم نحو : مررت بزيد الخبيث والترحم نحو : صليت على سعيد الضعيف . فكان مقتضى القياس أن يجر هذه الصفات ، لأنها يجب أن تتبع موصوفها في الإعراب ، ولكن لما كان ذكر هذه الصفات غير ضروري لتعيين الموصوف ، وكان الغرض منها المدح أو الذم ، أو الترحم ، ساغ قطعها عن موصوفاتها ورفعها على أن تكون كل صفة خبرا لمبتدإ محذوف وجوبا ، والتقدير : هو المنتصر ، وهو الخبيث وهو الضعيف .

٢ — إذا كان خبر المبتدإ مخصوص (نعم وبئس) .

— نحو : نعم الفاتح صلاح الدين ، بئست المرأة حمالة الحطب ، فإنه من المعلوم لدينا أن المخصوص بالمدح أو الذم يجوز فيه إعرابان . أن يكون خبرا لمبتدإ

وأن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره ، فإذا أجريت المخصوص على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، كان حذف المبتدأ في هذا الموضع وجوبا ، ويكون التقدير على ذلك : هو صلاح الدين ، وهي حمالة الحطب ، أي : المذمومة حمالة الحطب .

٣ — أن يكون خبر المبتدأ مصدرا نائبا عن فعله :

والمصدر الذي ينوب عن الفعل : هو الذي يغني عن التلفظ بذلك الفعل ، ويقع ذلك في بعض أساليب محددة الفرض ، وقد وردت قياسا على كلام العرب ، كأن يدور بينك وبين شخص مريض حديث فيقول : (صبر جميل) أي : صبري صبر جميل ، ومن ذلك قول الله تعـالى : « فصبر جميل[1] » ونحو : ثبات في مرضى ، أي : أمرى ثبات في مرضى ، فالمقدر المحذوف في كل ما سبق هو المبتدأ الذي حذف وجوبا .

والأصل في هذه المصادر أنها منصوبة نحو قولك : (أعمل عملا متقبلا) (فعملا) مفعول مطلق للفعل (وأعمل) ثم حذف الفعل وجوبا للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه ، والتمهيد لإحلال جملة اسمية محل الجملة الفعلية وصار للمصدر حينئذ مرفوعا بعد أن كان منصوبا ، ثم أصبح خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا تقديره : عملي عمل متقبل .

٤ — أن يكون خبر المبتدأ مشعرا بالقسم أو صريحا فيه :

الدليل على الشعور بالقسم : دخول لام القسم على الفعل المضارع ، وصراحته تتحقق بكونه معلوما في عرف المتكلم والسامع أنه يمين وذلك نحو : في عنقي لأجاهدن عدو الدين حتى الموت ، وفي ذمتي لأسافرن مجاهدا في سبيل الله ، بحياتي لأنصرن المظلوم ، فالكلمات : (في عنقي — في ذمتي —

---

(١) يوسف ٠ ١٨ ٠

بحياتى) أخبار المبتدإ محذوف وجوبا قبل كل منها ، والتقدير : يمين فى ذمتى .. أو عهد .. أو ميثاق ...

٥ — إذا قدرت (ما) موصولة فى أسلوب (لا سيما) .

وذلك قولك : (أحب المجاهدين لا سيما خالد) على أن تكون (ما) موصولة ، (وخالد) خبر لمبتدإ محذوف وجوبا ، والتقدير : لا مثل الذي هو المبتدأ — وهو قولك : (هو) — وجوبا .

وهذا أحد الأوجه الإعرابية الجائزة فى (ما) من (لا سيما) والاسم الواقع بعدها إذا كان معرفة ، أو نكرة على التوجيهات التى ذكرها النحاة فى بابها .

ثالثا : حذف المبتدإ مع الخبر جوازا :

أجاز النحاة حذف المبتدإ والخبر معا بشرط أن يدل عليهما دليل ، وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفهما نحو : (إن أهل الفضل كثير ، فمن يراقب الله فهو تقى ، ومن يحسن إلى الفقراء فهو تقى ، ومن يرحم الضعفاء فهو تقى ، ومن يحكم بين الناس بالعدل ...) أي فهو تقى ، فجملة (هو تقى) مبتدأ وخبر ، حذفا معا جوازا لوجود ما يدل عليهما فى الكلام السابق عليهما ، وأيضا فإن حذفهما لم يؤثر فى التركيب ، ولا فى المعنى المراد من الكلام .

الفصل الثاني

الخـــــبر

تعريفه :

هو الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدإ غير الوصف المذكور .

فقولي : (مع مبتدإ) يخرج به (فاعل الفعل) نحو : (سعيد) من قولك : أكل سعيد ، فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع المبتدإ ، بل مع الفعل ، ونظيره في التوجيه اسم الفعل نحو : (هيهات العقيق) .

والمراد بالوصف المذكور : الوصف السابق ذكره عند الكلام على المبتدأ وهو (اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . . .) وهذه الصفات قد تقع مبتدأ على ما سبق بيانه ، والاسم الذي بعدها يكون فاعلا سد مسد الخبر .

وعلى ذلك فقد خرج بقولي : (غير الوصف المذكور) فاعل هذا الوصف نحو : أقائم المحمدان ؟ فالمحمدان وإن حصلت به الفائدة ، لكنه ليس مع مبتدإ غير الوصف المذكور ، بل مع مبتدإ هو الوصف المذكور ، فلا يكون (المحمدان) خبرا بل فاعل سد مسد الخبر .

حكم الخبر والعامل فيه :

الخبر مرفوع أبدا ما دام مجردا من العوامل الداخلة عليه ، مثل (كان وأخواتها ، وأفعال المقاربة والشروع والرجاء ، وظن وأخواتها . . وغير ذلك).

أما العامل فيه فهنا موضع خلاف بين النحاة :

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن الخبر مرفوع بالمبتدأ فالعامل فيه لفظي ، بخلاف المبتدأ فإنه مرفوع بالابتداء ، وهو عامل معنوى .

وذهب قوم إلى أن الخبر يرتفع بالابتداء وحده وهذا ظاهر قول الزمخشرى فى كتابه المفصل .

وذهب فريق ثالث إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر وهذا قول كثير من البصريين .

ويرى ابن يعيش أن العامل فى الخبر هو الابتداء وحده ، فعمله فى المبتدأ بلا واسطة ، أما عمله فى الخبر فبواسطة المبتدأ ، على معنى أن الابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدإ أثر فى العمل إلا أنه كالشرط فى عمله .

ومذهب الكوفيين : أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ والراجح ما ذهب إليه سيبويه وجمهور البصريين .

أقسام الخبر

إن من المعلوم لدينا أن الخبر يعد ركنا ركينا ، وجزءا أساسيا فى الجملة الإسمية ، فبإسناده إلى المبتدإ يتم الكلام ، وتحصل الفائدة عند المخاطب بمجرد النطق بهما .

وعلى هذا الأساس نجد خبر المبتدإ فى التركيب النحوى من الجملة الإسمية ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

مفرد وجملة وشبه جملة

أولا : الخبر المفرد :

إن الخبر المفرد من حيث ارتباطه بالمبتدإ ـ يكون هو المبتدأ في المعنى ، أو منزلا منزلته .

فالخبر الذي يكون هو المبتدأ في المعنى نحو : زيد منطلق ، ومحمد نبينا ، فالمنطلق هو (زيد) و (محمد) هو النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ والدليل على ذلك : أنه يمكن لك أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه ، فإذا سئلت عن (زيد) من قولك : زيد منطلق فقيل : من زيد هذا الذي ذكرته ؟ قلت : هو المنطلق ، ولو قيل : من المنطلق ؟ لقلت : هو زيد ، فلما جاز تفسير كل واحد منهما بالآخر دل على أنه هو .

وأما المنزل منزلة ما هو هو ، فنحو : قولهم : أبو يوسف أبو حنيفة فأبو يوسف ليس أبا حنيفة ، وإنما سد مسده في العلم وأغنى غناءه ومن ذلك قوله تعالى : « وأزواجه أمهاتهم[1] » أي : هن كالأمهات في حرمة التزويج ، ولسن بأمهات حقيقة ، ألا ترى إلى قوله تعالى : « إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم »[2] فبقي أن لا تكون أمهات حقيقة إلا الوالدات[3] :

هذا والخبر المفرد على ضربين : متحملا الضمير ـ وخاليا منه

فالأول : وهو المتحمل الضمير ؛ يكون مشتقا من الفعل ، نحو : اسم

---

(١) الأحزاب : ٦ .

(٢) المجادلة : ٢ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٨٧ .

الفاعل اسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وما كان نحو ذلك من الصفات وذلك نحو : محمد ناجح ، وعمرو مضروب ، وخالد حسن ، وبكر خير منك ففي كل واحد من هذه الصفات ضمير مرفوع بأنه فاعل لا بد منه ، لأن هذه الأخبار في معنى الفعل ، فلا بد لها من اسم مسند إليه ، ولما كانت مسندة إلى المبتدأ في المعنى ، ولا يصح تقديم المسند إليه على المسند من أجل ذلك أسند إلى ضميره ، وهذا هو التحقيق .

والذي يدل على تحملها الضمير المرفوع ، أنك لو قلت : موقع المضمر ظاهرا لكان مرفوعا ، نحو : بكر ضارب أخوه ، وحسن وجهه ، وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلا ، عملت في المضمر إذا أسند إليه لكونه فاعلا ، وذلك لأن الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل عن فاعل كذلك هذه الأسماء[1] .

ويتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل ضميرا إذا لم يرفع ظاهرا ، فإن رفعه لم يتحمل ضميرا ، فإذا قلت : عمرو مضروب أخوه ، كان (أخوه) مرفوعا بـ (مضروب) وعندئذ لا يتحمل ضميرا ، لأن الفعل لا يرفع ضميرين ، وكذلك ما كان في حكمه ، وجاريا مجراه .

وأما ما ليس جاريا مجرى الفعل من المشتقات كأسماء الآلة نحو : مفتاح ، ومنشار . . . فلا يتحمل الضمير ، ولم يكن فيه ضمير أصلا .

وكذلك ما كان على صيغة (مفعل) ـ بفتح الميم وسكون الفاء وفتح العين ـ وقصد به الزمان أو المكان نحو : (مرمى) فإنه مشتق من

---

(١) شرح المفصل ١ : ٨٧ ، ٨٨ ـ بتصرف .

(الرمى) فلا يتحمل ضميراً ، فإذا قلت : (هذا مرمى سعيد) تريد مكان رميه ، أو زمان رميه كان الخبر مشتقا ، ولا ضمير فيه[1] .

حكم إبراز الضمير واستتاره مع الخبر المشتق :

إن الخبر المشتق قد يجرى على من هو له ، وقد يجرى على غير من هو له فإن جرى على من هو له استتر الضمير فيه ، نحو : خالد منطلق أى : هو ، فلو أبرزت الضمير (هو) بعد المشتق ، فقلت : خالد منطلق (هو) فقد جوز سيبويه فى هذا وما ورد على نحوه وجهين :

أحدهما : أن يكون (هو) تأكيداً للضمير المستتر فى (منطلق) .

والثانى : أن يكون فاعلا بـ(منطلق) .

أما إن جرى على غير من هو له ، ولم يؤمن اللبس ، فقد أوجب جمهور النحاة إبراز الضمير :

وإن كان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز ابرازه على ما سبق بيانه آنفا .

فمثال ما يقع فيه اللبس نحو : (الأسد الثعلب يخيفه) فـ(الأسد) مبتدأ أول ، و (الثعلب) مبتدأ ثان ، و (يخيف) خبر الثانى ، وهو مضاف ، والهاء مضاف اليه وقد يكون المراد الحكم على الثعلب بأنه يخيف الكلاب ، فيكون الخبر جاريا على صاحبه ، ويجب استتار الضمير ، ليكون استتاره دليلا على جريانه على صاحبه ، وقد يقصد الحكم على الأسد أنه يخيف الثعلب فيجرى الضمير على غير صاحبه ، فيجب ابراز الضمير منفصلا ليكون دليلا على هذا القصد فتقول : الأسد الثعلب يخيفه هو ، ويكون الضمير (هو) عائدا

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٣ بتصرف .

على (الأسد) أى على المبتدأ الأول وهو الأصل المحكوم عليه حقيقة بالخبر أى : بأنه مفيد ، أما الضمير الآخر ، وهو (الهاء) المتصلة بالخبر : (مخيف) فعائد على المبتدأ الثانى[١].

ومن ذلك الأمثلة التى توجه على هذا النحو قولك : قائد الجيش راجيه هو ، والفارس والحصان متعبه هو ، ومعلمة الطفلة محبوبتها هى ، وزيد عمرو اللبس ضاربه هو[١] ...

وعلى ما سبق إيضاحه فالبصريون يرون إبراز الضمير مطلقا سواء أمن أولم يؤمن ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن مالك حيث يقول :

وأبرزنه مطلقا حيث تـــلا ما ليس معناه له محصلا

أما الكوفيون فقالوا : إن أمن اللبس جاز الأمران نحو : (زيد هند ضاربها هو) فإن شئت أبرزت الضمير (هو) وإن شئت لم تأت به . وإن خيف اللبس وجب إبراز الضمير كالأمثلة السابق ذكرها آنفا ومنها : (زيد عمرو ضاربه هو) لأن إبراز الضمير يرفع اللبس والإشكال ، لأنه لو لم تأت بالضمير فقلنا : (زيد عمرو ضاربه) لاحتمل أن يكون فاعل الضرب (زيدا) وأن يكون (عمراً) فلما أتينا بالضمير فقلنا : (زيد عمرو ضاربه هو) تعين أن يكون (زيد) هو الفاعل[١] ، ويستشهد الكوفيون على عدم إبراز الضمير إذا أمن اللبس بقول الشاعر :

قومى ذرا المجد بانوها وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان[٢]

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٠٧ — والنحو الوافى ١ : ٤٦٣ ، ٤٦٤ بتصرف .

(٢) البيت من البحر البسيط وذرا) جمع ذروة ، وهى أعلى الشىء . والمراد : أن قومى بنوا أعالى المجد ، وقد علمت بحقيقة ذلك قبيلتا عدنان وقحطان .

والشاهد في قوله : (بانوها) فقد جرى على من هو له ، ولم يبرز الضمير لأمن اللبس .

الضرب الثاني : وهو مالا يتحمل الضمير من الأخبار :

وهذا الضرب يكون الخبر فيه اسما محضا غير مشتق من فعل ، وهذا الذي عبر عنه النحاة (بالجامد) الذي لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كزيد ، فإنه لا يدل على معنى : زاد المال والكلمات الجامدة كثيرة منها : (كرة ـ نهر ـ أسد ـ أخ ـ غلام . . . . .) وما أشبه ذلك .

وقد ذهب البصريون إلى أن الخبر المفرد الجامد لايتحمل الضمير ، إلا إذا أول بالمشتق فعندئذ يتحمل ضمير المبتدأ نحو : (محمد بحر) إذا أريد عالم أو كريم ، و (خالد أسد) إذا أريد به شجاع ، أما إذا أريد به التشبيه على إضمار الكاف ، أو أن الخبر هو عين المبتدأ من باب المبالغة ، فعندئذ لايتحمل الضمير .

وذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من البصريين إلى أنه يتحمل الضمير ، لأنه عندهم في معنى ما هو صفة ، فإذا قلت . خالد أخوك ، وجعفر غلامك ، فإن هذه الأخبار لم ترد عن الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء ، وإنما المراد إسناد معنى الأخوة . وهي القرابة ، ومعنى الغلامية وهي الخدمة اليه وهذه المعاني معاني أفعال .

والقول الصحيح ماذهب اليه البصريون ؛ لأن تحمل الضمير يأتي من جهة اللفظ لا من جهة المعنى ، وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل معدوم مع الجامد .

ثانيا : الخبر (الجملة) .

إن من المعلوم بالذكر أن الجملة هي . ما تركبت من ركنين أساسيين

يؤديان معنى مفيداً . وقد تبدأ باسم فتسمى الاسمية ، وقد تبدأ بفعل فتسمى الفعلية .

وتقع هذه الجملة سواء كانت اسمية أو فعلية خبرا للمبتدأ كما يقع المفرد فتكون بذلك نائبة عن المفرد واقعة موقعه ، ولذا حكم النحاة على موضعها بالرفع على معنى أنه لو وقع المفرد الذى هو الأصل موقعها لكان مرفوعا .

فمثال الجملة الاسمية التى وقعت خبرا : (بكر أخوه منتصر ، وخالد أبوه قائد) فكل من (بكر وخالد) مبتدإ مرفوع بالضمة ، وكل من (أخوه وأبوه) مبتدأ ثان مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة ، وكل من (منتصر وقائد) خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة ، والجملة من المبتدإ الثانى وخبره فى موضع رفع لوقوعها موقع خبر المبتدإ الأول .

ومثال الجملة الفعلية الواقعة خبرا : (سعيد نجح أخوه ، وعمرو قام أبوه) فسعيد : مبتدأ مرفوع بالضمة ، و (نجح) فعل ماض والفاعل ضمير مستتر فيه يعود على (سعيد) وهو فى محل رفع كما ارتفع الآخر فى قولك : (سعيد نجح أخوه) وهذا الضمير العائد على المبتدإ هو الرابط بين المبتدإ والخبر ، وبدونه لا تصح الجملة خبرا على ما سنوضحه بعد — إن شاء الله — وعلى ذلك تكون الجملة التى منها العائد فى موضع رفع خبرا للمبتدإ قبلها .

هذا ويدخل فى الجملة الفعلية ، الجملة الشرطية الواقعة خبرا ؛ لأن الشرطية على التحقيق الصحيح : مركبة من جملتين فعليتين الشرط فعل وفاعل ؛ والجزاء فعل وفاعل نحو : بكر إن تعطه يشكرك) فبكر : مبتدأ ، والجملة الشرطية بعده فى موضع رفع على أنها خبر .

ثالثاً : الخبر شبه الجملة :

وشبه الجملة يشمل الظرف ، زمانا كان أو مكانا ، والجار والمجرور ، وشرط

وقوعهما خبرا أن يكونا تامين ، والمراد بالتمام هنا : إفادة المعنى نحو : (محمد عندك وخالد فى الدار) ولا يجوز (بكر مكانا ، وعمرو بك) لعدم إفادة المعنى .

وإذا أفاد الظرف والجار والمجرور معنى صحيحا وقوعهما خبرا بشرط تعلق كل منهما بمحذوف واجب الحذف .

ومذهب جمهور النحاة فى ذلك أن المتعلق إذا كان عاما وجب حذفه ، وأما إن كان خاصا ففيه تفصيل ، فإن قامت قرينة تدل عليه إذا حذف جاز حذفه ، وجاز ذكره ، وإن لم تكن هناك قرينة ترشد إليه وجب ذكره .

واختلف النحاة فى المتعلق المحذوف أهو اسم نحو : (كائن) أم فعل نحو : (استقر)[1] .

فأجاز قوم منهم ابن مالك أن المتعلق المحذوف يكون اسما أو فعلا .

والصحيح عند جمهور البصريين أنه يكون اسما لا فعلا تقديره : (كائن أو مستقر) لا (كان أو استقر) .

ودليلهم على ذلك : أن المحذوف هو الخبر فى الحقيقة ، والأصل فى الخبر أن يكون اسما مفردا .

وذهب الأخفش والفارسى والزمخشرى إلى أن المتعلق المحذوف يكون فعلا تقديره : (كان أو استقر) .

ودليلهم على ذلك : أن المحذوف عامل النصب فى لفظ الظرف ومحل الجار والمجرور ، والأصل فى العامل أن يكون فعلا .

---

(١) انظر آراء النحاة فى هذه المسألة فى شرح ابن عقيل ١ : ٢١٠ ، ٢١١ وشرح التصريح على التوضيح ١ : ١٦٦

والراجح هو ماذهب إليه جمهور البصريين، لأن المقام هو مقام الجملة الاسمية التي يكون الأصل في خبر المبتدإ فيها اسما مفردا .

ثم اختلفوا في هذا المتعلق إذا كان اسما أو فعلا، هل يكون من قبيل الخبر بالمفرد ، أو الخبر بالجملة .

فذهب جماعة إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، والمتعلق المحذوف اسم فاعل تقديره: زيد كائن عندك ، أو مستقر عندك ، أو في الدار، ونسب هذا القول لسيبويه .

وقيل : إنهما من قبيل الجملة ، والمتعلق المحذوف هو فعل تقديره : زيد استقر ـ أو يستقر ـ عندك أو في الدار ، ونسب هذا القول إلى سيبويه وجمهور البصريين .

وقيل : يجوز أن يجعلا من قبيل الخبر بالمفرد، فيكون المقدر (مستقرا) ونحوه، وأن يجعلا من قبيل الجملة فيكون التقدير : (استقر) ونحوه، وهذا ظاهر قول ابن مالك حيث يقول :

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ناوين معنى (كائن) أو (استقر)

ونقل أبو علي الفارسي في (الشيرازيات) عن أستاذه أبي بكر بن السراج حيث قال : إن الظرف والمجرور قسم برأسه ـ أي : يكون كل منهما في محل رفع على أنه خبر ـ وليس من قبيل المفرد. ولا من قبيل الجملة .

والحق خلاف ماذهب إليه، لأن الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف، واجب الحذف، وقد صرح به شذوذا في قول الشاعر :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بحبوحة الهون كائن[1]

---

(١) البيت لم يعلم قائله وهو من بحر الطويل و (مولاك) يطلق على معان =

والشاهد في قوله : (كائن) حيث صرح به شذوذا ، وهو متعلق الظرف الواقع خبرا ، وهذا هو الأصل عند جمهور النحاة كما سبق إيضاحه .

فائــدة :

كما وجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقعا خبرا ـ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صفه ، نحو : (مررت برجل عندك ، أو في الدار) .

وكذلك إذا وقعا حالا نحو : مررت بزيد عندك أو في الدار) .

أو صلة نحو : (جاء الذي عندك أو في الدار) لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلا ، وأما الصفة والحال ، فحكمها حكم الخبر على ما سبق بيانه .

الإخبار بالظرف عن الجثة أو الحدث :

إن المبتدأ قد يكون جثة أو حدثا ؛ فالجثة : ما كان شخصا مرئيا .

والحدث: ما كان معنى ، كالمصادر ، مثل: (العلم ، والقدرة ، والاخلاص ، والقتال) ونحو ذلك .

فظرف المكان يخبر به عن الجثة ، نحو : (زيد عندك) وعن المعنى نحو : (القتال عندك) .

وأما ظرف الزمان فيقع خبرا عن المعنى منصوبا ، أو مجرورا بـ (في) نحو : القتال يوم الجمعة ، أو في يوم الجمعة) . ولا يقع خبرا عن الجثة .

قال ابن مالك : (إلا إذا أفاد) نحو : (الليلة الهلال) و (الرطب

= كثيرة منها : (السيد ، والعبد ، والمعين . . .) وبحبوحة كل شيء : وسطه . و (الهون) الذل والهوان .

شهرى ربيع) فإن لم يفد لم يقع خبرا عن الجثة نحو : زيد اليوم ، وقد وافقه على ذلك جماعة من النحاة .

وذهب غيرهم إلى المنع مطلقا ، فإن جاء شيء من ذلك يؤول ، نحو : قولهم : الليلة الهلال ، والرطب شهرى ربيع ، فالتقدير : طلوع الهلال الليلة ، ووجود الرطب شهرى ربيع ، وهذا مذهب جمهور البصريين[1] ، ولابن يعيش فى هذه المسألة توجيهات رشيدة لمن أراد[2] .

ربط جملة الخبر بالمبتدإ :

إن الجملة التى تقع خبرا – سواء كانت اسمية أم فعلية ، أم شبه جملة – لابد فيها من ضمير يرجع إلى المبتدإ يربطها به ، لئلا تقع أجنبية من المبتدإ إذا كانت غيره ، ونقل السيوطى الاجماع على أنه لا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ، نحو : زيد يا أخاه ولا مصدرة بـ (لكن) أو (أو) أو (بل) أو (حتى[3]) لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضى كلاما مفيدا قبلها .

والجملة الواقعة خبرا ، إما أن تكون هى المبتدأ فى المعنى ، أو لا :

فإن كانت هى المبتدأ فى المعنى لم تحتج الى ربط كقولهم : (نطقى الله حسبى) فـ (نطقى) مبتدأ أول ، ولفظ الجلالة ، مبتدأ ثان ، و (حسبى) خبر عن المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره ، خبر عن المبتدأ الاول واستغنى عن رابط يربط جملة الخبر بالمبتدا ، لأن قولك : (الله حسبى) هو معنى (نطقى) ومثل ذلك : (قولى لا إله إلا الله) .

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢١٤ .

(٢) شرح ابن يعيش ١ : ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) همع الهوامع ١ : ٩٦

أما إذا كانت الجملة الواقعة خبرا لم تكن هى المبتدأ فى المعني ، فعندئذ لابد فيها من رابط يربطها بالمبتدإ ، نحو قولك : (زيد فى الدار) فإن معناه: استقر فيها .

أنواع الرابط :

الرابط الذى يعود من جملة الخبر على المبتدإ خمسة أنواع :

١ — الضمير : نحو : (خالد انتصر أبوه) فالضمير فى (أبوه) يعود على (خالد) لترتبط جملة الخبر بالمبتدا : ويعد الضمير أصل الرابط وأقواها ، وشرط كونه رابطا أن يكون مطابقا للمبتدإ المتقدم عليه فى التذكير ، والتأنيث ، والتثنية والجمع .

والضمير الرابط قد يكون ظاهرا ، نحو : (العالم فضله كبير) . .

وقد يكون مستترا نحو : (السفينة تجرى) .

وقد يكون الراجع معلوما فيستغنى عن ذكره ، أى . أنه يحذف مع شدة الحاجة إليه ، كقولهم : (السمن منوان بدرهم) التقدير : منوان منه ،

وتوجيه القول فيه : أن (السمن) مبتدأ ، و (منوان) مبتدأ ثان ، و (بدرهم) خبر المبتدأ الثانى ، والمبتدأ الثانى وخبره خبر المبتدأ الأول ، والعائد محذوف تقديره : منوان منه بدرهم ، فوضع (منه) المحذوف ، رفع ، لأنه صفة لـ (منوان) وفيه ضميران ـ أحدهما : مرفوع يعود إلى الموصوف وهو المنوان ، والثانى : الهاء المجرورة ، وهى تعود إلى السمن ، ولابد من هذا التقدير ، لئلا ينقطع الخبر عن المبتدأ ولم يتصل به ، وساغ حذف العائد هنا ، لأن حصول العلم به أغنى عن ظهوره ، ذلك ، لأن (السمن) هنا جنس ، وما بعده بعض من الجنس ، وإنما يذكر هذا الكلام لتسعير الجنس ،

يقابل كل مقدار منه بمقدار من الثمن ، فكأنه قال : السمن كله منوان منه بدرهم ولولا هذا التقدير لكان المعنى : أن السمن كله منوان ، وأنه بدرهم ، والمراد غير ذلك .

وهذا الذى ذكره ما عليه جمهور النحاة ، فقد نصوا على أنه لا يجوز الضمير سواء كان مرفوعا مبتدأ ، أو فاعلا ، أو منصوبا بفعل متصرف ، أو جامد أو ناقص ، أو وصف ، أو حرف ، أو مجرور إلا فى صورة واحدة ، وهى أن يجر بحرف ، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر ، كالمثال السابق ذكره وتوجيه القول فيه آنفا وهو : (السمن منوان بدرهم) .

بخلاف ما أدى حذفه الى تهيئة عامل آخر نحو : (الرغيف أكلت) تريد : منه ، أو جر بإضافة ، سواء كان أصله النصب نحو : زيد أنا ضاربه ، أم لم يكن نحو : زيد قام غلامه[1] .

٢ ـ الإشارة إلى المبتدأ : كقوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير »[1] فى قراءة من قرأ (لباس) بالرفع ، ومنه قوله سبحانه : « والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار[2] » فاسم الإشارة فى الآيتين (ذلك) و (أولئك) يشير كل منهما الى المبتدأ لربط جملة الخبر بالمبتدأ .

٣ ـ تكرار بلفظه للتفخيم ، أو التهويل ، أو التحقير :

وذلك نحو قوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة[4] » « القارعة ما القارعة »[5]

وكقولهم : (زيد مازيد) .

---

(١) الفرائد الجديدة للسيوطى ١ : ٢٥٠ - ط ـ وزارة الأوقاف العراقية

(٢) الأعراف : ٢٦

(٣) الأعراف ٣٦

(٤) الحاقة : ١

(٥) القارعة ١٠

وقد تكون الإعادة باللفظ والمعنى معا كما سبق ، وقد تكون بالمعنى فقط نحو : السيف ما المهند ؟ الأسد ما الغضنفر ؟ على من زين العابدين ؟ فزين العابدين كنية لـ (علـى) والمراد بهما شخص واحد ، وهو على زين العابدين .

٤ — أن يكون فى جملة الخبر عموم يشمل المبتدأ :

وذلك نحو : (خالد نعم القائد) فالقائد الممدوح بكلمة (نعم) يشمل (خالد) وغيره من القواد .

٥ — أن يقع بعد جملة الخبر الخالية من الرابط جملة أخرى معطوفة بالواو . أو الفـاء أو ثم ، مع اشتمال المعطوفة على ضمير يعود على المبتدأ الأول ، ليكتفى فى الجملتين بالضمير الرابط الذى فى الثانية :

فمثال الواو : (الطالب بدأت الدراسة واستعد لها) .

ومثال الفاء : (العامل كثرت موارد العمل فوجد الرزق مكفولا)

ومثال ثم : (القمر طلعت الشمس ثم اختفى نوره . والنجوم انقضى النهار ثم أشرق ضوءها) [1] .

---

(١) "النحو الوافى" ١ : ٤٦٩ .

موقع الخبر فى التراكيب النحوية

إن من المقطوع به أن الخبر ركن أساسي في الجملة الاسمية ، وأن موقعه الطبيعي هو التأخر عن المبتدإ ، لأنه جاء ليخبر عنه ، وتتم به الفائدة ولكن قد يقتضي مقام الكلام تقديم الخبر على المبتدإ ، وقد يكون ذلك جوازا أو وجوبا ، وقد يتحتم تأخيره ، فيمتنع تقديمه ، وقد يحذف إما جوازا ، وإما وجوبا ، فهذه خمسة أحوال أفصلها فيما يأتى :

أولا : تقديم الخبر جوازا :

الأصل فى الخبر التأخير ، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل ضرر فى التركيب النحوي ، فإذا انتفى الخلل والضرر فى المعنى جاز تقديمه .

وقد ذهب جمهور النحاة إلى جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، نحو فى الدار بكر ، وعندك خالد ، لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع فى غيرها .

ومنع الكوفيون جواز تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة ، ويؤخذ من قولهم هذا عدم جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفا ، أو جارا ومجرورا لأن الخبر ضمير يعود على المبتدأ ، فلو قدم الخبر لتقدم الضمير على مرجعه ، وذلك لا يجوز عندهم ، وهذه العلة تنسحب على الجار والمجرور ، والظروف ، سواء أقدرت متعلقة اسما مشتقا ، أم فعلا [1].

وعلى ذلك فلا يجوز عندهم تقديم الخبر فى نحو : زيد قائم ، وزيد قام أبوه وزيد أبوه منطلق ، فلا يصح أن تقول : قائم زيد ، وقام أبوه زيد ، وأبوه

---

(١) الانصاف فى مسائل الخلاف ص ٦٦ لأبى البركات ابن الأنبارى .

منطلق زيد ، لتقدم الضمير على مرجعه .

والحق ما عليه جمهور النحاة ، وهو جواز ذلك ، إذ لا مانع من ذلك حيث لا ضرر يقع فى المعنى ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله :

والأصل فى الأخبار أن تؤخر وجوزوا التقديم إذ لا ضـــرر

وعلى ذلك يجوز لك أن تقول : قام زيد ، وقام أبوه زيد ، ومن ذلك قول حسان بن ثابت :

قد ثكلت أمه من كنت واحده وبات منتشبا فى برثن الأسد[1]

والشاهد فى قوله : (قد ثكلت أمه من كنت واحده) حيث قدم الخبر وهو جملة (ثكلت) على المبتدإ وهو (من كنت واحده) وفى جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدإ المتأخر ، وسهل ذلك أن المبتدأ - وإن وقع متأخرا - بمنزلة المتقدم فى اللفظ ، رتبته التقدم على الخبر .

ومن ذلك أيضا قول الفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك بن مروان .

إلى ملك ما أمه من محارب أبوه ، ولا كانت كليب تصاهره[2]

والشاهد فى قوله : (ما أمه من محارب) حيث قدم هذه الجملة وهى خبر على المبتدأ ، وهو (أبوه) والتقدير : (إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب)

---

(١) البيت بحر البسيط وثكلت أمه ، فقد المرأة ولدها ، ومنتشبا : عالقا داخلا ، وبرثن الأسد . مخلبه ، وبراثن السباع ، بمنزلة الأصابع الانسان والبرثن . الكف بكمالها مع الأصابع

(٢) البيت من بحر الطويل ومحارب اسم رجل ورد فى عدة قبائل كقريش ، وقيس . وعبد القيس وكليب : اسم رجل كذلك ورد فى عدة قبائل ، كخزاعة وتغلب وتميم ، والنخع ، وهوازن .

ثانيا : تقديم الخبر وجوبا :

أوجب النحاة تقديم الخبر على المبتدأ فى أربعة مواضع هى :

١ — أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر ، والخبر ظرف أو جار ومجرور أو جملة :

وذلك نحو : عندك رجل، وفى الدار امرأة ، وعندك رجل فاضل ، وعلى المكتب كتاب قيم .

وأما الجملة فنحو : (جاءك تلميذه محتاج) (فمحتاج) مبتدأ ، تقدم الخبر وهو جملة (جاءك تلميذه) لأن المبتدأ نكرة محضة لا يصح أن يبتدأ به .

فإن كان للنكرة مسوغ جاز الأمران ، فتقول : (رجل ظريف عندى) و (عندى رجل ظريف) .

٢ — أن يكون فى المبتدإ ضمير يعود على جزء من الخبر :

نحو : (فى الدار صاحبها) فـ (صاحبها) مبتدأ ، والضمير المتصل به راجع إلى (الدار) وهو جزء من الخبر ، ولهذا وجب التقديم ، فلا يصح (صاحبها فى الدار) لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهذا ممنوع ومثل ذلك : فى البيت سكانه ، وفى السيارة ركابها ، وقولهم : (على التمرة مثلها زبدا) ومن ذلك أيضا قول نصيب بن رباح الأكبر . وقيل : لمجنون بن عامر .

أهابك إجلالا وما بك قدرة   على ولكن ملء عين حبيبها[1]

---

(١) البيت من بحر الطويل وأهابك . من الهيبة ، وهي المخافة ، وإجلالا . إعظاما لقدرك والمعنى . إنى لأهابك وأخافك ، لا لاقتدارك على ، ولكن إعظاما لقدرك ، لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة .

والشاهد فى قوله : (ملء عين حبيبها) فقد قدم الخبر وهو قوله : (ملء عين على المبتدإ وهو (حبيبها) لاتصال المبتدإ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه .

٣ — أن يكون الخبر له صدر الكلام :

وذلك فيما يكون له حق الصدارة فى الكلام كأسماء الاستفهام فى نحو : (أين بكر ؟ وكيف خالد ؟ ومتى القتال؟) فأسماء الاستفهام فى هذه الأمثلة خبر مقدم، وما بعد كل منها مبتدأ مؤخر ، وإنما تقدم الخبر فى هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام ، وذلك أنك إذا قلت : أين بكر ؟ فأصله : أبكر عندك ؟ فحذفوا الظرف ، وأتو بـ (أين) مشتملة على الأمكنة كلها وضمنوها معنى همزة الاستفهام ، فقدموها لتضمنها الاستفهام لها لكونها خبرا ومثل ذلك يوجه القول فى (كيف ومتى) حسب معناهما .

ومثل ذلك الخبر الذى ليس اسم استفهام بنفسه ، ولكنه مضاف إلى اسم استفهام ، نحو : ملك من المزرعة ؟ وصاحب أى مهنة أنت ؟ ،

ومما له حق الصدارة (مذ ومنذ) عند إعرابهما ظرفين خبرين متقدمين فى نحو : (ما جاء أبى مذ أو منذ يومان) ولو أعربناهما مبتدأين لوجب تقديمهما كذلك .

٤ — أن يكون الخبر محصورا فى المبتدإ بـ (إلا) أو (إنما) :

نحو : (إنما فى الدار عمرو) و (ما فى الدار إلا عمرو) ومن ذلك قوله :

(ما لنا إلا إتباع أحمد)

فى هذه الأمثلة لا يجوز تقديم المبتدأ ، وتأخير الخبر ، لئلا يختل الحصر ، ويختلف المراد من التركيب .

مسألة يرد عليها إشكال :

سبق أن ذكرت في الموضع الأول من مواضع تقديم الخبر وجوبا، أن المبتدأ إذا كان نكرة ليس لها مسوغ، تقدم الخبر عليها إذا كان ظرفا، أو جارا ومجرورا، نحو : عندك رجل، وفي الدار امرأة .

والإشكال الذي يرد في هذه المسألة هو : لم لم يتقدم الخبر على المبتدأ في قولهم : (ســـلام عليك، وويل لك) مع أن المبتدأ نكرة، والخبر جار ومجرور، وقد تقدم المبتدأ على الخبر ؟

والجواب كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل هو أن المبتدأ في قولك : (لك مال وتحتك بساط) إنما التزم تقديم الخبر هناك خوفا من التباس الخبر بالصفة، وههنا في هذه المسألة لا يلبس، لأن قولهم : (سلام عليك) ونحوه، دعاء ومعناه ظاهر، ألا ترى أنك إذا قلت : سلام عليك، وويل له) بالرفع كان معناه كمعناه منصوبا، وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل، فقولك: سلاما عليك، وويلا لك بمنزلة (سلم الله عليك، وعذبك الله) فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يغير عن حاله، لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدما[1] .

فائدة هذا الإشكال :

إن عرض هذا الإشكال من جانب النحاة، دفع كثيرا من المفكرين إلى البحث وراء الفائدة المرجوة من تقديم الخبر إذا كان جارا ومجرورا أو ظرفا على المبتدأ النكرة وبخاصة عندما يرد مثل هذا الإشكال المتمثل في قولهم (سلام عليك) السابق توجيه القول فيه آنفا .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٣

ومن بين الأئمة الأفذاذ الذين أدلوا بدلائهم فى هذا المحيط (ابن قيم الجوزية) فقد ذكر فى كتابه (بدائع الفوائد [1]) حكمة الابتداء بالنكرة فى سياق جوابه عن السؤال السادس من ثمانية وعشرين سؤالا طرحها حول توجيه القول فى قولهم: (سلام عليكم ورحمة الله) وبعد أن استعرض أقوال النحاة حول توجيهم القول فى تقديم المبتدإ فى هذه المسألة مع أن القياس أن يقدم الخبر عليه، عاب على بعض النحاة هذا التوجيه وحقق القول قائلا:

(... وهذا كلام لا حقيقة تحته، ذلك، لأن الخبر أيضا نوع من أنواع الكلام، ومع هذا فلا يكون جهة الخبر مسوغة للابتداء بالنكرة، فكيف تكون جهة الدعاء — التى اعتبرها النحاة — مسوغة للابتداء بها؟

وأما الفرق بين كون الدعاء نوعا، والخبر نوعا، والطلب نوعا، وهل يفيد ذلك تعيين مسمى النكرة حتى يصلح الإخبار عنها، فإن المانع من الإخبار عنها ما فيها من الشياع، والإيهام الذى يمنع من تحصيلها عند المخاطب فى ذهنه حتى يستفيد نسبة الإسناد الخبرى إليها، ولا فرق فى ذلك بين كون الكلام دعاء، أو خبرا.

وقول من قال: إن الابتداء بالنكرة إنما امتنع حيث لا يفيد، نحو (رجل فى الدنيا، ورجل مات) ونحو ذلك، فإذا أفادت جاز الابتداء بها من غير تقييد بضابط ولا حصر بعد.

وأحسن من تقييد ذلك بكون الكلام دعاء، أو فى قوة كلام آخر، وغير ذلك من الضوابط المذكورة، وهذه طريقة إمام النحو سيبويه فإنه فى كتابه لم يجعل للابتداء بالنكرة ضابطا، ولا حصره بعد، بل جعل مناط

---

(١) انظر ٢: ١٣٠، ١٤٨، ١٤٩

الصحة الفائدة ، وهذا هو الحق الذى لا يثبت عند النظر سواه ...)

هذا وقد عاب على الذين يتكلفوا وضع ضابط للابتداء بالنكرة ، ثم أجاب ابن قيم الجوزية على سؤال افترضه رب أن يسأل : فما عندك من الضابط إذا سلكت طريقتهم فى ذلك ، فأجاب قائلا :

(اسمع الآن قاعدة جامعة فى هذا الباب لا يكاد يشذ عنها شىء منه وهى : أصل للمبتدأ أن يكون معرفة ، أو مخصوصا بضرب من ضروب التخصيص يوجه بحصل الفائدة من الإخبار عنه ، فإن انتفت عنه وجوه التخصيص بأجمعها فلا يخبر عنه الا أن يكون الخبر مجرورا مفيدا مقدما عليه بهذه الشروط الأربعة ، لأنه إذا تقدم وكان معرفة ، صار كأن الحديث عنه ، وكأن المبتدأ المؤخر خبر عنه .

ومثال ذلك : إذا قلت : (على زيد دين) فإنك تجد هذا الكلام فى قوة قولك : زيد مديان ، أو مدين ، فمحط الفائدة هو الدين ، وهو المستفاد من الإخبار ، فلا تنحبس فى قيود الأوضاع ، وتقول : (على زيد) جار ومجرور فكيف يكون مبتدأ ؟ فأنت تراه هو المخبر عنه فى الحقيقة ، وليس المقصود الإخبار عن الدين ، بل من (زيد) بأنه مديان ... فمحط الفائدة هو الخبر ، إن لم يكن الخبر مفيدا ، لم تفد المسألة شيئا ، وكان لا فرق بين تقديم الخبر وتأخيره كما إذا قلت : (فى الدنيا رجل) كان فى عدم الفائده بمنزلة قولك : (رجل فى الدنيا) فهنا لم تمتنع الفائدة بتقديم ولا تأخير ، وإنما امتنعت من كون الخبر غير مفيد .

ومثل هذا قولك : (فى الدار امرأة) فانه كلام مفيد، لأنه بمنزلة قولك : (الدار فيها امرأة) فأخبرت عن الدار بحصول امرأة فيها فى اللفظ والمعنى

فإنك لم ترد الإخبار عن المرأة بأنها في الدار، ولو أردت ذلك لحصلت حقيقة الخبر عنه أولا، ثم أسندت إليه الخبر، وإنما مقصودك الإخبار عن الدار بأنها مشغولة بامرأة، وأنها اشتملت على امرأة، فهذا القدر هو الذى حسن الاخبار عن النكرة ههنا، فإنها ليست خبرا في الحقيقة، وإنما هى في الحقيقة خبر عن المعرفة المتقدمة فهذا حقيقة الكلام، وأما تقديره الإعرابي النحوى فهو أن المجرور خبر مقدم، والنكرة مرفوعة بالابتداء).

ثالثا : تأخير الخبر وجوبا :

ذكر النحاة أربعة مواضع يتحتم فيها تأخير الخبر على المبتدأ، وينبنى على ذلك وجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا فى نفس هذه المواضع، وقد سبق ذكرها بالتفصيل سابقا عند الكلام على تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا[1].

رابعا : حذف الخبر جوازا .

سبق أن ذكرت القاعدة اللغوية العامة التى تجيز الحذف فى المبتدإ والخبر وغيرهما، وهى : (أن الحذف جائز فى كل ما يدل الدليل عليه بشرط ألا يتأثر المعنى أو الصياغة لأنه بحذفه تأثرا يؤدى إلى عيب وفساد لفظى أو معنوى).

والنحاة لا يحذفون إلا لإفادة معنى خاص، وتضمين الكلام ما يفيد المحذوف فهم بذلك أقدر على توجيه المعانى مضمنة المحذوف، ويرون فى حذفه جمال المعنى، وفى ذلك يقول ابن جنى.

(قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شئ من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكلف علم الغيب فى معرفته[2]) .

---

(١) راجع ص ٦٩ من هذا الكتاب.

(٢) الخصائص ٢ : ٣٦٠

وإذا تأكد لدينا أن الحذف جائز وهادف ، وأنه يربى فى المتكلم والسامع ملكة الاقتدار على استلهام المعانى من التركيب مع عدم وجود المحذوف ويجعله يرتقى بالمعنى حسب ذوقه ، وحسه المرهف النابع من ثقافته النحوية التى بها استطاع أن يحذف ويوجه ويعلل .

ومن أراد مزيدا من هـذا الباب فليرجع إلى بابى (الحذف) عنـد (عبد القاهر الجرجانى) فى كتابه (دلائل الإعجاز) وعنـد (ابن جنى) فى كتابه (الخصائص) .

وهذا الذى أشرت إليه فيما يتعلق بالحذف عامة ، أما ما يتعلق بمواضع حذف الخبر جوازا فى إطار هذه القاعدة العامة فهى ما يأتى :

١ — يحذف الخبر جوازا الجواب عن سؤال : كقولك : من فى الجامعة ؟ فيجاب : (خالد) فـ (خالد) مبتدأ مرفوع ، والخبر محذوف تقديره : (فى الجامعة) لأن أصل الـكلام : خالد فى الجامعة ، فحذف الخبر جوازا لوجود ما يدل عليه مع عدم تأثر .

٢ — إذا وقع الخبر بعد (إذا) الفجائية : بشرط أن تـكون (إذا) حرفا ، فإن كانت اسما ، كانت ظرفا من ظروف الأمـكنة ، ويكون ما بعدها مبتدأ ، وهى ظرف فى محل رفـع خبر مقـدم ، كقولك : (خرجت فإذا السبع) .

وإذا كانت حرفا كانت من حروف المعانى الدالة على المفاجأة وهى المرادة هنا ، وهى التى يحذف بعدها الخبر ، فقولنا : (خرجت فإذا الأسد) : التقدير : فإذا الأسد حاضر أو موجود ، فحذف لدلالة الـكلام عليه .

٣ — إذا وقع المبتدأ مصدراً ، كقوله تعالى : « فصبر جميل[1] » ومثل هذا الموضع يحتمل أمرين :

الأول : أن يكون : (صبر) مبتدأ ، والخبر محذوف ، والمعنى : فصبر جميل أجمل من غيره .

الثانى : أن يكون (صبر) مبتدأ تقدم عليه الخبر وهو محذوف ، أيضا ، والتقدير : فعندى صبر جميل ، وإنما جاز الابتداء بالنكرة ، لأنها وصفت ، والنكرة إذا وصفت جاز الابتداء بها على ما سبق بيانه عند الكلام على مسوغات الابتداء بالنكرة .

ويجوز أمر آخر وهو أن يكون (صبر جميل) خبراً لمبتدإ محذوف والتقدير : فأمرى صبر جميل .

٤ — دلالة الخبر الثانى على الخبر الأول المحذوف : كقول قيس بن الخطيم ، وقيل : لغيره :

نحن بما عندنا ، وأنت بما
عندك راض ، والرأى مختلف[2]

فحذف خبر المبتدأ الأول وهو (نحن) وتقديره : نحن . . . رضوان ، وسوغ هذا الحذف دلالة خبر المبتدأ الثانى عليه ، وإن كان هنا شاذاً ، لأن الأصل الغالب ، هو الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه .

هذا وكلما دل الدليل على الحذف جاز ، وسأشير إلى بعضها عند توجيه القول فى المواضع الآتية .

---

(١) يوسف : ١٨ .

(٢) البيت من بحر الخفيف والمراد بالرأى هنا : الاعتقاد . وأصل جمعه (أرآء) نقلت العين قبل الفاء .

خامسا : حذف الخبر وجوبا :

يحذف الخبر وجوبا فى أربعة مواضع هى :

١ — أن يكون خبرا للمبتدإ بعد (لولا) الامتناعية ، ويقع كونا عاما[1] :

إن من المعلوم لدينا أن (لولا) حرف يدخل على جملتين — إحداهما مبتدأ وخبر غالبا ، والأخرى فعل وفاعل ، فتعلق إحداهما بالأخرى ، وتربطها بها ، شأنها فى ذلك شأن حرف الشرط الذى يدخل على جملتين فعليتين فيربط إحداهما بالأخرى فتصيران كالجملة الواحدة .

فتقول : (محمد قائم ، خرج خالد) فهاتان جملتان الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، فهما متباينتان ، وليس بينهما علاقة ، فاذا أتيت بـ (لولا) فقلت : (لولا محمد لخرج خالد) نجد أن الجملة الثانية قد ارتبطت بالجملة الأولى فصارتا كالجملة الواحدة ، إلا أنه قد حذف خبر للمبتدإ من الجملة الأولى لكثرة الاستعمال ، حتى رفض ظهوره ، ولم تجز استعماله ، وتقدير الكلام : لولا محمد حاضر ، أو قائم ، أو مانع ، وما شابه ذلك ، وليست الجملة الثانية خبرا عن المبتدإ ، لأنه لا عائد منها إلى (محمد) ، وكما علمنا أن الجملة إذا وقعت خبرا فلا بد فيها من عائد إلى المبتدإ ، وأما اللام فى قوله : (لخرج) وما بعدها فكلام يتعلق بـ (لولا) وجواب لها .

والأمثلة على ذلك كثيرة منها : لولا محمد — ﷺ — لشقى الناس ، ولولا العلماء لضل الخلق ، ولولا العدل لقتل الناس بعضهم بعضا .

---

(١) المراد بالكون العام : أن يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة عليه (كالقيام — أو القراءة) .
انظر النحو الوافى (هامش) ١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ .

وهذا الذي ذكر هو الغالب ، وقد يرد ذكر الخبر بعد (لولا) وهو قليل ، وبعضهم عده شاذاً ، ومن ذلك قول إفلح بن يسار ، وقيل : لغيره :

لولا أبوك ولولا قبله عمر   ألقت اليك معد بالمقاليد[1]

والشاهد في قوله : (لولا قبله عمر) فـ (عمر) مبتدأ ، و(قبله) خبر ، فذكر الخبر بعد (لولا) في موضع يجب فيه الحذف .

ويجوز توجيه الشاهد بوجه آخر وهو : أن (قبله) ظرف متعلق بمحذوف حال ، والخبر محذوف ، وعلى هـذا تـكون القاعدة مستمرة ، ولا شاهد في البيت .

الـكون المطلق والمقيد :

ذكرت آنفا أن الخبر الواجب حذفه لا بد أن يكون كونا عاما ، أو مطلقا ، ويقابل هذا (الـكون المقيد) اذن ما الفرق بينهما ؟

فالـكون المطلق : هو الوجود العام الخالي من شيء آخر معه (كالنوم ، أو كالقراءة ، أو اللعب) .

وأما المقيد : فهو وجود مقيد بشيء آخر يزيد عليه ، وليس بالوجود المطلق المجرد ، يطلق عليه الـكون الخاص ، الذي يقابل الـكون العام .

ولتوضيح ذلك بالأمثلة نقول : اذا قلت : الولد نام ، أو نائم في البيت

---

(١) البيت من بحر البسيط ومعد : هو أبو العرب ، معد بن عدنان . والمقاليد : جمع لا مفرد له من لفظه ، وقيل مفرده : إقليد - على غير قياس - وهو المفتاح .

والمعنى : أنت خليق بأن يخضع لك بنو معد كلهم لكفايتك وعظيم قدرك ، وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ، ووجود جدك من قبل أبيك .

والقائد انتصر أو منتصر فى الحرب ، وما شابه ذلك ، فانه يكون من قبل الكون الخاص ، لأن كل واحدة من هذه الألفاظ يدل على الوجود مع زيادة شيء آخر ، كالوجود ومعه النوم للولد ، والوجود ومعه النصر القائد .. وهكذا .

ومن هنا وجب أن نعلم أن الخبر بعد (لولا) ان كان كونا مطلقا وجب حذفه نحو : (لولا خالد لهزم المسلمون فى حروب الردة) .

وان كان الخبر كونا (خاصا) فاما أن يدل عليه دليل ، فان لم يدل عليه دليل وجب ذكره نحو : (لولا زيد محسن إلى ما أتيت) .

وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه ، كأن يقال : (هلا زيد محسن اليك ؟) فتقول : (لولا زيد لهلكت) أى : لولا زيد محسن الى لهلكت ، فان شئت حذفت الخبر ، وان شئت أثبته .

٢ — أن يكون لفظ المتبدأ نصا فى اليمين : بمعنى : أن يغلب استعماله فيه ، فلا يستعمل فى غيره الا مع قرينة ، وذلك نحو لعمر الله لايفتن عملى ، لأمانة الله لن أسكت عن حقى ، لأيمن الله لأغيثن الملهوف فالخبر فى هذه الأمثلة محذوف وجوبا ، والتقدير : (لعمر الله قسمى . . لأمانة الله قسمى . . وهكذا) .

كما يلاحظ أن وجود لام الابتداء فى أول كل اسم للقسم يؤكد أن القسم المذكور مبتدأ ، المحذوف هو الخبر .

فان لم يكن لفظ المبتدإ نصا فى اليمين ، أو لم توجد لام الابتداء ، فمندئذ لا يكون حذف الخبر واجبا ، وانما يكون جائزا ، نحو : (عهد الله لأفعلن كذا) (أمير الدين لأنصرن المظلوم) فلك في هذين المثالين وما شابهما

حذف الخبر أو إثباته ، وذلك لجواز كون القسم خبراً لمبتدإ محذوف تقديره : قسمى عهد الله ، وجواز كونه مبتدأ خبره محذوف ، أو مذكور .

٣ ـ أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية : وهذه الواو تؤدى مهمة العطف ، وفي نفس الوقت يكون معناها المعية وإلا لو أدت العطف فقط لم يكن حذف الخبر وجوبا ، وإنما كان جائزا إن دل عليه دليل .

مثال ذلك : (كل رجل وضيعته ، الصانع ومصنعه ، كل عمل وجزاؤه الصديق وصديقه) .

انظر إلى هذه التراكيب تجد كلا منها مبدوءا باسم مرفوع هو مبتدأ ، وقد عطف عليه اسم آخر بواو للعطف تفيد المصاحبة ، وبعد هذه الواو يجيء المعطوف على المبتدأ ، ويشاركه في الخبر ، لكن نجد أن الخبر قد حذف وجوبا ، لأنه مفهوم من التراكيب وهو كلمة (مقترنان ، أو متلازمان) وما في معناهما أى : كل ما يدل على الملازمة ، والمصاحبة التي توحى بها الواو التي بمعنى (مع) .

ولسائل يسأل فيقول : ما الفرق بين الواو في الأمثلة السابقة ، وفي قولهم : (استوى الماء والخشبة) ؟

والجواب عن ذلك نقول : إن الواو في الموضعين بمعنى (مع) إلا أن : قولنا : استوى الماء والخشبة أوله فعل يعمل فيما فما بعد الواو منصوب على أنه مفعول معه ، أما التراكيب السابقة فقد بدئت باسم هو مبتدأ عطف عليه عليه اسم بواو معناها معنى (مع) فعطفت لفظا ، والمعنى معنى الملابسة والمقام قد اقتضى الخبر الذى قدرناه آنفا .

فإن لم تكن الواو نصا في المعية لم يحذف الخبر وجوبا ، نحو : خالد وسعيد

ناجحان ، ولك أن تحذف الخبر جوازا إن دل الدليل عليه كقولك : خالد وجاره ، ومحمد وصديقه ، فلك أن تقول الخبر فى الأول (واقفان أو ناجحان) ولك جواز الحذف كما سبق .

٤ ـ أن يكون المبتدأ مصدرا مضاف إلى معموله ، أو اسم تفضيل مضا إلى مصدر صريح أو مؤول ، وبعده حال سدت مسد الخبر وهى لا تصلح أن تكون خبرا ، فيحذف الخبر وجوبا لسد الحال مسده :

هذا الموضع المبتدأ يأتى فيه على صور هى :

(ا) المبتدأ المصدر المضاف إلى معموله : نحو : (ضربى العبد مسيئا) فضربى مصدر وقع مبتدأ ، و (العبد) مفعول به للمصدر ، معمول ، و (مسيئا) حال سد مسد الخبر محذف وجوبا ، والتقدير : ضربى العبد إذ كان مسيئا ، فسيئا حال من الضمير المستتر فى (كان) المفسر بالعبد ، و (إذا كان) ، أو (إذ كان) ظرف نائب عن الخبر ، ويفهم من هذا أن الخبر المحذوف مقدر قبل الحال التى سدت مسد الخبر ، كما تقدم بيانه آنفا ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها : (مساعدتى الرجل محتاجا ، وقراءتى الخطاب مكتوبا) ونحوها .

وأما قول النحاة عن الحال التى سدت مسد الخبر ، أنها لا تصلح أن تكون خبرا ، فذلك احتراز عن الحال التى تصلح أن تكون خبراً للتنبيه على أن الحال التى تصلح للخبرية لا يجب حذف الخبر معها ، وذلك نحو ماحكى الأخفش ـ رحمه الله من قولهم : (زيد قائما) فزيد : مبتدأ ، والخبر محذوف تقديره : ثبت قائما ، وهنه الحال تصلح أن تكون خبرا ، فتقول : زيد قائم ، فلا يكون الخبر واجب الحذف ، بخلاف (ضربى العبد مسيئا) فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبرا عن المبتدإ الذى قبلها ، فلا تقول : (ضرب

العبد مسوء) لأن الضرب لا يوصف بأنه مسوء .

(ب) المبتدأ الذى يكون اسم تفضل مضاف إلى مصدر صريح أو مؤول: وهذا مما يجب أن ننبه عليه ونؤكده أن المضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر نحو : (أتم تبيينى الحق منوطا بالحكم) فأتم : اسم تفضيل مبتدأ ، وتبيينى : مضاف اليه ، والحق : مفعول به لتبيينى ، - ومنوطا : حال سدت مسد خبر (أتم) والتقدير : (أتم تبيينى الحق اذا كان ، أو اذا كان منوطا بالحكم)[1] .

ومما يجرى مجرى المثال السابق فى التوجيه قولهم : (أكثر شربى السويق ملتوتا) و (أكثر حبي الزهر ناضرا) .

وأما اسم التفضيل المضاف الى مصدر مؤول ، ويجرى مجرى ما سبق ذكره فى التوجيه ، وذلك نحو قولهم : (أخطب ما يكون الأمير قائما) و (أحسن ما يرى البستان مثمرا) .

فقولك : (أخطب ما يكون الأمير قائما) أى : أخطب كون الأمير قائما لأن (ما) مع الفعل بتأويل المصدر ، فـ (مايكون) بمعنى (الكون) والمراد : بكونه وجوده ، والتقدير : (أخطب وجود الأمير اذا كان قائما) جعل وجوده خطيبا ويكون (اذا) الخبر وهو فى موضع نصب بالاستقرار ، ويؤكد ذلك ما حكي عن بعض العرب (أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة) بنصب (يوم) فدل على أن (اذا) فى موضع نصب ، وفى هذه المسألة توجيهات للنحاة لمن أراد[2] .

---

(١) شرح ابن عقيل ١ : ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٧ ، ٩٨ .

الخـــــبر والمعرفة

سبق أن ذكرت أن الأصل فى المبتدأ أن يكون معرفة ، وقد يخرج عن هذا الأصل فيأتى نكرة وذلك بمسوغات سبق ذكرها ، وأن الأصل فى الخبر أن يكون نكرة ، وذلك لغرض يرجع إلى الفائدة المنوطة بوجود هذا الخبر .

وقد يخرج الخبر عن هذا الأصل فيأتى معرفة مع المبتدأ المعرفة ، وفى هذه الحالة لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ ، لوقوع اللبس ، وعدم التمييز بينهما ، بل إذا كان الحال كذلك بأن جاء كل منهما معرفة فأيهما قدمت فهو المبتدأ .

والفائدة من الخبر المعرفة لا تتحقق إلا باجتماعه مع المبتدأ لتكون الفائدة فى مجموعهما ، فإن كان المخاطب يعرفهما مجتمعين لم يكن فى الإخبار فائدة .

ولبيان ذلك نقول إذا قلت : (بكر أخوك) وأنت تريد أخوة النسب ، فيجوز لك مثل هذا ، إذا كان المخاطب يعرف (بكرا) على انفراده ، ولا يعلم أنه (أخوه) وذلك بسبب فرقة بينهما ، أو لسبب آخر ، أو يعلم المخاطب أن له أخا ، ولا يدرى هل هو (بكر) أم (خالد) فعندئذ يكون لهذا الخبر المعرفة باجتماعه مع المبتدأ فائدة ، يستفيد منها المخاطب عند قولك : (بكر أخوك) أى : هذا الذى عرفته هو أخوك الذى كنت علمته .

وكذلك الحال إذا قلت : (خالد المنطلق) فالمخاطب يعرف (خالد)

ويعرف أن شخصا انطلق، ولكن لا يعلم أنه خالد. فيقال: خالد المنطلق. فـ (خالد) معروف بهذا الاسم منفردا، و (المنطلق) معروف بهذا الاسم منفردا غير أن الذى عرفهما بهذين الاسمين منفردين قد يجوز أن يجهل أن أحدهما هو الآخر، فلما اجتمع (المنطلق) مع (خالد) تمت الفائدة باجتماعهما.

وأما قولهم: (الله ربنا، ومحمد نبينا) فإنما يقال ذلك. ردا على الكافر والمخالف، أو يقال على سبيل الإقرار والاعتراف لطلب الثواب بهذا القول.

هذا وفى المسألة توجيهات لمن أراد(١).

■ ■ ■

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٨.

تعـدد الخـبر

إن تعدد الألفاظ فى التراكيب النحوية نطق بها العرب ووضعوها فى مواضعها لغرض قصدوه من جهة المعنى ، فعندما عددوا الخبر كان ذلك لزيادة قصدوها عبروا عنها بهذه الألفاظ ، وضبطوها بمعايير دقيقة حتى لا تخرج عن مرادهم ، وقد ورد تعدد الخبر فى اللسان العربى على ثلاثة أنواع هى :

١ ـ تعدد الخبر لفظا ومعنى ، بحيث يكون كل واحد مخالفاً الآخر فى هذين الأمرين فمثلا تقول : (محمد ـ ﷺ ـ رسول أمين) فـ (محمد) مبتدأ ، وقد أخبرت عنه بأنه (رسول) وأنه (أمين) فالإخبار وقع بلفظين مختلفين ، وكل منهما يؤدى معنى خاصاً ، ومن ذلك قوله تعالى : « وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد »[1] .

وحكم هذا النوع أنه يجوز أن تعطف الخبر الثانى وما بعده على الخبر الأول بحرف عطف مناسب من أدوات العطف مراعيا فى ذلك المعنى، وعندئذ يعرب ما بعد الخبر الأول معطوفا عليه ، ويجوز حذف حرف العطف ، وعندئذ يعرب ما بعد الخبر الأول الأول ، خبراً أو أخباراً متعددة .

٢ ـ أن تتعدد الأخبار فى اللفظ ، وتشترك مجتمعة فى تأدية المعنى المراد ، كأن تريد أن تخبر عن إنسان أنه معتدل فى الانفاق فتقول : (خالد مبذر مقتر) فبمجموع المراد من اللفظين يمكن أن نعلم أنه (معتدل) لأنه يكون مبذرا فى موضع يقتضى التبذير فيه ، ويقتر فى موضع يقتضى التقتير فيه إذن من مجموع المراد من اللفظين يمكن أن نعلم أنه (معتدل) ، وبذلك يتحقق

---

(١) البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .

المراد إذا تضافرت الألفاظ للوصول إلى معنى واحد ، أما إذا قصد كل لفظ لذاته فإن المعنى يفسد ، ولا يؤدِ الخبر مراده ومن ذلك قولهم : (هذا حلو حامض) و (هذا قائم قاعد) تريد أنه راكع .

ومما يجب أن نؤكد عليه أن الخبر إن كان مشتقا أو مؤولا ، فإنه يشتمل على ضمير مستتر يعود على المبتدأ ، وهو الضمير المستتر الذى يحويه المعنى الجديد المستنبط ، أو المستلهم من مجموع معانى الألفاظ .

وحكم هذا النوع أنه لا يجوز فيه العطف ، لأن الخبرين أو الأخبار شيء واحد من جهة المعنى ، والعطف – غالبا – يقتضى المغايرة من جهة المعنى . وكذلك لا يجوز أن يفصل فيه بين الخبرين أو الأخبار فاصل أجنبي ، ولا يتأخر المبتدأ عن تلك الأخبار ، أو يتوسط فيها[٢] ، كل ذلك للمحافظة على المعنى المراد من التركيب .

٣ – أن يكون متعددا فى لفظه ومعناه ، ويكون ذلك تابعا لتعدد المبتدأ فى نفسه حقيقة أو حكما .

والمبتد المتعدد فى نفسه حقيقة هو الذى يكون مثنى أو جمعاً ، نحو : (الطالبان مهندس وطبيب) (المسلمان محسن ومقتصد) (المسلمون محسن ومقتصد وسابق بالخيرات) فتعددت أفراد الخبر تبعا لتعدد أفراد المبتدأ المقصودة من المثنى أو الجمع .

والمبتدأ المتعدد حكما يكون منفردا – أى : شيئا واحداً – ولكنه ذو أجزاء وأقسام يتركب منها مجتمعة ، وهى التى تعرب خبرا له ، نحو : (جسم الإنسان رأس ، وجذع ، وأطراف) المزرعة فاكهة وخضروات وحبوب

---

(١) النحو الوافى ١ : ٥٢٩ ، ٥٣٠ شرح المفصل لابن يعيش ١ : ٩٨ .

وزهور ذات بهجة) ونحو ذلك مما كان المبتدأ فيه فرداً واحداً ولكن له أجزاء، مجموع هذه الأجزاء يتكون المبتدأ .

وحكم هذا النوع أنه يجب فيه عطف الخبر الثاني والثالث وما بعدهما على الأول ، بشرط أن يكون حرف العطف هو الواو ، ويسمى ما بعد الخبر الأول معطوفات مع كونه في المعنى خبر .

هذا ويجوز للمبتدأ في هذا النوع أن يتقدم على الأخبار أو يتأخر عنها ، لأن المراد من التركيب محفوظ من الخلل المعنوى .

ومما يجب أن نشير إليه ليكون على ذكر منا أن تعدد الخبر ليس مقصوراً على الخبر المفرد بل يكون فيه وفي الجملة وشبهها ، فالخبر المفرد سبق التمثيل له .

أما الخبر الجملة المتعدد فنحو : (الطائرة تتحرك ، تطير ، ترتفع ، تهبط ، تتوقف) .

وأما شبه الجملة فنحو : (الأستاذ أمامك ، قربك ، خلفك) .

وقد يجمع بين المفرد والجملة وشبهها نحو : (خالد قائم ، ينتصر أمامك) .

* * *

اقتران الخبر بالفاء

إن الخبر محكوم به ، والمبتدأ محكوم عليه ، فكلاهما مرتبط بالآخر ارتباطا معنويا قويا ، ويتأكد هذا الارتباط بالروابط التى سبق ذكرها فى هذا الفصل .

هذا ومن المعلوم بالذكر أن الأسماء على ضربين :

الأول : أسماء عارية من معنى الشرط والجزاء ، نحو : (محمد ـ خالد ـ بكر ـ زيد) وشبهها ، فما كان من هذا القبيل لم تدخل الفاء فى خبره ، تقول : (خالد منتصر) .

وقد أجاز أبو الحسن الأخفش زيادة الفاء فى مثل هذا الخبر ، فأجاز نحو : (خالد فمنتصر) مستدلا بوروده فى السماع من ذلك ما حكاه عنهم فى قولهم : (أخوك فوجد) على معنى (أخوك وجد) والفاء زائدة ، وأنشد قول الشاعر :

وقائلة خولان فانكح فتاتهم
وأكرومة الحيين خلو كما هيا[1]

والشاهد فى قوله : (فانكح) حيث وردت الفاء زائدة فى الخبر على رأى الأخفش والمراد : (وقائلة خولان أنكح فتاتهم) .

وسيبويه لا يرى زيادتها ، ويتأول ما ورد من ذلك على أنها عاطفة ، وأنه من قبيل عطف جملة فعلية على جمله أسمية .

---

(١) البيت من بحر الطويل .

والضرب الثانى من الأسماء : ما يتضمن معنى الشرط والجزاء ، ويتحقق ذلك فى الأسماء الموصولة ، والنكرات الموصوفة .

فالأسماء الموصولة : وهى (الذى ، والتى) وأخواتهما ، فإذا كان الموصول شائعا لا لجنس بعينه ، وكانت صلته جملة من فعل وفاعل ، أو ظرف ، أو جار ومجرور ، وأخبرت عنه ، جاز دخول الفاء فى خبره لتضمنه معنى الجزاء ، وذلك نحو : (الذى يأتينى فله درهم) و (الذى عندى فمكرم) ومن ذلك قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله »[1] فقوله : (من الله) خبر المبتدأ هو (ما) ، وقوله سبحانه : « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم »[2] فالكلام من قوله : (ينفقون) إلى (علانية) كله من صلة (الذين) وهو فى موضع اسم مرفوع بالابتداء ، وقوله : (فلهم أجرهم) فى موضع الخبر .

والسبب فى اشتراط النحاة لدخول الفاء فى خبر الموصول أن يكون شائعا ، أى : غير مخصوص ، لأنه إذا كان شائعا كان مبهما ، كما أن باب الشرط مبنى على الإبهام .

فإن جعلته لواحد مخصوص بعينه فقلت : (خالد الذى أتانى فله درهم) لم يجز دخول الفاء فى خبره لبعده عن الشرط والجزاء .

وأما الإخبار عن النكرة الموصوفة بالفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور فنحو : (كل رجل يأتينى أو فى الدار فله درهم) فحكم دخول الفاء فى الخبر وهو قوله : (فله درهم) كحكم الموصول فى دخول الفاء فى خبرها

---

(١) النحل : ٥٣ .

(٢) البقرة : ٢٧٤ .

لشبهها بالشرط والجزاء كالموصول ، لأن النكرة فى إبهامها كالموصول إذا لم يرد به مخصوص ، والصفة كالصلة ، فإذا كانت بالفعل ، أو ما هو فى تقدير الفعل من جار ومجرور ، كانت كالموصول فى شبه الشرط والجزاء فدخلت الفاء فى خبرها كدخولها فى خبر الموصول .

فإن وقع فى الصلة شرط وجزاء لم تدخل الفاء ، نحو : (الذى إن يزرنى أزره له درهم) ولو قلت هنا : (فله درهم) لم يجز ؛ لأن الشرط لإيجاب دفعتين .

وكذلك : (كل رجل إن يزرنى أكرمه له درهم) لم يجز دخول الفاء على الخبر ؛ لأن الصفة قد تضمنت الجواب ولم يحتج إلى إعادته .

ولو قلت : (الذى أبوه أبوك فزيد) لم يجز ؛ لأنه لم يتقدم فى الصلة ما يصح به الشرط .

ولو قلت : (كل إنسان فله درهم) لم يجز ؛ لأنه لم تتقدم صفة يستفاد منها معنى الشرط .

فإن دخلت على الموصول ، أو النكرة الموصوفة الحروف الناصبة للمبتدأ ، الرافعة للخبر وهى (إن) وأخواتها ، فقد ذهب سيبويه إلى أن (كأن ، وليت ، ولعل ، ولكن) حروف تمنع من دخول الفاء فى الخبر ، لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى ، فهى جارية مجرى الأفعال العاملة ، فلما عملت فى هذه الموصولات ، والنكرة الموصوفة بعدت عن الشرط والجزاء ، فلم تدخل الفاء في خبرها ، كدخولها فى خبر الموصولات ، إذا لم فيها أدوات الشرط ، ولا يعمل فيها ما قبلها من الأفعال ، وغيرها .

وأما (أن) فذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء فى خبرها مع هذه

الأشياء ، فإنها وإن كانت عاملة ، فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر ، ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء .

وقال الأخفش : لايجوز دخول الفاء مع (إن) لكونها عاملة كأخواتها .

وقد رجح ابن يعيش مذهب سيبويه وقال : هو أقرب إلى الصحة وقد ورد به التنزيل قال الله تعالى : « إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلاخوف عليهم ولا هم يحزنون »[1] وقال : « إن الذين يكفرون بآيات الله »[2] إلى أن قال : « فبشرهم بعذاب أليم »[3] وقال سبحانه « قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم »[4] فأدخل الفاء فى الخبر ، فالأخفش يحمل الفاء فى ذلك على الزيادة ، والأول — وهو مذهب سيبويه — أظهر ، لأن الزيادة على خلاف الأصل[5] .

تنبيه :

إن مما يجب أن نشير إليه ونجعله على ذكر منا أن النحاة هم أقدر الناس على فهم المعانى من التراكيب النحوية التى وضعوها وفقا لضوابط وأصول نحوية فلم يقدموا ، أو يؤخروا ، أو يحذفوا إلا لغرض سام فى نفوسهم ، وهو الدقة فى إبراز المعانى النحوية التى هى ثمار وضع هذه القواعد والأصول .

وأستطيع أن أقول : إن تذوقهم لهذه المعانى كان يتفاوت بقدر ما يملك

---

(١) الأحقاف : ١٣ .
(٢) آل عمران : ٢١ .
(٣) التوبة : ٣٤ .
(٤) الجمعة : ٨ .
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١ : ١٠١ .

كل منهم من حاسة الذوق والحس المرهف ، وقد كان يشير بعضهم فى مؤلفاته إشارات وتصريحات تتفق ومفهوم العصر الذى هو فيه ، وهذا واضح كل الوضوح فى الكتاب لسيبويه ، ومعانى القرآن الفراء ، ومصنفات أعاريب القرآن الكريم ، والخصائص لابن جنى ، وغيرها من مصنفات النحو واللغة .

هذا وقد استخدم عبدالقاهر الجرجانى القاعدة النحوية استخداما فلسفيا دقيقا حتى استنطقها « المعنى النحوى » ، ثم استلهم المعانى استلهاما منطقيا كان له أثره الفعال فى محيط علوم اللغة عامة ، وفن البلاغة خاصة ، فضلا عن ميدان التفسير والحديث ومن أراد استيضاحا لهذه الحقيقة فليرجع إلى كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجانى ، وكتاب (فلسفة عبد القاهر الجرجانى النحوية فى دلائل الإعجاز) .

(والله من وراء القصد وهو الهادى إلى صراطه المستقيم) .

الأسئلة والتطبيقات

س١ ـ عرف الجملة فى المفهوم اللغوى ، ثم اذكر أقسامها باعتبار التركيب النحوى ممثلا لما تذكر بأمثلة تفصح عن مفهومك .

س٢ ـ اذكر مواضع الجمل التى لها محل من الإعراب ، مع التمثيل لكل ما تذكر ، ثم بين الموقع الإعرابى للجمل التى تحتها خط فيما يأتى .

(ا) قال بشار :

يا قلبي أذنى لبعض الحى عاشقة ... والأذن تعشق قبل العين أحيانا

وقال آخر :

وكدت ولم أخلق من الطير إن بدا
لها بارق نحو الحجاز أطير

(ب) قال تعالى :

« إن المنافقين يخادعون الله » « وما لكم لا تقاتلون فى سبيل الله »

« والسلام على يوم ولدت » « وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون »

« ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه »

س٣ ـ الجمل التى لها محل من الإعراب بعضها يقع فى مواقع أصلية من التراكيب النحوية ، تقوم مقام العناصر الأصلية ، وبعضها الآخر يقوم مقام العناصر المتممة للتركيب . فصل القول فى ذلك مبينا هذه المواقع ، وموضحا إجابتك بالأمثلة ، مع التوجيه لما تذكر .

س٤ — اذكر أنواع الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، ممثلا لما تذكر ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فيما يأتي ، موجها القول فيه :

(ا) قال الشاعر :

وإني لرام نظــرة قبــل التي
لعلي — وإن شطت نواها — أزورها

وقال آخر :

فلا — وأبي دهماء — زالت عزيزة
عــلى قــومها ما دام للزند قادح

(ب) قال الله تعالى :

« فأوحينا إليه أن اصنع الفلك » « وأسروا النجوى الذين ظلموا هل إلا بشر مثلكم »

س٥ — عرف الجملة المعترضة ، ثم فصل القول في مواضعها الإعرابية موضحا إجابتك بالأمثلة .

س٦ — ما هي الجملة التفسيرية ؟ وكيف يكون ارتباطها بما قبلها ؟ وما هي أقسامها ؟ وضح إجابتك بالأمثلة .

س٧ — اذكر أنواع الجملة المجاب بها عن القسم ؛ ثم بين من أي أنواع الجمل تكون ؟ مثل لما تذكر .

س٨ — استخرج مما يأتي الجمل التي لها محل من الإعراب ، وبين محلها الإعرابي مع ذكر السبب .

(ا) قال الله تعالى :

« كنتم خير أمة أخرجت للناس » « يوم تبيض وجوه وتسود وجوه »

« إن المنافقين يخادعون الله » « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم »

« فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير » « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون »

« فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا جزاء بما كانوا يكسبون » .

(ب) قال الشاعر :

كأن سواد الليل والفجر ضاحك
يلوح ويخفى أسود يتبسم

رب ساع مبصر فى سعيه أخطأ التوفيق فيما طلبا

ما كنت أحسبنى أبقى إلى زمن
يسىء بى فيه كلب وهو محمود

إنا لفى زمن ترك القبيح به من أكثر الناس إحسان وإجمال

المرء يفرح بالأيام يقطعها وكل يوم مضى يدنى من الأجل

س٩ ـ الجمل التى تحتها خط فيما يأتى موقع من الإعراب اذكره ، ثم غيرها بمفردات تؤدى معناه .

(ا) أحب أن أزورك حين تعود .

(ب) أقبل الناجح يتهلل وجهه .

(حـ) كان الفدائيون يديرون مكيدة للعدو .

(د) تروج السلع وسعرها مقبول .

(هـ) ليت اللاجئين يعودون إلى ديارهم .

(و) رفع الجندى العلم ترفرف ديباجته .

س١٠ ـ غير المفردات التى تحتها خط فيما يأتى بجمل اسمية ، أو فعلية تؤدى معناها ، ثم بين الموقع الإعرابى لهذه الجمل مع ذكر السبب :

(ا) سمعت الطلاب صائحين . (ب) أرأيت الراكب حين وقوعه .

(و) اصرف وجهك إلى عمل مضمون النفع .

(د) ادخلوا منتمين .

(هـ) صار العمال مشتركين فى الإدارة .

(و) ظهرت سلع مستوردة من الخارج .

س١١ ـ عرف الجملة الإسمية ، ثم بين الغرض منها ، ومما تتكون ، مع التمثيل لما تذكر .

س١٢ ـ عرف المبتدأ مع شرح هذا التعريف .

س١٣ ـ يقول الإمام الرضى : (إن العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة ، والمؤثر هو المتكلم) .

اشرح هذه العبارة موضحا قولك بالأمثلة .

س١٤ ـ للنحاة آراء حول العامل فى كل من (المبتدأ والخبر) اذكر هذه الآراء ، ثم بين أيها أرجح فى نظرك ؟

س١٥ ـ للإبتداء بالنكرة مسوغات اذكرها مع التمثيل ، ثم أفصح عن المسوغات فيما يأتى مع التوجيه لما تذكر :

قال تعالى :

« وأجل مسمى عنده » « ولعبد مؤمن خير من مشرك »

« أ إله مع الله » « سلام على آل ياسين »

(ب) قال الشاعر :

وأقبلت زحفا على الركبتين فثوب لبست وثوب أجر

سرينا ونجم قد أضاءت فذ بدا محياك أخفى ضوؤه كل شارق

(حـ) (طوبى لمن رزق السلامة) (كل يموت)

(رب أخ لك لم تلده أمك) (من يعمل خيرا يشكره الناس له)

س١٦ — متى يجب الابتداء بالوصف؟ ومتى يتعين أن يكون خبرا؟ ومتى يحتملهما؟ وضح إجابتك بالأمثلة .

س١٧ — متى يستغنى المبتدأ عن الخبر؟ مثل .

س١٨ — بين موضع الشاهد فيما يأتى مع التوجيه لما تذكر :

قال الشاعر :

غير مأسوف على زمن ينقضى بالهم والحزن

خبير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوب قال : يالا

أمنجز أنتم وعدا وثقت به أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

س١٩ — متى يتعين تقديم المبتدأ على الخبر وجوبا؟ ومتى يجب تقديم الخبر عليه؟ مثل لما تذكر ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فى قول الشاعر :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى

عليهم؟ وهل إلا عليك المعول؟

س٢٠ – متى يحذف المبتدأ جوازا ؟ ومتى يحذف وجوبا ؟ مثل .

س٢١ – عرف الخبر ، ثم بين لماذا لم يقع ظرف الزمان خبرا عن الذات ؟ مثل لما تذكر .

س٢٢ – اذكر حكم الخبر مع بيان آراء النحاة فى العامل فيه ، مثل .

س٢٣ – يقول النحاة : (إن الخبر المفرد من حيث ارتباطه بالمبتدإ يكون هو المبتدأ فى المعنى ، أو منزلا منزلته) اشرح هذه العبارة موضحا إجابتك بالأمثلة .

س٢٤ – متى يتحمل الخبر المفرد الضمير ؟ ومتى لا يتحمل ؟ وضح آراء النحاة مع التمثيل .

س٢٥ – متى يبرز الضمير ؟ ومتى يستتر مع الخبر المفرد ؟ أفصح عن قولك بالأمثلة .

س٢٦ – متى تحتاج جملة الخبر إلى رابط ؟ ومتى تستغنى عنه ؟ مثل .

س٢٧ – اذكر بالتفصيل مع التمثيل أنواع الرابط .

س٢٨ – (نص النحاة على أن الخبر شبه الجملة لا بد من تعلقه بمحذوف واجب الحذف ثم اختلفوا فى هذا المتعلق ، اذكر آراء النحاة فى ذلك مع بيان نوع هذا المتعلق وأى هذه الآراء تختار ؟ ولماذا ؟ مع التمثيل .

٢٩ – متى يجوز تقديم الخبر ؟ ومتى يجب ؟ فصل إجابتك بالأمثلة .

س٣٠ – لما يتقدم الخبر على المبتدإ فى قولهم : (سلام عليك ، وويل لك) ؟ فصل القول فى هذه المسألة مع التمثيل ، وبيان فائدة هذا الاشكال . على المعنى فى التركيب النحوى .

س٣١ ـ اذكر المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوبا ، ثم بين متى يكون حذفه جائزا ؟ مع التمثيل .

س٣٢ ـ الأصل في الخبر أن يكون نكرة لتحصل به الفائدة وحده ، فما هي الحالة التي لا تحصل هذه الفائدة إلا باجتماعه مع المبتدإ ؟ وجه قولك بالأمثلة .

س٣٣ ـ اذكر الحالات التي يتعدد الخبر فيها ، مع بيان حكم كل حالة على حدة ، موجها القول بالأمثلة .

س٣٤ ـ متى يقترن خبر المبتدأ بالفاء ؟ فصل القول في ذلك مع التمثيل ثم وجه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر فيما يأتي .

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

س٣٥ ـ عين المبتدأ والخبر فيما يأتي مع بيان صورة كل منهما وعلامة إعرابه :

(ا) قال الله تعالى :

«ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام» «ما على الرسول إلا البلاغ»

«وما من إله إلا الله» «وما محمد إلا رسول»

«للذين أحسنوا الحسنى وزيادة» «إنما أموالكم وأولادكم فتنة

«الحاقة ما الحاقة» عنده أجر عظيم»

(ب) قال الشاعر :

وما الحكم أن تنقضي دولة ... وتقبل أخرى وأعوانها

لكل شيء عدمته عوض ... وما لفقد الصديق من عوض

وكل أخ عنـد الهوينى ملاطف
ولـكنما الإخوان عند الشدائد

ومما يسوء النفس ألا ترى لها　　صديقا إذا اشتد الزمان له عهد

فرب كئيب ليس تندى جفونه
ورب كثير الدمع غير كئيب

إنما الدنيـا هبـات　　وعوار مستردة
شدة بعد رخاء　　ورخاء بعـد شـده

(ح) ومن قول بعضهم :

(رب قول أنفـذ من صول)　(العيب أنك تعرف الحقيقة وتسكت)
(لولا الدليل لهلـكت القافلة)　(النميمة أن تسعى بين اثنين بالفساد)
(الرأى السديد ألا تتخاذل)　(وراء كل عظيم امرأة)
(ما التضحية إلا الجود بالنفس)　(أميـد أخوك لى أسرار هـ.ه
(ما مجهول خطر الحرب)　وأخفه عنه)

س٣٦ ـ أعرب ما تحته خط فيما يأتى :

(ا) قال سبحانه وتعالى :

« وما لكم من دون الله من ولى ولا نصير » « ما المسيح بن مريم إلا رسول »
« إذا تتلى عليه آياتنا قال أساطير الأولين » « القارعة ما القارعة »

« وإن من شىء إلا يسبح بحمده » « هل جزاء الإحسان إلا الإحسان »

(ب) قال الشاعر :

صلاح أمرك للأخلاق مرجعه ... فقوم النفس بالأخلاق تستقم

وهل نافعى أن ترفع الحجب بيننا ... ودون الذى أملت منك حجاب

س٣٧ ـ مثل لما يأتى فى جمل تامة :

(ا) مبتدأ مؤخر بعد إلا .
(ب) مبتدأ مقترن بلام الابتداء .
(حـ) مبتدأ خبره محذوف .
(د) مبتدأ بعد حرف جر زائد .
(هـ) مبتدأ مؤخر وخبره ظرف
(و) مصدر مؤول من أن والفعل يعرب مبتدأ مؤخر
(ز) مبتدأ بعد (رب)
(ح) فاعل سد مسد الخبر
(ط) فاعل سد مسد الخبر .
(ى) خبر مبتدؤه محذوف
(ك) خبر يكون مصدرا مؤولا من أن والفعل .
(ل) خبر محصور بـ (إنما)
(م) خبر واجب التقديم

الباب الثانى

نواسخ الابتداء

النواسخ : جمع ناسخ ، وهو فى اللغة من النسخ بمعنى الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظل ، إذا أزالته .

وفى الإصطلاح : الناسخ : هو ما يرفع حكم المبتدإ والخبر .

أقسام النواسخ باعتبار العمل :

تنقسم هذه النواسخ بالنظر إلى عملها فى المبتدأ أو الخبر إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر : وهو (كان) وأخواتها ، و (ما) الحجازية وأخواتها وأفعال المقاربة والشروع والرجاء .

٢ ـ ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر : وهو (إن) وأخواتها ، و (لا) النافية للجنس .

٣ ـ ما ينصبهما معا : وهو (ظن) وأخواتها .

أقسامها باعتبار اللفظ :

تنقسم هذه النواسخ بالنظر إلى لفظها إلى قسمين :

١ ـ أفعال : وهى (كان) وأخواتها ، و (كاد) وأخواتها ، و (ظن) وأخواتها .

٢ ـ حروف : وهى (إن) وأخواتها ، ما الحجازية وأخواتها المشبهات بـ (ليس) (لا) النافية للجنس .

ولتفصيل القول حول هذه النواسخ ، قسمت هذا الباب إلى سبعة فصول

الفصل الأول : (كان) وأخواتها .

الفصل الثانى : (كاد) وأخواتها .

الفصل الثالث : (ما) الحجازية وأخواتها .

الفصل الرابع : (ظن) وأخواتها .

الفصل الخامس : (أعلم) وأخواتها .

الفصل السادس : (إن) وأخواتها .

الفصل السابع : (لا) النافية للجنس .

الفصل الثامن : أسلوب (لا سيما) .

هذا وقد قدمت (ما) الحجازية وأخواتها مع أنها حروف على (ظن) وأخواتها مع كونها أفعالا ، وذلك نظرا إلى المشابهة فى العمل بينها وبين سابقتيها (كان وكاد) وأخواتهما ، وأتبعت (لا) النافية للجنس بفصل خصصته لأسلوب (لا سيما) وذلك ، لأن توجيه القول فى هذا الأسلوب لا يخرج عن (لا) النافية للجنس .

﴿ والله المستعان ﴾

الفصل الأول

(كان) وأخواتها

تصدرت (كان) عنوانا لهـذا الفصل ، واختصت من بين أخواتها بالذكر ، لأن معناها وهو الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ، فيقال : كان مصبحا وممسيا . . ومضحيا . . الخ ، وكذلك هى أم الباب ، لكثرة دورها وتشعب مواضعها .

والمراد بأخواتها : نظائرها من الكلمات التى تشابهها فى العمل ، وإن اختلفت فى اللفظ والمعنى .

وقد سميت هذه الأفعال ناسخة وناقصة ، أما كونها ناسخة فسبق إيضاح ذلك فى مقدمة هذا الباب .

وأما كونها ناقصة : فيرجع ذلك لكونها تدل على الزمن فقط دون الحدث ، أو لأنها لا تكتفى بالمرفوع ، بل تحتاج إلى المنصوب وهو الخبر .

وأما كونها أفعالا ، فلتصرفها بالماضى والمضارع والأمر والنهى والفاعل ، وسوف نفصل القول فى ذلك فى موضعه ـ إن شاء الله تعالى :

وهذه الأفعال لا تدل إلا على الزمان فقط إذ لا مصادر لها .

وأما قولك : (أزورك لكونك شريفا) فكون مصدر (كان) التامة ، و (شريفا) نصب على الحال ، ولهذا لا يجوز (أزورك لكونك أخانا) لأن الحال لا يكون معرفة .

وكذا (الإصباح والإمساء) مصدران من (أصبح وأمسى) التامين والمصير مصدر (صار) بمعنى رجع[1] .

---

(١) الكافى شرح الهادى للزنجانى : ٢٣٢ .

قال أبو البقاء : ولم يذهب أحد إلى أنها حروف ، ومن أعبر عنها بالحروف كالزجاجي فهو متجوز ، لأن الحرف فى الأصل قطعه من الشىء ، وهذه طائفة من الكلام[١] .

وتسمى أيضا أفعالا عبارة ، أى : هى أفعال لفظية لا حقيقة[٢] . ذلك لأن الفعل الحقيق ما دل على حدث إذ الحدث هو الفعل الحقيقى وكأنه سمى باسم مدلوله ، وهذه الأفعال لما لم تدل على حدث لم تكن أفعالا إلا من جهة اللفظ والتصرف ، إلا أنها لما دخلت على المبتدأ أو الخبر أفادت الزمان فى الخبر ، فصار الخبر كالعوض من الحدث فلذلك لا يتم الكلام بمرفوع (كان) وأخواتها حتى يأتى المنصوب[٣] وهو الخبر .

ألفاظ هذه الأفعال ومعانيها :

ألفاظها ثلاث عشرة لفظة وهى : (كان ـ أمسى ـ ظل ـ بات ـ أضحى أصبح ـ صار ـ ليس ـ ما زال ـ ما برح ـ ما فتى ـ ما انفك ـ ما دام) وأما معانيها فهى :

١ ـ كان : ومعناها : اتصاف المخبر عنه بالخبر فى زمن مضى .

٢ ـ أمسى : ومعناها : اتصاف المخبر عنه بالخبر مساء .

٣ ـ ظل : ومعناها ، اتصافه به نهارا .

---

(١) المصدر السابق ٢٢٣ وشرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ .
(٢) شرح ابن يعيش ٧ : ٨٩ .
(٣) الكافى شرح الهادى : ٢٢٣ - بتصرف .

٤ ـ بات : ومعناها : اتصافه ليلا .

٥ ـ أضحى : ومعناها : اتصافه به فى الضحى .

٦ ـ أصبح : ومعناها : اتصافه به فى الصباح .

٧ ـ صار : ومعناها : التحول من صفة إلى صفة .

٨ ـ ليس : ومعناها : النفى ـ أى : نفى الخبر عن الاسم ـ وإذا لم تقيد (ليس) بقيد يصرفها للماضى أو المستقبل دلت على نفى الحال ، وذلك نحو : (ليس الطالب قائما) فنى المثال نرى أن نفى القيام عن الطالب نفيا مطلقا .

وليس الأمر كذلك إذا قلت : (ليس الطالب قائما غدا) فأنت ترى أن نفى القيام هنا مقيد بزمن وهو فى المستقبل .

٩ ـ (زال) ماضى (يزال) و (برح) و (فتىء) و (انفك) : معنى هذه الأفعال : ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال ومقام الكلام .

١٠ ـ دام : ومعناها : بقى واستمر أى : مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها نحو : (يفيد العلم ما دام الطالب مستعدا ، ويضر ما دام الطالب منصرفا عنه) .

عمل (كان) وأخواتها

مما سبق ذكره فى باب المبتدإ والخبر علمنا أن كليهما مرفوعان ، فعند دخول (كان) أو إحدى أخواتها عليهما يتجدد الرفع للمبتدإ بهذا العامل الجديد ، الذى يجتلب النصب أيضا للخبر ، فيصير المبتدأ اسما لـ (كان) أو إحدى أخواتها ، ويصير الخبر خبرا لها ، ومن ثم فقد شبهوها بالفعل الصحيح .

مثال ذلك قوله تعالى : « وكان حقاً علينا نصر المؤمنين »[1] « ولا يزالون مختلفين »[2] فـ (نصر) اسم (كان) مرفوع بالضمة الظاهرة ، و (حقاً) خبرها منصوب بالفتحة ـ وقد تقدم الخبر ومعموله هنا على اسم (كان) على الوجه الذى سنبينه فى موضعه إن شاء الله .

وكذلك الحال فى الآية الثانية ، وواو الجماعة مبنى فى محل رفع اسم (يزال) مضارع (زال) ، و (مختلفين) خبرها منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكر سالم .

مما سبق ذكره يتضح أن الرفع الذي وقع على اسم (كان) هو الرفع الذى كان موجودا فيه وهو مبتدأ و لأن العامل الجديد فى الاسم هو (كان) أو إحدى أخواتها : وقبل ذلك كان الرفع بعامل معنوى وهو الابتداء ، وهذا تقرير مذهب البصريين .

أما الكوفيون : فيرون أن رفع اسم (كان) باقٍ على حاله بالعامل الذى عمل فيه قبل دخول (كان) أو إحدى أخواتها ، وخالفهم الفراء : فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل[3] .

وكلام الكوفيين ظاهر البطلان ، لأنه يترتب عليه أن (كان) وأخواتها تعمل فى منصوب بعده وهو الخبر ، ولا تعمل فى مرفوع ، وهذا لا نظير له فى بقية الأفعال .

وقد انتصر ابن هشام لرأى الكوفيين فقال : وأما الاسم ـ يعنى اسم كان فإنه فى ظاهر الأمر لم يتغير عن الرفع الذى كان عليه قبل دخولها ،

---

(١) الروم : ٤٧ . (٢) هود : ١١٨ .
(٣) معانى الفراء ١ : ١٣ .

وعلى هذا الظاهر بنى أهل الكوفة على عادتهم فقالوا : إن ذلك الرفع بعينه باق كما كان لم يتغير[1].

وقال أهل البصرة : إن هذا رفع غير ذلك محدد بالعامل اللفظي ، ويدل لهم أمران[1].

أحدهما : أن كل فعل يرفع ، وقد ينصب ، وقد لا ينصب ، فأما أن ينصب ولا يرفع فلا .

الثاني : اتصاله بها إذا كان ضميرا نحو قوله تعالى: « كانوا هم الظالمين[2] » والضمير بالاستقرار إنما يتصل بعامله .

ومن ثم وجب لها أن ترفع وتنصب تشبيها بالفعل الحقيقي حيث (كان) يرفع الفاعل ، وينصب المفعول ، وحيث كان المرفوع والمنصوب هاهنا لحقيقة واحدة ، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين أفرد لها النحويون بابا ، وقالوا : لمرفوعها اسم (كان) ولمنصوبها خبر (كان) عملت فيهما فأضيف إليها الملابسة لهذه العلة ، والفرق بينها وبين المفعولين[3] .

والأوجه أن سيبويه قد سماها الفاعل والمفعول به مجازا فقال[4] : هذا باب ما يتعدى إلى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ... ولم يذكر من هذه الأفعال إلا (كان ، وصار ، وما دام ، وليس) ثم قال : وما كان نحوهن من

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام : ٣٦٠ - والارتشاف : ٥٣٩ - والتصريح ١ : ١٨٤ .

(٢) الزخرف : ٧٦ .

(٣) الكافي شرح الهادي : ٢٣٣ - بتصرف .

(٤) الكتاب ١ : ٢١ ، ٢٢ .

الفعل مالا يستغنى عن الخبر ، يريد : ما كان مجردا عن الحدث فلا يستغنى عن منصوب يقوم مقام الحدث .

وخلاصة القول الصحيح : أن هذه الأفعال ترفع المبتدأ اسما لها حقيقة تشبيها بالفاعل الذى يكون بالنسبة لـ (كان) وأخواتها مجازا ، وتنصب الخبر ويسمى خبرها حقيقة تشبيها بالمفعول مجازا ، وإن كان العامل فى الأصل هو المتكلم ، لأنه هو الذى يحدث الأثر فى تغيير الحركات على الحقيقة ، إلا أن إسناد الأثر إلى هذه العوامل يكون على سبيل المجاز .

أقســـامها

تنقسم هذه الأفعال إلى قسمين بالنظر إلى العمل والتصرف وعدمه ، وكل قسم يندرج تحته أقسام ، وإليك بيان ذلك بالتفصيل :

أولا : أقسامها من ناحية العمل .

تنقسم هذه الأفعال من ناحية تأثيرها فى الجملة الاسمية إلى ثلاثة أقسام .

الأول : أفعال تعمل الرفع فى المبتدأ والنصب فى الخبر بلا شرط : وهى (كان) ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظل ، وبات ، وصار ، وليس) .

الأمثلة : قال تعالى : « وكان ربك قديرا »[1] (أصبح المسلم صائما) (أمسى المسلم مغفورا له) (أضحى التاجر أمينا) (ظل الإيمان دائما على الخير) (بات العالم ساهرا فى طلب العلم) (صار الدقيق خبزا) (ليس خالد نائما) .

---

(١) الفرقان : ٥٤ .

الثاني : أفعال تعمل بشرط : وهو أن يتقدمها نفي أو شبهه ، والمراد بشبه النفي : (النهي والاستفهام والدعاء) .

وهذه الأفعال هي : (زال ، وبرح ، وفتىء ، وانفك) .

الأمثلة مع النفي بـ (ما) : نحو : (ما زال أهل الحق قائمين على حدود الله) و (مابرح المسلمون ساهرين لحماية دينهم) و (مافتىء النفعيون متعاونين مع أهل الباطل) و (ما انفك الإسلام ينادي أهل الحق لحمايته .

الأمثلة مع النفي بـ (لا) : قال تعالى : « ولا يزالون مختلفين »[1] و (لا أبرح محبا للخير دائما) : (لايفتأ المجاهدون صابرين) و (لا ينفك الدعاة حريصين على دعوتهم) .

الأمثلة مع النفي بـ (لن) : (لن تزالوا متعاونين على الخير ما دمتم حريصين على الإسلام وقوله تعالى : « لن نبرح عليه عاكفين »[2] و (لن يفتأ المصلحون مجاهدين ما داموا على الحق) و (لن ينفك رجال الإصلاح عن دعوتهم حرصا على الحق) .

الأمثلة مع النفي بـ (لم) : (لم أزل مقيما على الحق) و (لم أفتأ تائبا من الذنوب) و (لم أبرح مخلصا لديني و (لم أنفك معترفا بتقصيري) .

ومثالها مع النفي بـ (ليس) : كقول الشاعر :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز ‏ ‏ ‏ كل ذي عفة مقل قنوع[3]

---

(١) هود : ١١٨ .
(٢) طه : ٩١ .
(٣) البيت من بحر الخفيف ،

والشاهد فى قوله : (ليس ينفك ذا غنى . . . كل) حيث سبق الفعل (ينفك) بليس التي تفيد النفى فعمل الفعل (ينفك) عمل كان ، و (ذا) خبرها مقدم منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة ، و (كل) اسمها مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

والأمثلة مع النهي كقول الشاعر :

صاح شمر ولا تزل ذا كر المو ت فنسيانه ضلال مبين[١]

والشاهد فى قوله : (لا تزل ذا كر الموت) حيث عمل الفعل (تزل) على (كان) لتقدم النهى وهو (لا) عليه ، واسمها مضمر فيها تقديره (أنت) وخبره (ذا كر) منصوب بالفتحة ، وحذف التنوين منه لإضافته إلى (الموت) .

ومنه (لا تبرح سالكا طريق الحق مع المتقين) و (لا تفتأ ناصحا أهل الايمان دفاعا عن عقيدتهم) و (لا تنفك محافظا على سلوكك الاسلامى) .

والأمثلة مع الدعاء : كقول غيلان بن عقبة ، المعروف بذى الرمة .

ألا يا سلمى يا دارى على البلى

ولا زال منهلا بجرعائك القطر[٢]

---

(١) البيت من الخفيف ، والشاعر يحث على الاستعداد وتذكر الموت دائما لأن نسيانه يوقع فى والانحراف الضلال .

(٢) البيت من الطويل ـ والبلى : ـ بكسر اللام ـ الفناء والقدم ، وهو مصدر بلى يبلى ، مثل : رضى يرضى ، والمنهل ـ بفتح الهاء وتشديد اللام ـ المنسكب المنصب ، والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا ، والمعنى حفظك الله يادار سلمى من الفناء ، وأنزل عليك المطر دائما ليروى ما لا ينبت من أرضك .

والشاهد في قوله: (ولا زال منهلا) حيث عملت (زال) عمل (كان) لتقدم (لا) الدعائية عليها، واسمها مضمر فيها، و (منهلا) خبرها.

ومن الدعاء قولهم: (لا برح اللطف مستجيرا بحماك) (لا فتىء خيرك شاملا إخوانك) (لا انفك فضل الله محيطا بك).

والدعاء غالبا يكون مع (لا) وقد يأتي قليلا مع (لن) كقول الشاعر:

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ
ت لكم خالدا خلود الجبال[1]

والشاهد في قوله: (لن تزالوا) حيث استعمل (لن) في الدعاء قليلا إشارة إلى عدم تقييد الدعاء مع (لا) خاصة، وأما (لا) في قوله: « لا زلت » في البيت فهي النافية، وليست دعائية. وخلود: مصدر مبين للنوع.

القسم الثالث: أفعال تعمل بشرط تقدم (ما) المصدرية الظرفية، وهي

(دام) يقول ابن هشام: وسميت (ما) هذه مصدرية، لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام، وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة[2] والشاهد على ذلك قوله تعالى: « وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا[3] ». وتوجيه القول على المصدر يكون على تقدير: الدوام، وعلى الظرف يكون مدة دوامي حيا.

---

(١) البيت من الخفيف والمعنى: إن موقفكم باركه الله لصلابته على الحق وسيظل موقفي معكم راسخا كالجبال.

(٢) أوضح المسالك (٣) مريم: ٣١.

ومن ذلك قول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم(١)

والشاهد في قوله : (ما دامت منغصة لذاته) فقد سبق الفعل « دام » بـ(ما) المصدرية فرفع اسمها مؤخرا وهو (لذاته) ونصب خبرها وهو (منغصة).

تنبيـــه : سبق أن ذكرت أن أفعال القسم الثاني لا تعمل إلا إذا سبقت بنفي أو نهي أو دعاء ، والأسلوب العربي الفصيح لا يمنع من حذف النافي اختصارا ، واعتمادا على معرفة المحذوف من سياق الكلام لأن العرب لا يحذفون إلا إذا دل الدليل على الحذف ، ومن ثم فقد اشترطوا شروط ثلاثة لذلك هي :

١ ـ أن يكون الأسلوب للقسم .

٢ ـ أن يكون النافي (لا) . ٣ ـ أن يكون الفعل مضارعا .

مثال ذلك قوله تعالى :

« تا الله تفتأ تذكر يوسف (٢) » .

أي : تالله لا تفتأ ، ومنه قول امرىء القيس :

---

(١) البيت من البسيط يقول : لا يطيب للمرء حياة سعيدة ما دام متذكرا الموت والهرم وهو الكبر والشيب فإن تذكره ينغص الحياة .

(٢) يوسف : ٨٥ .

فقلت يمين الله أبرح قاعـــدا

ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالى [١]

والشاهد في قوله : (أبرح) وهو على تقدير (لا) النافية ، أى : لا أبرح ويعد الحذف شاذا إذا فقدت هذه الشروط ، كقول الشاعر :

وأبرح ما أدام الله قومى بحمد الله منتطقـا مجيـدا [٢]

والشاهد فى قوله : (أبرح . . . منتطقا) حيث عملت أبرح مع حذف النافى شذوذا ، أى : لا أبرح .

ثانيا : أقسامها من حيث التصرف وعدمه :

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث التصرف وعدمه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : قسم لا يتصرف بحال : وهو (ليس) وذلك باتفاق النحاة ، فلا يستعمل منه مضارع ، ولا أمر ولا مصدر ، لأنه فعل جامد لم يرد منه سوى الماضى فقط لشبهه بحرف النفى .

وكذلك الفعل (دام) على الصحيح ، وإن كان بعضهم يرى أن لهـا مضارعا ناقصا هو (يدوم) ومصدرا هو (دوام) .

والثانى : قسم لا يتصرف تصرفا ناقصا : وهو (زال ، وفتئ ، وبرح

---

(١) البيت من الطويل - يقسم الشاعر على أنه سيظل ملازما لمجلسها يجتلى محاسنها ولو قطعوا رأسه وأجزاء جسمه . . .

(٢) البيت من الوافر والمعنى : إنى بحمد الله سأستمر فى غنى عندى فرس وجواد سأستمر فى حرية فى القول والعمل ما دام قومى موجودين أعزاء .

وانفك) فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر ، ويستعمل منها المضارع ، واسم الفاعل .

أمثلة المضارع : نحو : (لم يزل معاقل منتصرة على أعداء الإسلام (لا تفتأ منتصرا على عدو الله) (لا تبرح صامدا على حدود الله حتى يتحقق النصر) (لا تنفك قائما على الحق حتى يأتي أمر الله) .

أمثلة اسم الفاعل : نحو قول الحسين بن مطير :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا
أحبك حتى يغمض الجفن مغمض[1]

والشاهد في قوله : (أن لست زائلا) فقد أعمل اسم الفاعل من (زال) متقدما عليه النفي بـ (ليس) والخبر جملة (أحبك) وأن لست (أن) مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، والخبر جملة (لست زائلا) :

والفعل (دام) من أفعال هذا القسم ، وله مضارع ومصدر ، وليس له أمر ولا اسم فاعل ، هكذا قرر المتأخرون من النحاة .

فالمضارع نحو : (لا أحبك ما تدوم راسبا) .

والمصدر نحو : (لا أحترمك مدة دوامك منهزما) والذي أكد مصدريتها أنها تسبق بـ (ما) المصدرية التي تؤول معها بمصدر صريح .

القسم الثالث : ما يتصرف تصرفا تاما : وهو (كان ، وأصبح ،

---

(١) البيت من الطويل — يقول — حكم الله يا أسماء بأن تستمر مودتي لك حتى يغمض عيناي من يغمضهما عند الموت .

، وأضحى وأمسى ، وظل ، وبات ، وصار) فيأتى منها المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل ، وجميعها تعمل عمل الماضى منها .

فمثال المضارع قوله تعالى : « ولم أك بغيا [1] » فـ (أك) فعل مضارع تحذف نونه للجزم ، واسمها الضمير (أنا) وخبرها (بغيا) .

ومثال الأمر قوله سبحانه : « قل كونوا حجارة أو حديدا » [2] (كونوا) أمر من (كان) واسمه واو الجماعة ، وخبره (حجارة) .

ومثال المصدر قول الشاعر :

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى
وكونك إياه عليك يسير [3]

والشاهد فى قوله : « كونك إياه » حيث عمل مصدر « كان » عملها ، فالكاف اسم « كون » و « إياه » خبره .

واسم الفاعل ، كقول الشاعر :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا
أخاك إذا لم تلفه لك منجدا [4]

---

(١) مريم : ٢٠ (٢) الإسراء : ٥٠

(٣) البيت من الطويل ، يقول : الفتى يتقدم فى قومه ، وتكون له السيادة عليهم بالحلم والبذل ، ومن اليسير على الإنسان أن يكون هذا الرجل .

(٤) البيت من الطويل ـ يقول : ليس البشاشة وحدها دليل الأخوة الصادقة بل لا بد من المشاطرة فى الآلام والنجدة عند الكروب .

والشاهد فى قوله : « كأننا أخاك » حيث عمل اسم الفاعل من « كان » فعمل عملها وعلى مثل ذلك قس باقى الأفعال أخوات « كان » فى هذا القسم .

أفعال بمعنى (صار) وتعمل عملها

إن من مميزات اللغة العربية السعة فى الاستعمال وأداء العمل مع اتصال المعنى ، وتعد « صار » من أفعال هذا الباب التى تقع تحت هذه الظاهرة فهناك أفعال كثيرة تؤدى معنى « صار » وتعمل عملها ، وهذه الأفعال هى :

١ ـ رجع : نحو ما ورد فى الحديث : « لا ترجعوا بعدى كفارا » أى : لا تتحولوا وكقول الشاعر :

قد يرجع المرء بعد المقت ذا مقة
بالحلم فادرأ به بغضاء ذى إحن (١)

والشاهد فى قوله : « يرجع بمعنى يصير ، وقد عمل « صار » فـ « المرء » اسمها ، « ذا » خبرها .

٢ ـ آض : كقول العجاج .

ربيته حتى إذا تمعددا   وآض نهدا كالحصان أجردا (٢)

والشاهد فى قوله : « آض » حيث ورد بمعنى « صار » فرفع الاسم وهو الضمير المستتر ونصب الخبر وهو « نهدا » .

---

(١) البيت من البسيط أنظر العينى ٤ : ٦ وارتشاف الضرب ٢ : ٨٣ .
(٢) البيتان من الرجز . انظر ارتشاف الضرب ٢ : ٨٣ ، والمحتسب ٢ : ٣١٠ وشرح ابن يعيش ٩ : ١٥١ .

٣ ـ عاد : كقول الشاعر :

تعد فيكم جزر الجزور رماحنا

ويرجعن بالأكباد منكسرات[1]

والشاهد في قوله : « تعد » من « عاد » بمعنى « صار » واسمها « رماح » مؤخر ، وخبرها « جزر » .

٤ ـ استحال : كما ورد في الحديث : « فاستحالت غربا » أي : فتحولت دلوا عظيما ، فاستحال بمعنى صار ، و « غربا » خبرها . وكقول الشاعر :

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات[2]

والشاهد في قوله : « تستحيل » من استحال بمعنى صار ، واسمها مضمر فيها وخبرها « مودة » .

قعد : نحو : « أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة » أي : صارت وتحولت ، وقد خرج الزمخشري على ذلك قوله تعالى : « فتقعد مذموما مخذولا[3] » أي : فتصير[4] .

٦ ـ حار : كقول لبيد بن ربيعة :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع[5]

---

(١) البيت من الطويل انظر الارتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمع ١ : ١١٢ .
(٢) البيت من الكامل انظر الارتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمع ١ : ١١٢ .
(٣) الإسراء : ٢٢ .
(٤) الكشاف ٢ : ٢٧٤ .
(٥) البيت من الطويل انظر الارتشاف ٢ : ٨٣ ، والهمع ١ : ١١٢ ، الديوان : ١٦٩ .

والشاهد في قوله: (يحور) من حار بمعنى صار ، واسمها ضمير مستتر فيها تقديره : هو ، وخبرها (رمادا) .

٧ ـ ارتد : كقوله : « ألقاه على وجهه فارتد بصيرا »[1] (ارتد) بمعنى صار ، واسمها مضمر فيها ، ـ (بصيرا) خبرها .

٨ ـ تحول : كقول امرىء القيس :

وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا[2]

والشاهد في قوله : (تحولن أبؤسا) فالفعل تحول بمعنى صار ، وقد عمل عملها واسمه نون النسوة مبنى في محل رفع ، وخبره (أبؤسا) منصوب بالفتحة.

٩ ، ١٠ ـ غدا ، وراح : كما ورد في الحديث : « لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا » .

ذكرت هذين الفعلين من باب التتمة إحاطة بما ذكره بعض النحاة ، ولكن الحق أن في استعمال هذين الفعلين بمعنى (صار) نظر

يقول أبو حيان : الصحيح أنهما ليسا من أفعال هذا الباب[3]

وقال ابن عصفور : إذا استعملا تامين قلت : غدا زيد وراح بكر ، أي : دخلا في الغدو والرواح ، أو مشيا في الغدو والرواح وإذا استعملا ناقصين جاز أن يكون فيهما ضمير الشأن وألا يكون ، ودلا على اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي اشتقا منه ، وقد يكونان بمعني (صار)[3].

---

(١) يوسف : ٩٦

(٢) البيت من الطويل المعنى : قد تحول حالي بعد أن كنت صحيحا معافى أصبح جرحي داميا . انظر الارتشاف ٢: ٨٤ ، والهمع ٢: ١٢٢ والديوان ١٠٧.

(٣) الارتشاف ٢ : ٨٤

ب ـ وإذا كانا الفعلين تامين يكون انتصاب ما بعدهما وهما (خماصا وبطانا) على الحال ، أي : جائعة وممتلئة ،

١٧ ـ جاء : حكى سيبويه في المثل (ماجاءت حاجتك) بنصب (حاجة) ورفعها ، بمعنى ما صارت ، فيروى بنصب (حاجة) على أن في (جاءت) ضمير يعود على معناها وهو اسم (جاءت) و (ما جاءت) في موضع الجر ، أي : أية حاجة صارت حاجتك ، و (حاجة) خبرها ، وذلك باطراد عند بعضهم ، وقد جعلوا منه قولهم : (جاء البر قفيزين وصاعين) وعند الجمهور النصب فيهما على الحال[١] .

ما استعمل من (كان) وأخواتها بمعنى (صار) :

استعمل بعض العرب من (كان) وبعض أخواتها أفعالا بمعنى (صار) وتعمل عملها على أصلها التي استعملت له في هذا الباب ، وهاك بيانها :

١ ـ كان : كقوله تعالى : « وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا »[٢] فـ (كان) في الآيتين بمعنى (صار) واسمهما مضمر فيهما ، وخبر الأولى قوله : (أبوابا) والثانية قوله : (سرابا)

٢ ـ ظل : كقوله تعالى : « ظل وجهه مسودا وهو كظيم »[٣] و(ظل) بمعنى (صار) و (وجه) اسمها مرفوع بالضمة ، و (مسودا) خبرها منصوب بالفتحة .

٣ ـ أضحى : كقول عدي :

---

(١) الارتشاف ٢ : ٨٤ ـ بتصرف

(٢) النبأ : ١٩ ، ٢٠ (٣) الزخرف : ١٧

ثم أضحوا كأنهم ورق جـ ف فألوت به الصبا والدبور[١]

والشاهد في قوله : (أضحى) بمعنى (صار) واسمها واو الجماعة وجملة (كأنهم ورق) في محل نصب خبرها .

٤ — أصبح : كقول الشاعر :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[٢]

والشاهد في قوله : (فأصبحوا) حيث استعمل الفعل (أصبح) بمعنى (صار) وواو الجماعة اسمها مبنى في محل رفع ، وجملة (قد أعاد الله) في محل نصب خبرها .

٥ — أمسى : كقول :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذى أخنى على لبد[٣]

والشاهد في قوله : (أمست خلاء) حيث وردت (أمسى) بمعنى (صار) واسمها ضمير مستتر فيها ، و (خلاء) خبرها .

* * *

(١) البيت من الخفيف يريد أنهم صاروا نحافا ، وأنهم أصبحوا كالورق الجاف الذى تطيره وتمحى الصبا والدبور . انظر عيون الأخبار ٣ : ١١٥ ، والكافى شرح الهادى : ٣٥٤ ، والأشمونى ١ : ٢٣٠

(٢) البيت من البسيط

(٣) البيت من البسيط . يصف ديارا بأنها تحولت إلى خلاء بعد خروج أهلها في المساء ، ثم هلكوا كما هلك لبد (وهو نسر عمر طويلا)

انظر

ما يستعمل تاما وناقصا في هذا الباب

علمنا مما سبق أن أفعال هذا الباب لا ترفع اسمها وتنصب خبرها إلا إذا كانت ناقصة.

ومعنى النقصان: أنها لا تستغنى بمرفوعها، ولا يكتفى به بل يحتاج إلى المنصوب.

وهذه الأفعال بعضها لا يستعمل إلا ناقصا، وبعضها الآخر يستعمل ناقصا وتاما.

ومن ثم نعلم أن أفعال هذا الباب تأتى على نوعين ـ

النوع الأول: لا يستعمل إلا ناقصا: ويضم ثلاثة أفعال هي (فتيء، وليس، وزال) ماضي يزال، أما ماضي (يزيل) فإنه فعل تام متعد، معناه: (ماز) ومن ذلك قولهم: (زل ضأنك عن معزك) أى: مز بعضها من بعض، ومصدره (الزيل).

وأما ماضي (يزول) فإنه فعل تام قاصر، معناه: الانتقال ومنه قوله تعالى: «إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا»[1] ومصدره (الزوال).

النوع الثاني: يستعمل ناقصا وتاما: وهو بقية أفعال هذا الباب أى: جميع أفعال الباب باستثناء (فتيء، وليس، وزال).

أما كونها ناقصة، فسبق بيانه آنفا، وهي التي تنصب الاسم، وترفع الخبر.

---

(١) فاطر: ٤١

وأما كونها تامة ، فهى التى تخرج عن المعانى التى سبق إيضاحها فى أول هذا الفصل ، فتحول كل فعل منها إلى فعل تام لازم ، أي أنه يكتفى بالمرفوع فقط ، ولا يحتاج إلى منصوب .

ومن أمثلة : استعمال (كان) تامة ، قوله تعالى: « وإن كان ذو عسرة »[1] فـ (كان) بمعنى : حضر ، و (ذو) فاعلها مرفوع بالواو ، لأنه من الأسماء الستة وفى قراءة من قرأ : (تجارة) بالرفع فى قوله سبحانه « إلا أن تكون تجارة »[2] على أنها فاعل (تكون) التى بمعنى (تقع) .

ومن ذلك قولهم : (كان الجد الصبى) أى : كفله ، و (كان العامل الصوف) أى : غزله . فقد وردت (كان) فى المواضع السابقة تامة بمعانيها المذكورة ، فرفعت الفاعل الصريح الحقيقى لا المجازى .

ومن أمثلة استعمال (أمسى وأصبح) تامين قوله - عز وجل - : « فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون »[3] أى : حين تدخلون فى المساء ، وحين تدخلون فى الصباح .

ويوجه على مثل ذلك قوله ﷺ : « أصبحنا وأصبح الملك لله » وقوله : « أصبحنا على فطرة الإسلام » .

ومثل ذلك : (أضحينا) أى : دخلنا فى الضحى .

وأما (دام) فتأتى تامة بمعنى (بقى) ومن ذلك قوله سبحانه : « خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض »[4] أى . مابقيت .

---

(١) البقرة ٢٨٠ (٢) النساء ٢٩

(٣) الروم : ١٧ (٤) هود : ١٠٧

ومثال : (ظل) قولهم : (ظل النهار) بمعنى : دام ظله .

ومثال (بات) قولهم : (بات بالقوم) أى : نزل بهم ليلا ، وكقول الشاعر :

وبـات وباتت له ليـلة   كليلة ذى العائر الأرمد[١]

والشاهد فى قوله : (بات) الأولى ، حيث وردت تامة بمعنى (نام) فلم تحتج إلى خبر ، وفاعلها ضمير مستتر يعود على نفس الشاعر .

ومثال : (برح) قولهم : (برح الخفاء) أى : ذهب ، فلا تحتاج إلى منصوب .

ومثال (انفك) قولهم : (انفك الشىء) أى : انفصل ، أو خلص ، تقول : (فككت الخاتم فانفك) .

ومثال : (صار) : صار الأمر إليه ، أى : رجع الأمر إليه ، وقوله : « فصرهن إليك »[٣] أى : ضمهن ، ومن ذلك قولهم : (صرت إلى خالد) بمعنى : تحولت إليه .

فهذه الأفعال جميعها استعملت تامة فى الأمثلة والشواهد السابقة فاكتفت بمرفوعها وهو الفاعل للزومها ، واستغنت عن منصوبها .

■ ■ ■

---

(١) البيت من المتقارب وفيه كناية عن إحساس الشاعر بطول ليلته ، وما أصيب فيها من إزعاج ، فليلته تشبه ليلة من أصابه رمد تدمع له عينه طول الليل لإحساسه بالألم .

(٢) الشورى : ٥٣   (٣) البقرة : ٢٦٠

نظم الجملة الإسمية مع (كان) وأخواتها

إن من المعلوم لدينا أن النظم الطبيعى للجملة الإسمية هو وقوع المبتدأ أولا ، ويليه الخبر .

ولما كانت ظاهرة النظم ترتبط ارتباطا كبيرا بالدراسة البلاغية التى تدور حول البحث عن مقتضى الحال ، كما ترتبط بأسباب صناعية ، ألزم ذلك النحاة فوقفوا عند نظم الجملة الاسمية ليقننوا القواعد النحوية الضابطة لظاهرة التقديم والتأخير ، وكذلك الذكر والحذف[1].

ومن ثم وجب علينا أن نقف مع هذه الظواهر لندرسها فى ضوء دخول (كان) وأخواتها على الجملة الاسمية .

أولا : ظاهرة التقديم والتأخير

تدرس هذه الظاهرة من الجوانب الآتية :

١ — تقديم الخبر على الاسم : وذلك بأن يتوسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه وقد يكون ذلك جوازا ، أو وجوبا ، وقد يمتنع .

فمن مواضع التقديم جواز قوله تعالى : « وكان حقا علينا نصر المؤمنين »[2]

فقد تقدم الخبر وهو (حقا) على إسم كان وهو (نصر) وذلك بإجماع النحاة جوازا ، ومن ذلك كقول السموأل ، وقيل : غيره :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم ... فليس سواء عالم وجهول[3]

(١) النحو الوسيط : ١٣٦ ـ بتصرف

(٢) الروم : ٤٧ . (٣) البيت من الطويل

والشاهد في قوله : (فليس سواء عالم) حيث توسط خبر ليس وهو (سواء) بينها وبين اسمها وهو (عالم) وذلك جوازا

ومن ذلك قول الشاعر :

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته باد كار الموت والهرم[1]

والشاهد في قوله : (مادامت منغصة لذاته) فقد توسط ـ جوازا ـ خبر (مادام) وهو (منغصة) بينها وبين اسمها وهو (لذاته) .

ومن الموجب للتوسط أمران ـ أحدهما : أن يكون الاسم مضافا إلى ضمير يعود على شيء في الخبر ؛ وذلك كقولك : (كان في الحديقة صاحبها) فـ (في الحديقة) جار ومجرور متعلق بمحذوف في محل نصب خبر (كان) و (صاحب) اسم كان مؤخر ، وقد أضيف إلى (ها) وهو ضمير يعود على شيء في الخبر ، وهو في (الحديقة) ، فلو تأخر الخبر فقلنا : (كان صاحبها في الحديقة) لعاد الضمير الذي في الاسم على متأخر لفظا ورتبة ، إذ في هذه الحالة يكون الخبر مؤخرا لفظا ورتبته التأخير ، وذلك غير جائز .

ويوجه مثل هذا التوجيه قولهم : (ليس في تلك الديار أهلها)

(٢) والثاني : إذا أريد قصر الخبر على الاسم ، نحو : (ما صار معلما للدين في مصر إلا الأزهر) فالمقصور عليه وهو (الأزهر) وهو اسم (صار) وجب تأخره ، وبالتالي تحتم توسط الخبر وهو (معلما) بين صار واسمها .

(٣) ويمتنع التوسط في موطنين ـ الأول : خوف اللبس : نحو : كان صاحبي عدوى ، وظل عزيزى رفيقى ، فخفاء الإعراب منع من توسط الخبر خشية الوقوع في اللبس ، ومثل ذلك : (أصبح عيسى صديقى) .

---

(١) سبق شرح البيت وتخريجه في أول هذا الفصل ، وهو من البسيط .

والثانى : إذا أريد قصر الاسم على الخبر ، فعندئذ يجب تقديم الاسم على الخبر ، لأن المقصور عليه وهو الخبر يتحتم تأخيره ، ومن ذلك قوله تعالى : « وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وتصدية »[1] فصلاتهم كانت مقصورة على البكاء والتصدية ، فامتنع تقدم الخبر على الاسم ، ويتأكد ذلك بتوجيه القول فى معنى الآية ؛ لأن مؤدى ذلك أنه لم تكن لهم صلاة بل كان منها صد عنها بالمكاء والصياح ، وفهم ذلك من قصر صلاتهم على المكاء والصحيح أن المكاء ليس صلاة ، وعلى ذلك فليس لهم صلاة .

أما إذا كان الأسلوب : (وما كان مكاء إلا صلاتهم) أى : بتقديم الخبر على الاسم ، فإن هذا يعنى اعتراف القرآن بأن المكاء صلاة ، فيكون المكاء صلاة لهم ، وهذا على خلاف الأصل .

٢ — تقديم الخبر على الفعل الناسخ :

علمنا مما سبق أن الأصل فى ترتيب الجملة أن يأتى الناسخ ، ويتبعه اسمه ، ثم خبره ، ثم معمول الخبر ، كما وقفنا على الأحكام التى تعترى توسط الخبر بين الناسخ واسمه .

فإذا تقدم الاسم على الفعل الناسخ ، فإن هذا الاسم يعرب مبتدأ ويصبح اسم الناسخ ضميرا يعود على هذا المبتدأ ، والجملة من الناسخ واسمه المضمر فيه وخبره فى محل رفع خبر للمبتدأ .

مثال ذلك : خالد أصبح منتصرا ، وأبو عبيدة صار قائدا

أما إن كان المتقدم على الناسخ هو الخبر ، فعندئذ يعتريه الأحكام الآتيـة :

---

(١) الأنفال : ٣٥ .

ا ـ جواز تقدمه على الناسخ، مع اعتباره خبرا لهذا الناسخ نحو: (ناجحا بات المجتهد) و (منتصرا أصبح القائد) فـ (ناجحا ومنتصرا) خبران للناسخ بعدهما وقد تقدما على الناسخ جوازا.

ب ـ وجوب تقدمه، وذلك إذا كان الخبر مما له حق الصدارة، ويظل إعرابه على حاله خبرا للناسخ، نحو: كم صار مالك؟ وأين كان أخوك؟ فاسم الاستفهام قبل الناسخ فى المثالين مبنى فى محل نصب خبر مقدم لكل من (صار وكان).

جـ ـ امتناع تقدم الخبر على الناسخ، وذلك فى ثلاثة مواضع:

١ ـ إذا كان الفعل (دام) فإنه يحظر أن يتقدم خبره عليه، لأن هذا الفعل يكون مسبوقا بـ (ما) المصدرية، لأن (ما) لها حق الصدارة، وذلك بإجماع، فلا يصح أن تقول: (أعط مصيبا مادمت درهما) بتقديم الخبر وهو (مصيبا) على (مادمت).

كما منع النحاة تقديم الخبر على (دام) وحدها، وذلك بوقوعه بين (ما) و (دام) إلا على رأى.

٢ ـ إذا كان الفعل الناسخ مسبوقا بـ (ما) النافية دون غيرها من حروف النفى، سواء أكان النفى شرطا فى عمله مثل (زال) أم ليس بشرط مثل (ما كان) فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر على ما والفعل، لأن (ما) لها الصدارة عند غير الكوفيين.

فإنه يجوز عند الكوفيين نحو: نائما ما كان خالد، وناجحا ما زال بكر، ويمتنع ذلك عند غيرهم.

أما إذا كان حرف النفي غير (ما) فإنه يجوز أن يتقدم الخبر وذلك نحو : منتصرا لم يزل خالد ، وراسبا لم يكن المجتهد ، ويؤكد هذا الجواز قول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته   على السن خيرا لا يزال يزيد[(١)]

والشاهد في قوله : (خيرا لا يزال يزيد) حيث قدم (خيرا) وهو معمول خبر (يزال) وهو قوله : (يزيد) قدمه على (يزال) مع أنها منفية بـ (لا) مما يؤكد أن امتناع التقديم مقصور على النفي بـ (ما) وحدها دون غيرها من حروف النفي .

وحجة القائلين بالتقديم في هذا الوضع حجة عقلية نظرية حيث قالوا : (إن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل) .

ومن شواهدهم الصريحة على ذلك قول الشاعر :

مه عاذلى فهائما لن أبرحا

بمثل أو أحسن من شمس الضحى[(٢)]

والشاهد في قوله : (هائما لن أبرحا) حيث تقدم الخبر وهو (هائما) على الفعل الناسخ وهو (أبرح) وقد سبق بحرف النفي (لن) فجاز ذلك .

٣ - إذا كان الفعل الناسخ (ليس) فالقول المختار ألا يتقدم الخبر عليها لضعفها بعدم التصرف ، وشبهها بـ (ما) النافية ، فالنقض والجهود أضعفاه

---

(١) البيت من الطويل ، ومعناه : توقع من الفتى خيرا وصلاحا ما دمت تراه يمعن في الخير ويستزيد منه كلما تقدمت به السن .

(٢) البيت من الرجز يقول : تمهل يا عاذلى فسأستمر هائما محبا لهذه المرأة التي تشبه شمس الضحي بل هي أحسن منها .

عن العمل ، والعامل الضعيف لايعمل فيما يسبقه ، وهذا توجيه جمهور البصريين والكوفيين .

وعلى ذلك لا يقال : ناجحا ليس المهمل ، ومنتصرا ليس الكسول وقد أجاز بعضهم أن يتقدم خبر ليس عليها ، وحجته فى ذلك قوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم[1] » فقد تقدم (يوم) وهو ظرف متعلق بالخبر (مصروفا)) وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل .

وقد رد البصريون عليهم بأن معمول الخبر المذكور الذى تقدم هو من الظروف والظروف يتوسعون فيها مالا يتوسعون فى غيرها من الكلمات وعلى ذلك فتقديم المعمول هنا لا يؤذن بتقديم العامل .

ويؤكد رد البصريين بنقض القاعدة المذكورة أن هنالك مواضع يتقدم فيها المعمول ، ولا يصح تقديم عامله . . منها[2] :

١ ـ خبر المبتدأ إذا كان فعلا ، نحو : محمد قرأ الكتاب ، فيجوز أن تقول : الكتاب محمد قرأ ، ولا يجوز أن تقول : محمد قرأ الكتاب .

٢ ـ خبر (إن) إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور ، لا يجوز تقديمه على الاسم ، ويجوز تقديم معموله ، فتقول : إن فى المسجد المسلم قائم ، ولا تقول : إن قائم المسلم .

٣ ـ الفعل المنفى بـ (لم أو لن) لا يجوز تقدمه على النفى ، ويجوز تقدم معموله ، فلا تقول : أقرأ لم ، وتقول : الكتاب لم أقرأ .

٤ ـ الفعل الواقع بعد (أما) الشرطية ، لم يجيزوا إيلاءه لـ (أما)

---

(١) هود : ٨ .

(٢) نقلتها من النحو الوسيط : ١٣٩ ـ بتصرف .

وأجازوا إيلاء معموله لما نحو قوله تعالى : « فأما اليتيم فلا تقهر »[١] .

٣ - تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها : وذلك بأن يقع بين الفعل الناسخ واسمه ، وقد وجه النحاة القول فى هذه المسألة على النحو التالى :

يجيز الكوفيون مطلقا أن يلى معمول الخبر العامل سواء تقدم مع المعمول نحو : (كان طعامك آكلا بكر ، وصار ثيابك مرتديا خالد) أم لم يتقدم نحو : (كان طعامك بكر آكلا ، وصار ثيابك خالد مرتديا) .

ففى المثال الأول قدم (طعامك) وهى معمول الخبر الذى هو (آكلا) الذى تقدم مع معموله وتوسط بين (كان) واسمها ، وهو (بكر) والمثال الذى بعده يوجه كذلك .

وفى المثال الثالث توسط المعمول وهو (طعامك) بين كان واسمها ولم يتقدم معه الخبر الذى عمل فيه ، ومثل ذلك يقال فى المثال الرابع .

والجواز فى ذلك عند الكوفيين مطلقا سواء أكان المعمول المذكور ظرفا أو جارا ومجرورا أم لم يكن كذلك .

ومن شواهدهم على ذلك قول الفرزدق يهجو جريرا :

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا[٢]

---

(١) الضحى : ٩ .

(٢) البيت من الطويل ، والقنافذ جمع قنفذ - بضم القاف والفاء بينهما سكون وهو حيوان لا ينام ، ورد بالذال ، والدال ، ويضرب العرب به المثل فى السرى يقولون : (أسرى من قنفذ) والهداج : مبالغة فى الهدج ، أو الهدجان - بفتح الهاء والدال أو سكونها ، وهو مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش وعطية هو أبو جرير الشاعر .

والشاهد في قوله : (بما كان إيام عطية عودا) حيث قدم المعمول وهو (إيام) على الاسم وهو(عطية)مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم ، والفصل وقع (بإيام) وهو ليس بظرف ولا جار ومجرور .

والبصريون لا يجيزون أن يلي العامل معمول الخبر إلا إذا كان هـذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا حيث يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ، ومن ذلك نحو : (كان عندك خالد آكلا ، وظل في الميدان خالد منتصرا) .

فالبصريون يجيزون توسط الظرف والجار والمجرور بين كان واسمها وأخواتها كذلك ، ويمنعون ما كان غير ذلك لأنهم يرون أن هذه المعمولات أجنبية عن الاسم ، ولا يصح الفصل بين الناسخ واسمه .

ومن ثم نعلم أن هناك إجماعا بين علماء المذهبين على جواز توسط معمول الخبر بين العامل من كان وأخواتها وأسمائها إذا كان هذا المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا والخلاف بينهما فيما إذا كان المعمول غير ذلك ، ولذا نجد أن البصريين قد خرجوا الشاهد السابق ذكره آنفا الذي احتج به الكوفيون على النحو التالي :

١ ـ أن اسم (كان) هو ضمير الشأن ، أو ضمير مستتر يعود على (ما) الموصولة في قوله : (بما) والعائد محذوف تقديره : عودهموه .

٢ ـ أن (عطية) مبتدأ خبره جملة (عودا) والجملة من المبتدأ وخبره خبر كان .

٣ ـ يمكن أن يقال : أن (كان) زائدة فلا عمل لها .

٤ ـ أو أن البيت من قبيل الضرورة الشعرية ، فلا يكون حجة .

هذا ويخرج على الضرورة لاغير قول الشاعر مايمكن أن يحتج به الكوفيون:

باتت فؤادى ذات الخـــال سـالبة

فالعيش إن حم لى عيش من العجب[١]

والشاهد فى قوله : (باتت فؤادى ذات . . . سالبة) حيث جاء فؤادى وهو معمول الخبر الذى هو (سالبة) بعد (بات) والمعمول كما ترى ليس بظرف ولا جار ومجرور ، وهذا من قبيل الضرورة عند البصريين لظهور نصب الخبر ، الذى يمنع من تقدير ضمير الشأن .

ولابن السراج والفارسى وابن عصفور رأى آخر فقد جوزوا أن يتقدم معمول الخبر على الاسم غير الظرف والجار والمجرور ، وذلك بشرط أن يتقدم الخبر مع معموله نحو : (كان طعامك آكلا بكر) وعلى ذلك يمتنع عندهم إن تقدم المعمول وحده نحو : (كان طعامك بكر آكلا) .

وهذا رأى انفرد به هؤلاء النحاة ، ولم يحتجوا بشاهد واحد يعزز مذهبهم ، مما يجعلنا نقول بضعفه لعدم الدليل .

(١) هذا البيت من البسيط ، والخال : شامة سوداء فى البدن . أى باتت هذه المرأة صاحبة الشامة على خدها آخذة قلبى كرها ، فإذا قدر لى أن أعيش مع فقد قلبى كان ذلك عجيبا .

ثانيا : الحذف والذكر

فى ظـــل

ما تختص به (كان) دون أخواتها

أطلق النحاة على (كان) أم الباب ، ويرجع السبب فى هذا الإطلاق إلى عدة مزايا هى :

(ا) أنها تدل على معنى أعم من أخواتها ، ويمكن أن يستوعبها جميعا ، فهى ـ كما سبق ذكره ـ تدل على اتصاف الاسم بالخبر فى الزمن الماضى .

أما أخواتها تدل على اتصاف الاسم بالخبر فى وقت معين من الأوقات.

(ب) أنها تتصرف تصرفا تاما بالنسبة لأخواتها .

(ج) أنها تختص بما يختص به رئيس القوم من الآثر والمهابة فى حضوره وغيبته ، ومن ثم فهى تختص بظاهرة الحذف والذكر فتحذف وحدها أو مع اسمها ، أو خبرها ، أو معهما ، وقد تحذف نون مضارعها ، كل ذلك مع بقاء أثرها وعملها ، وقد تزاد حشوا فى الكلام ، وإليك تفصيل القول حول هذه الظاهرة .

١ — حذف كان وحدها

تحذف (كان) بعد (أن) المصدرية ، ويعوض عنها بـ (ما) الزائدة فعندئذ يصير الحذف واجبا ، حيث قرر النحاة عدم الجمع بين العوض والمعوض عنه :

وذلك نحو : (أما أنت برا فاقترب) ـ بتشديد ميم (أما) فالأصل : لأن كنت برا ، فأجرى عليه الخطوات التالية :

(أ) تقدم الجار والمجرور على العامل وهو (كان) فحذف حرف الجار اختصارا جريا على قاعدة جواز حذفها قبل (أن) و (أن) مشددة النون في الثانية ــ قياسا .

(ب) حذفت (كان) بعد (أن) المصدرية) .

(حـ) عوضنا عن (كان) المحذوفة بـ (ما) .

(د) انفصل الضمير الذي كان متصلا بـ (كان) وصار (أنت) .

(هـ) أدغمنا نون (أن) في ميم (ما) لتحقق شرط الإدغام ، فصار (أما) ــ بتشديد الميم ــ فأصبح الكلام (أما أنت برا) .

وقد وردت هذه التراكيب كثيرا في كلام العرب من ذلك قولهم : (أما أنت منطلقا انطلقت ، أما أنت مهذبا احترمك) ويمكنك توجيه القول فيما جاء من ذلك على ما سبق توجيهه آنفا .

ومن ذلك أيضا قول العباس بن مرداس :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع[1]

والشاهد في قوله : (أما أنت ذا نفر) فقد حذف منه كان وحدها ، وعوض عنها (ما) الزائدة التي أدغمت ميمها في نون (أن) المصدرية وتقدير الكلام : (لأن كنت ذا نفر) .

حذف كان دون أن يسبقها (أن) المصدرية

أجاز النحاة حذف (كان) وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، دون أن تسبق

---

(١) البيت من البسيط . وذا نفر : عصبة يعتز بهم ويفتخر ، والضبع : الحيوان المعروف والمعنى : إذا كنت تفخر علي يا أبا خراشة بكثرة العدد ، فتذكر من مات جوعا من قومك .

بـ (أن المصدرية، ومن شواهدهم على ذلك قول الراعي : عبيد بن حصين :

أزمان قومي والجماعة كالذي

لزم الرحالة أن تميل مميلا[1]

والشاهد في قوله : (أزمان قومي) فقد حذف (كان) وبقي اسمها وخبرها والتقدير عند سيبويه : أزمان كان قومي ، وواضح أن كان لم تسبق بـ (أن) المصدرية ، وقد حذفت دون أن يعوض عنها (ما) ، ولو لم تكن كان مقدرة لما جاز نصب كلمة (والجماعة) بعد واو المعية ، لأن شرط النصب في المفعول معه أن يتقدم الواو فعل أو شبهه .

٢ — حذف كان مع اسمها

يكثر حذف (كان) مع اسمها ويبقى الخبر ، وذلك بعد (إن ولو) الشرطيتين ، ومن ذلك قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر) وهذا القول يوجه على أربعة تقديرات ؛ أقواها تقديران :

الأول : إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خيرا ، وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شرا ، وهذا هو موطن الشاهد حيث حذف كان مع اسمها وهما (كان عملهم) وبقي الخبر في الموضعين وهو (خيرا .. وشرا) .

والثاني : (إن خير فخير .. الخ) بالرفع فيهما ، والتقدير : إن كان

---

(١) البيت من الكامل . وأزمان : جمع زمن ، والرحالة ـ بكسر الراء ـ بزنة كتابة ، شرج يعمل من جلود الشاه وأصوافها ، والمميل : بفتح الميم ـ مصدر ميمي ـ يقول الشاعر : أوقات كان فيها قومي ملازمين للتجمع والوحدة كمن لزم الرحال حتى لا تنحرف أو تميل على ظهر الجواد .

عملهم خيرا فيجزون خيرا ، ويصلح هذا التوجيه أن يكون شاهدا على حذف كان مع اسمها ، ولكن التوجيه الأول أقوى .

ومن شواهدهم قول النابغة الذبيانى :

حدبت علي بطون ضنة كلها
إن ظالما أبدا وإن مظلوما[1]

والشاهد فى قوله (إن ظالما ، وإن مظلوما) فقد حذف كان مع اسمها لوقوعها بعد (إن) الشرطية ، والتقدير : (إن كنت ظالما ، وإن كنت مظلوما) .

ومن أمثلة حذفها مع اسمها بعد (لو) مارواه البخارى عن سهل بن سعد - رضى الله عنه - عن النبى ﷺ قال : « التمس ولو خاتما من حديد » والتقدير : ولو كان الملتمس خاتما من حديد .

ومن ذلك قولهم : (ألا طعام ولو تمرا) أى : ولو كان الطعام تمرا ومن شواهدهم قول الشاعر :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا
جنوده ضاق عنه السهل والجبل[2]

---

(١) البيت من الكامل ، وحدبت من الحدب ، وهو العطف والشفقة ، والبطون جمع بطن ، وهو دون القبيلة ، وضنة : قبيلة من قضاعة ثم من عذرة ، وقد أكد الشاعر انتسابه لهذه القبيلة .

(٢) البيت من البسيط ، والبغى تجاوز حد القصد والاعتدال ، يقول : لا ينبغى للظالم أن يتجاوز حدود العدل ، لأنه يجب ألا يأمن أحداث الزمان . ولا يعبأ بكثرة جنده وأعوانه .

والشاهد فى قوله : (ولو ملكا) حيث حذف كان مع اسمها ، والتقدير : ولو كان الباغى ملكا .

حذف كان واسمها من غير أن تسبق بـ (إن) ولو الشرطيتين :

وقع حذف كان مع اسمها فى كلام العرب من غير أن يسبقها (إن ولو) الشرطيتان ، والحذف من هذا النوع لم يرد كثيرا فى كلام العرب كسابقه .

ومن ذلك قولهم فى المثل :

من لد شولا فإلى إتلائها[1]

والشاهد فى قوله : (لد شولا) فقد حذف كان واسمها ، وتقدير الكلام عند سيبويه : من لد أن كانت شولا ، ووافقه على هذا التقدير جمهور النحاة .

ولبعض النحاة توجيهان آخران حول هذا الشاهد :

الأول : نصب (شولا) على التمييز ، أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب لفظ (غدوة) بعد لدن .

والثانى : أن يكون (شولا) مفعولا مطلقا لفعل محذوف تقديره : من لدن شالت الناقة شولا ، وعلى التوجيهين فلا شاهد .

٣ — حذف كان مع خبرها

قد تحذف كان مع خبرها ويبقى اسمها ، وهذا ضعيف فى الصناعة

---

(١) هذا المثل يوافق بيتا من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه ، والمعنى : هذا مثل يضرب لمن يتلبس بالأمر من أوله إلى آخره ، فهو يعرف ابتداء من لقاح الناقة أن يتلوها ولدها .

والاستعمال . . ولكن الاستشهاد له ببعض الأمثلة التي سبق أن ذكرناها في الموضع السابق ، على تقدير الكلام وإن كان ضعيفا ، نحو قولهم : (والناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير) ـ بالرفع فيهما ـ أو (إن خيرا فخيرا) ـ برفع الأول ونصب الثاني ـ لأننا نقدر كان وخبرها في المثالين محذوفين ، والتقدير : إن كان في عمله خير فجزاؤه خير ، وإن كان في عمله شر فجزاؤه شر .

وقد حذف الخبر مع (لو) فيما أجازه سيبويه من رفع (تمر) في قولهم : (ألا طعام ولو تمر) على تقدير ولو يكون عندنا تمر .

٤ — حذف كان مع اسمها وخبرها

يتحقق هذا الحذف ويكون واجبا ، وذلك إذا كانت (إن) الشرطية داخلة على (كان) العاملة في خبر منفي بـ (لا) ويستعمل مثل هذه التراكيب عندما تطلب شيئا من شخص معه شيئان من شخص معه شيئان رفض أن يقوم بأحدهما ، فتقول : (افعل هذا إما لا) و (أعطني هذا إما لا) والتقدير : افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، وأعطني هذا إن كنت لا تعطيني غيره ، والذي وقع في هذا التقدير حتى ثبت الحذف هو :

(ا) حذفنا كان . (ب) عوضنا عنها بـ (ما) .

(حـ) أدغمنا النون من (إن) في الميم من (ما) .

(د) حذفنا اسمها .

(هـ) حذفنا الخبر وتركنا (لا) النافية .

وبعد الحذف صار المثال : (افعل هذا إما لا) وقد استعمل العرب مثل ذلك كثيرا في كلامهم .

٥ ـ حذف النون من مضارع كان

أجاز النحاة حذف نون المضارع من (كان) ناقصة كانت أو تامة وذلك من باب التخفيف ، لكثرة الاستعمال ، ولشبهها بحروف العلة ووضعوا لذلك شروطا هي :

١ ـ أن يكون المضارع المذكور مجزوما .

٢ ـ أن يكون جزمه بالسكون .

٣ ـ ألا يتصل به ضمير نصب ٤ ـ أن يليه متحرك .

ومن شواهد ذلك قوله تعالى : « ولم أك بغيا »(١) « فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا »(٢) « وقالوا لم نك من المصلين »(٣) « وإن تك حسنة يضاعفها »(٤) .

فنصب (بغيا) وجملة (ينفعهم) فى محل نصب ، وكذلك (من المصلين) على أنها أخبار لـ (أك ـ ويك ـ وتك) .

وروى بنصب (حسنة) ورفعها ، فالنصب على أن (تك) ناقصة والرفع على أنها تامة ، وحسنة فاعلها .

فإذا فقد شرط من الشروط التى سبق ذكرها آنفا ، فلا يجوز حذف النون ، وبيان ذلك :

(ا) لم تحذف النون من نحو قوله تعالى : « من تكون له عاقبة الدار »(٥) ومن قوله : « وتكون لكما الكبرياء »(٦) لأن المضارع هنا غير

---

(١) مريم : ٢٠ (٢) غافر : ٥٨ .
(٣) المدثر : ٤٣ . (٤) النساء : ٤٠ .
(٥) الأنعام : ١٣٥ . (٦) يونس : ٧٨ .

مجزوم ، ففي الآية الأولى نجد (تكون) مرفوعا ، وفي الثانية منصوبا لعطفه على منصوب في الآية قبله .

(ب) ولم تحذف النون من نحــو قوله : « وتكونوا من بعده قوم صالحين »[1] لأن المضارع مجزوم بحذف النون .

(ﺣ) ولم تحذف من قوله : « لم يكن الله ليغفر لهم »[2] وذلك لاتصال النون بالساكن بعدها .

(د) ولم تحذف من نحو ما ورد في الحديث : « إن يكنه فلن تسلط عليه » وذلك لاتصال ضمير النصب به .

وقد جوز يونس حذف النون إذا اتصلت بساكن محتجا بقول الخنجر ابن صخر الأسدي :

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم[3]

والشاهد في قوله : (فإن لم تك المرآة) حيث حذفت النون من مضارع كان مع أن ما بعدها حرف ساكن . . وحمل مثل ذلك على الضرورة ، وماورد من غير الشعر حمل على الشذوذ لا يقاس عليه ، ومن ذلك القراءة الشاذة : « لم يكن الذين كفرو »[4] .

---

(١) يوسف : ٩ .
(٢) النساء : ١٢٧ .
(٣) البيت من الطويل ، والوسامة الجمال والبهاء ، والضيغم : الأسد والياء فيه زائدة للالحاق .
(٤) البينة : ١ .

٦ - زيادة كان

لقد تجلت ظاهرة الحذف في المواطن الخمسة السالفة آنفا وتتجلى ظاهرة الذكر في هذا الموضع ، حيث ترد (كان) زائدة في الحشو - أي : في وسط الكلام فلا تكون أولا ولا آخرا .

والمراد بزيادتها : إلغاء عملها ، وعندئذ لا يكون لها دور في الصناعة النحوية . وفسر السيرافي معنى الزيادة : بأن لا يكون لها اسم ولا خبر ، ولا هي لوقوع شيء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها في مصدرها وشبهها بظننت إذا ألغيت وبه قال ابن السراج[1] .

وفائدة زيادتها : تؤدي معنى التوكيد ، وتربط معنى الجملة بالزمن الماضي .

هذا ، وقد وضع النحاة لزيادتها شرطين .

الأول : أن تكون بلفظ الماضي.

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا .

مواطن زيادتها :

تزاد كان في المواطن الآتية :

(ا) بين (ما) وفعل التعجب : ويقع ذلك كثيرا ، كقولهم : (ما - كان - أصح علم من تقدما) و (وما - كان - أجدر المتفوقين بالثنا) .

(ب) بين الصفة والموصوف : كقول الشاعر أنشده الفارسي :

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧ : ٩٩ .

في غرف الجنة العليا التي وجبت

لهم هناك بسعي ـ كان ـ مشكور[١]

والشاهد في قوله : (بسعي ـ كان ـ مشكور) حيث زيدت كان بين الموصوف وهو (سعي) والصفة وهي (مشكور) .

(ﺣ) وقد عد سيبويه قول الفرزدق يمدح هشام بن عبد الملك :

فكيف إذا مررت بدار قوم

وجيران لنا ـ كانوا ـ كرام[٢]

من زيادة كان بين الموصوف وهو (جيران) والصفة وهي (كرام) ورد عليه : بأن (كان) هنا ليست زائدة ، لأنها رفعت الضمير ويدفع هذا الرد بأن رفع (كان) للضمير لا يمنع من زيادتها ، كما أن (ظن) إذا ألغيت لتوسطها أو تأخرها لا يمنع هذا الإلغاء من رفعها الضمير ، في قولك : محمد منتصر ظننت (ظن) فعل ماض والتاء فاعل ، مع أن ظن ملغاة لا تعمل[٣] .

وعلى ذلك فالشاهد في البيت هو : عد (كان) ناقصة ، وواو الجماعة ضمير مبني في محل رفع اسمها ، و (لنا) جار ومجرور متعلق بمحذوف هو خبرها مقدم ، وعلى هذا تكون (كان) مع اسمها وخبرها جملة معترضة بين الصفة والموصوف .

(ﺣ) وتزاد كان بين العاطف والمعطوف عليه . كقول الفرزدق :

---

(١) البيت من البسيط يقول : إن هؤلاء بسعيهم المشكور وعملهم المقبول هم ـ إن شاء الله ـ في أعلى درجات الجنة . انظر شرح ابن يعيش ٧ : ١٠٠ .

(٢) البيت من الوافر .

(٣) المنهل العذب : ٢٣ ، ٢٤ .

في لجة غمرت أباك بحـــورها
في الجاهلية ـ كان ـ و الإسلام[١]

والشاهد في عجز البيت حيث زيدت (كان) بين العاطف وهو الواو والمعطوف عليه وهو (الجاهلية) .

(د) وبين نعم وفاعلها : كقول الشاعر :

ولبست سربال الشباب أزورها
ولنعم ـ كان ـ شبيبة المحتال[٢]

والشاهد في قوله : (ولنعم ـ كان ـ شبيبة المحتال) حيث زيدت (كان) بين نعم وفاعلها وهو (شبيبة) .

(هـ) وبين الفعل المبني للمفعول ونائب الفاعل : كقول بعض العرب : (ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس ، لم يوجد ـ كان ـ مثلهم) فقد وقعت كان الزائدة بين الفعل المبني للمفعول ، وهو (يوجد) ونائب الفاعل وهو وهو (مثل) .

(و) وبين الجار والمجرور شذوذا : كقول الشاعر أنشده الفراء :

سراة بني أبي بـكر تسـامى
على ـ كان ـ المسومة العراب[٣]

---

(١) البيت من الكامل .

(٢) البيت من الكامل يقول الشاعر . ذهبت لزيارتها فلبست ثوب الشباب أي : تظاهرت بالشباب في هيئتها ، وبدا ذلك أمامي كأنه حقيقة .

(٣) البيت من الوافر يقول : إن خيول هؤلاء أسمى وأعظم من الخيول العربية المسومة التي جعلت عليها علامة ، وتركت ترعى .
انظر شرح المفصل ٧ : ٩٩ .

في ذلك مع التمثيل والتوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه في قول الشاعر :

وأنت أراني الله أمنع عاصما   وأرأف مستكفى وأسمح واهب

س ٥ ـ بين موضع الشاهد فيما يأتي مع التوجيه وإعراب ما تحته خط :

(أ) قال تعالى : « إذ يريكهم الله في منامك قليلا وأرا كهم كثيراً لفشلتم » « ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد » .

(ب) قال الشاعر :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها   تهدى إلى غرائب الأشعار

وما عليك إذا أخبرتني دنفا   وغاب بعلك يوما أن تعوديني

حـــذار فقد نبئت إنك الذي   ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى

* * *

إذا مت كان الناس نصفان شامت

وآخر مثن بالذى كنت أصنع[1]

والشاهد فى قوله : (كان الناس نصفان) يروى (نصفان) و (نصفين فمن نصب جعل (كان) هى الناقصة . ولا شاهد فى البيت ، ومن رفع جعلها بمعنى الشأن والحديث ، وهــذا هو موضــع الشاهــد ، فيـكون ما بعـدها مبتدأ وخبر .

هذا ولسيبويه وبعض النحاة توجيهات وآراء حول هذه المسألة[2] .

■ ■ ■

الأسئلة والتطبيقات

س١ – ما معنى الناسخ لغة واصطلاحا ؟ وما هى أقسام النواسخ ؟ اذكرها بجملة .

س٢ – لماذا تصدرت كان عنوانا لبابها ؟ ولماذا اختصت بذلك دون أخواتها ؟ وما المراد بأخواتها ؟ والمراد من تسمية هذه الأفعال ناسخة ، وناقصة ؟ وما الفرق بين نقصانها وتمامها ؟ فصل القول فى ذلك مع التمثيل .

س٣ – اذكر أخوات (كان) وأفصح عن كل فعل منها ، وكيف ترد على من قال : إنها حروف ؟ .

---

(١) البيت من الطويل يقول : الناس بعد موتى فريقان – فريق شامت فرح بموتى ، والآخر ، يذكر ما قدمت من خير وأعمال صالحة فيثنى على .

(٢) شرح ابن يعيش والتعليق ٧ : ١٠٠ ، ١٠١ – بتصرف .

س٤ - اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في اسم كان وأخواتها فصل قولهما حول هذه المسألة، ثم بين أيهما تختار ؟ ولماذا ؟ .

س٥ - تنقسم أفعال هذا الباب من ناحية العمل إلى ثلاثة أقسام، فصل القول فيها مع التمثيل، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه في كل بيت مما يأتي :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت فنسيانه ضلال مبين

لا طيب للعيش ما دامت منغصة

لذاته بادكار الموت والهرم

فقلت يمين الله أبرح قاعدا

ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى

س٦ - تنقسم أفعال هذا الباب من حيث التصرف وعدمه إلى ثلاثة أقسام، وجه القول فيها مع التمثيل، ثم أفصح عن موضع الشاهد فى كل مما يأتى مع التوجيه :

(ا) قال تعالى : « ولم أك بغيا » « ولا يزالون مختلفين »
« قل كونوا حجارة أو حديدا » .

(ب) قال الشاعر :

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا

أحبك حتى يغمض الجفن مغمض

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى

وكونك إياه عليك يسير

وما كل من يبدى البشاشة كائنا

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

س٧ ـ استعمل العرب بعض الأفعال بمعنى (صار) وتعمل عملها ، اذكرها مع التمثيل والتوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فيما يأتى مع التوجيه :

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

ربيته حتى إذا تمعددا وآض نهدا كالحصان أجردا

س٨ ـ استعمل العرب بعض أفعال من (كان) وأخواتها بمعنى (صار) فما هى هذه الأفعال ؟ مثل لما تذكر مع التوجيه . ثم وجه القول فى موضع الشاهد فى قول الشاعر :

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا

أخنى عليها الذى أخنى على لبد

وفى قوله تعالى : « ظل وجهه مسودا وهو كظيم » .

س٩ ـ من أفعال هذا الباب (كان وأخواتها) ما يستعمل تاما وناقصا ، ومنها ما لا يستعمل إلا ناقصا ، والمطلوب منك :

أولا : تفصيل القول فى بيان الأفعال فى كل من النوعين .

ثانياً : ما المراد بكونها تامة .

ثالثاً : توجيه القول حول التمام والنقصان فى كل فعل فى موضع الشاهد فيما يأتى :

(ا) قال تعالى : « وإن كان ذو عسرة » « إن الله يمسك السماوات والأرض أن تزولا » « إلا أن تكون تجارة »

« فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون » « ألا إلى الله تصير الأمور » .

(ب) قال الشاعر :

وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العائر الأرمد

(ج) قولهم : (زل ضأنك عن معزك) (كان العامل الصوف)

(برح الخفاء) (صرت إلى خالد) .

س١٠ ـ متى يجب توسط الخبر بين الفعل الناسخ واسمه ؟ ومتى يجوز ذلك ؟ ومتى يمتنع ؟ فصل القول فى ذلك مع التمثيل ، ثم وجه القول فى موضع الشاهد فى قول الشاعر فى كل بيت مما يأتى :

سلى إن جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول

لا طيب العيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم

وفى قوله تعالى : « ما كان محمد أبا أحد من رجالكم » .

س١١ ـ متى يجوز تقدم الخبر على الفعل الناسخ ؟ ومتى يجب ؟ ومتى يمتنع ؟ وكيف توجه موضع الشاهد فى قول الشاعر :

ورج الفتى للخير ما إن رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد

وقوله : مه عاذلى فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

س١٢ ـ اختلف النحاة فى جواز تقديم معمول الخبر على اسم كان وأخواتها ، والمطلوب منك :

أولا : توجيه القول فيا ذهب إليه البصريون والكوفيون ، وابن السراج ومن معه ، مع التمثيل .

ثانيا : قال الشاعر :

قنافذ هداجون حول بيوتهم ... بما كان إياهم عطية عودا

هذا البيت احتج به الكوفيون ، فما موضع الشاهد عندهم ؟ وكيف وجه البصريون القول فى الشاهد ردا عليهم ؟ أفصح عن ذلك بالتفصيل .

س١٣ — متى يحذف كان وحدها وجوبا ؟ وما هى خطوات الحذف التعويض ؟ مثل لما تذكر ثم أفصح عن خطوات الحذف والتعويض فى موضع الشاهد فى قول الشاعر :

أبا خراشة أما أنت ذا نفر ... فإن قومى لم تأكلهم الضبع

س١٤ — متى تحذف كان مع اسمها ؟ ومتى يكون حذف كان مع معموليها واجبا ؟ مثل لما تذكر مع التوجيه ، ثم أعرب قول الشاعر فيا يأتى مع التنبيه على موضع الشاهد فيه :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ... جنوده ضاق عنه السهل والجبل

س١٥ — ذكر النحاة لحذف النون من مضارع كان شروطا ، اذكرها ، مع التمثيل ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع إعرابه فيا يأتى :

(ا) قال الله تعالى : « قالوا لم نك من المصلين » « من تكون له عاقبة الدار » « لم يكن الله ليغفر لهم » .

(ب) قال الشاعر :

فإن تك المرآة أبدت وسامة ... فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

س١٦ — ما المراد بزيادة كان ؟ وما فائدة زيادتها ؟ وما هى شروط الزيادة ؟ وما هى المواطن التى تزاد فيها ؟ فصل القول فى ذلك ، ثم أعرب ما يأتى مع توجيه القول فى موضع الشاهد فى قول الشاعر :

فى غرف الجنة العليا التى وجبت — لهم هناك بسعى — كان — مشكور

فى لجة غمرت إياك بحورها — فى الجاهلية كان والإسلام

سراة بنى أبى بكر تسامى — على كان المسومة العراب

س١٧ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى مع التنبيه على موضع الشاهد :

(أ) قال تعالى :

« كانوا هم الظالمين » « وكان ربك قديرا »

« ظل وجهه مسودا وهو كظيم » « ألا إلى الله تصير الأمور »

« ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » « وتكونوا من بعده قوما صالحين »

(ب) قال الشاعر :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز — كل ذى عفة مقل قنوع

ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى — ولا زال منهلا بجرعائك القطر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا — أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

وبدلت قرحا داميا بعد صحة — لعل منايانا تحولن أبؤسا

لا طيب للعيش ما دامت منغصة — لذاته بادكار الموت والهرم

باتت فؤادى ذات الخال سالبة — فالعيش إن حم لى عيش من العجب

ولبست سربال الشباب أزورها — ولنعم كانت شيبة المحتال

الفصل الثانى

أفعال المقاربة

تعد أفعال هذا الباب النوع الثانى من الأفعال الناسخة التى لها أثرها فى الجملة الإسمية ، فهى تعمل عمل (كان) وأخواتها إلا أنها تفترق عنها فى عدة أمور جعلت النحاة يفصلونها عن (كان) وأخواتها ، ويخصونها بباب فى مصنفاتهم .

وكذلك تعد أفعالا ناقصة ، والمراد بالنقص فيها : أنها تفيد حدثا ، وإنما يقتصر مفهومها على الزمن وحده ، ومعانيها التى لا تخرج عن دائرة الزمن ، من إفادة قربه ، أو رجاء حصوله ، أو الشروع فيه - حسبما سنوضح إن شاء الله تعالى .

وأما الحدث الذى يستفاد ، ويكون زمن هذه الأفعال وعاء له ، ويتعلق به القرب ، والرجاء والشروع ، فإننا نستفيده من الخبر[1] .

مثال ذلك قوله تعالى : « يكاد البرق يخطف أبصارهم »[2] فالفعل (يكاد) لا يفيد سوى قرب زمان الحدث ، أما الحدث نفسه فنراه فى الفعل (يخطف) الذى هو جزء من الخبر .

هذا ؛ وقد أطلق جمهور النحويين على هذا الباب (أفعال المقاربة) وذلك من باب التغليب ، أو تسمية الكل باسم الجزء .

والبحث فى هذه الأفعال يدور حول :

---

(١) النحو البسيط ١ : ١٥٣ .

(٢) البقرة : ٢٠ .

أولا : حكم عملها ، وما يتعلق بخبرها من أحكام .

ثانيا : الفرق بينها وبين كان وأخواتها .

ثالثا : أقسامها من جهة المعنى .

رابعا : حكم فعليتها ، وتصرفاتها .

خامسا : ما تختص به (عسى) دون غيرها من أفعال هذا الباب .

هذا مجمل القول وإليك التفصيل .

أولا : حكم عملها وما يتعلق بخبرها من أحكام :

حكم عملها : إن المتأمل فى التراكيب النحوية التى تدخل عليها هذه الأفعال يجد أنها جمل اسمية ، تتكون كل منها من مبتدأ وخبر ، وكذلك نلاحظ أن المعنى المراد من التركيب ، يستفاد من الخبر ؛ ذلك لأنها تدل على قرب تحقيق الخبر ، أو رجائه ، أو الشروع فيه :

ومن ثم فقد عملت هذه الأفعال عمل (كان) وأخواتها ، فتراها ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، قال تعالى : « فعسى الله أن يأتى بالفتح »[1] فـ (عسى) فعل ماض ناقص يدل على الرجاء ، ولفظ الجلالة اسمها مرفوع بالضمة ، وجملة (أن يأتى) فى محل نصب خبر عسى ، فهى فى ذلك مثل (كان) وأخواتها فى أثرها فى اسمية الجملة ، أى : أن الجملة تبقى على اسميتها على القول الراجح .

الخبر فى هذا الباب : الخبر فى هذا الباب لا يكون إلا فعلا مضارعا مقترنا

---

(١) المائدة : ٥٢ .

بـ (أن) إما وجوبا ، أو كثيرا ، أو قليلا ، أو ممتنعا ، حسبما سأتعرض لهذه الأحكام في موضعها ، ويندر أن يأتي الخبر غير مضارع (كالمفرد والجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بغير المضارع ، والظرف ، والجار والمجرور) فكل هذه الأنواع يندر أن يكون واحد منها خبرا لهذه الأفعال .

مثال ذلك قوله تعالى : « عسى ربكم أن يرحمكم »[1] « يكاد زيتها يضيء »[2] فأن والفعل في الآية الأولى في تأويل مصدر في محل رفع خبر (عسى) وجملة (يضيء) في الثانية في محل رفع خبر (يكاد) .

مما سبق يتأكد لدينا أن أفعال هذا الباب لا تعمل النصب في الخبر إلا إذا توفر فيه ثلاثة شروط هي :

١ ـ أن يكون جملة لفظا .

٢ ـ وأن تكون هذه الجملة فعلية .

٣ ـ وأن يكون فعلها مضارعا .

٤ ـ أن يكون الفعل رافعا لضمير الاسم .

ما جاء نادرا من الأخبار :

(١) جاء الخبر نادرا ، وذلك كقول تأبط شرا :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا

وكم مثلها فارقتها وهي تصفر[3]

---

(١) الإسراء : ٨ .

(٢) النور : ٣٥ .

(٣) البيت من الطويل وأبت : بمعنى رجعت ، وفهم : اسم قبيلة فهم بن عمرو ابن قيس بن غيلان ، و تصفر : من صفير الطائر . حاشية الصبان ١ : ٢٥٩ .

والشاهد في قوله : (كدت آيبا) حيث ورد (كاد) واسمها الضمير وهو تاء الفاعل مبني في محل رفع ، وخبرها اسما مفردا وهو (آيبا) وهذا نادر ، جاء على خلاف الأصل .

وأما قوله تعالى : « فطفق مسحا بالسوق والأعناق »[1] فمسحا ليست خبر طفق ، وإنما هي مفعول مطلق لفعل محذوف هو الخبر ، أي : يمسح مسحا .

(ب) جاء الخبر جملة : اسمية ، كقول الشاعر :

وقد جعلت قلوص بني زياد   من الأكوار مرتعها قريب[2]

والشاهد في قوله : (جعلت . . . مرتعا) فجعل : من أفعال المقاربة أسندت إلى قلوص و (مرتعها قريب) جملة اسمية وقعت خبرا لـ (جعلت) وذلك لا يكون إلا نادرا ، لأن الأصل خبرها جملة فعلية فعلها مضارع .

(جـ) جاء الخبر جملة فعلية مصدرة بالماضي ، كقول ابن عباس — رضي الله عنهما (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج ارسل رسولا) فجملة (ارسل رسولا) جملة فعلية فعلها ماض ، وقعت خبرا للفعل (جعل) وهذا نادر .

جواز حذف خبرها : يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا دل دليل

---

(١) ص : ٣٣ .

(٢) البيت من الوافر ، والقلوص : الشابة من النوق بمنزلة الجارية من النساء .

والأكوار : جمع : كور . ومرتعها : مرعاها . يقول : طفقت لقرب مرتعها من الأكوار .

حكاية كما ورد فى الحديث : « من تأنى أصاب أو كاد » ومن عجل أخطأ أو كاد »
التقدير : من تأنى أصاب أو كاد يصيب ، ومن عجل أخطأ أو كاد يخطىء ،
فحذف الخبر لدلالة ما قبله عليه .

حكم اقتران الخبر بـ (أن) فى هذا الباب :

ذكرت آنفا أن خبر هذه الأفعال يكون جملة فعلية فعلها مضارع رافعا لضمير الاسم ، والحديث فى هـذا الوضع يدور حول حـكم اقتران الفعل المضارع بـ (أن) المصدرية ، والذي ينحصر فى الأحكام الآتية :

أولا : فعلان يجب اقتران فعـل الخبر فيهـا بـ (أن) وهما (حرى ، واخلولق) :

وذلك نحو قولهم : (حرى القائد أن يأتى ، واخلولقت السماء أن تمطر) والوجوب يقضى بعدم تجريد خبرهما من (أن) .

ثانيا : فعلان يكثر اقتران خبرهما بـ (أن) وهما (عسى وأوشك) :

وذلك نحو قوله تعالى : « عسى ربكم أن يرحمكم »[١] وقوله : « فعسى الله أن يأتى بالفتح أو أمر من عنده »[٢] فقد ورد الخبر فى الآيتين مقترنا بـ (أن) وذلك فى الكثير الغالب ، ومن ثم لم يرد خبر (عسى) فى القرآن الكريم إلا مقترنا بأن .

وكان مقتضى القياس فى (عسى) وجوب اقتران خبرها بـ (أن) لأنها من أفعال الرجاء ، غير أنه اغتفر فيها ذلك لشهرتها ، فتجريد خبرها من (أن) قليل عند سيبويه ، وعند الجمهور التجريد فيها خاص بالشعر

---

(١) الإسراء : ٨ .
(٢) المائدة .

ومن ذلك قول هدبة بن خشرم العذرى ، قاله وهو سجين من أجل قتيل قتله :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب[1]

والشاهد فى قوله : (يكون ..) حيث وقع خبر (عسى) مضارعا مجردا من (أن) وذلك قليل .

وأما (أوشك) فكقول الشاعر الذى أنشده ثعلب فى أماليه عن ابن الأعرابى ولم ينسبه لأحد :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا[2]

والشاهد فى قوله : (لأوشكوا ... أن يملوا) فقد دخلت (أن) على خبر (أوشك) وهو (أن يملوا) والمصدر المؤول من (أن) والفعل فى محل رفع خبر أوشك .

ومن شواهد ورود خبر (أوشك) مجردا من (أن) على قلة قول أمية ابن أبى الصلت :

---

(١) البيت من الوافر ، والكرب : الهم والحزن ، وأمسيت : أى : صرت يروى بضم التاء وفتحها ـ وفرج : كشف للغم والكرب . يخاطب ابن عمه وكان مسجونا معه .

(٢) البيت من الطويل . يملوا : يسأموا ويضجروا . يقول : لو سئل الناس إعطاء التراب ـ وهو شىء تافه لا قيمة له ـ لكرهوا الطلب ، وقاربوا أن يمنعوه إذا قيل لهم : هاتوا ، وذلك لما طبعوا عليه من الحرص والبخل .

يوشك من فر من منيتـــه ... فى بعض غراته يوافقها[1]

والشاهد فى قوله : (يوشك ... يوافقها) فقد ورد خبر (يوشك) جملة فعلية مجردة من (أن) وهذا أيضا قليل .

ثالثا : فعلان يقل اقتران فعل الخبر فيهما بـ (أن) وهما (كاد وكرب) :

والسبب فى غلبة التجرد من (أن) ، أنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل، فأشبها أفعال الشروع التى يمتنع معها اقتران خبرها بأن المصدرية ومن الشواهد على ذلك قوله سبحانه وتعالى : « فذبحوها وما كادوا يفعلون »[2] ومع (كرب) قول كلحبة اليربوعي ، أحد شعراء تميم ، واسمه هبيرة بن عبد الله والكلحبة لقبه ، وهى : صوت النار ولهيبها ، وقيل : لغيره :

كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب[3]

والشاهد فى قوله : (كرب القلب ... يذوب) حيث ورد خبر (كرب) وهو (يذوب) مجردا من (أن) وورود ذلك كثير .

---

(١) البيت من المنسرح ، وهو من شواهد سيبويه . فر : هرب والمنية الموت غراته : جمع غرة ، وهى الغفلة ، يوافقها : يصادفها . يقول : من فر وهرب من الموت خوفا وجبنا فى حرب أو نحوه ، يقرب أن يدركه الموت وينزل به فى بعض غفلاته ، والفرار عندئذ لا ينفعه .

(٢) البقرة : ٧١ .

(٣) البيت من الخفيف ، جواه : الجوى شدة الحزن والوجد ، الوشاة جمع واش وهو النمام الذى يسعى بين الناس وبالفساد . هند : اسم محبوبته . غضوب : صفة الغضب ، يستوى فيها المذكر والمؤنث . يقول : قرب قلبي من شدة حزنه وحرقته يسيل حين الشاعر المفسدون بين الأحبة هند غضبى عليك .

ويرى سيبويه أن خبر (كرب) لم يرد فيه إلا التجرد من (أن)[1] .

ومن شواهد القليل قول محمد بن مناذر مولى بنى صبير بن يربوع ، من قصيدة يرثى بها ميتا عزيزا عليه :

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرود[2]

والشاهد فى قوله (كادت النفس أن تفيض) حيث اقترن خبر كاد بأن وهو (أن تفيض) وذلك لا يقع إلا نادرا .

ومن اقتران خبر (كرب) نادرا قول أبى هشام بن زيد الأسلمى يهجو قوم إبراهيم بن المغيرة ، ويمدح هشاما :

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها أن تقطعا[3]

والشاهد فى قوله : (كربت أعناقها أن تقطعا) حيث جاء خبر (كرب) مقرونا بـ (أن) المصدرية وهو (أن تقطعا) وذلك على سبيل الندرة .

---

(١) الكتاب ٣ ، ١٥٩ .

(٢) البيت من الخفيف . تفيض : تخرج من الجسد . غدا : صار . وريطة : هى الملاءة إذا كانت قطعة واحدة ، والجمع : رياط . برود : جمع برد ، وهو نوع من الثياب وأراد بهما : الكفن الذى يلف فيه الميت . يقول : قاربت النفس أن تخرج من جسدها حزنا على هذا الميت حين صار مدرجا فى أكفانه ، وقد فارق هذه الحياة .

(٣) البيت من الطويل . ذوو الأحلام : أصحاب العقول . والسجل : الدلو مادام فيه ماء وجمعه سجال . يقول : سقى أصحاب العقول - يريد هشاما وصحبه هذه العروق التى مدحت وأجزلوا لهم العطاء . وكانوا فى شدة الفاقة والبؤس ، كادت أعناقهم تقطع من البؤس .

رابعا : أفعال يمتنع اقتران فعل الخبر فيها بـ (أن) وهى جميع أفعال الشروع :

ومن شواهد هذه الأفعال قوله تعالى : « وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة »[1] ومن ذلك : (أنشأ القائد يخطب) و (جعل خالد يوجه جنوده) و (أخذ العدو يتقهقر) .

وأفعال الشروع ثمانية سأذكرها فى موضعها ـ إن شاء الله ـ والسبب فى عدم اقتران أخبارها بأن المصدرية هو : أن أفعال الشروع للحال وأما (أن) فهى للاستقبال ، فبينهما معاداة ، فلا يجتمعان .

مما سبق يتأكد لدينا أن أفعال المقاربة والرجاء والشروع تعمل عمل (كان) وأخواتها فى الجملة الإسمية ، فترفع الاسم ، وتنصب الخبر غير أن الخبر مع هذه الأفعال ، لا يكون إلا جملة فعلية ، فعلها مضارع ، رافع الاسم ، ويقترن هذا الفعل بـ (أن) المصدرية ويعترى هـذا الاقتران أحكام وهى (الوجوب ، والكثرة ، والقلة والامتناع) وقـد فصلت القول فى ذلك آنفا .

ثانيا : الفرق بينها وبين (كان) وأخواتها :

إن للتأمل فى أفعال البابين (كان) وأخواتها ، وأفعال المقاربة يجد أنها تتفق فى امرين ، وتختلف فى آخرين .

ما اتفقا فيه :

١ ـ جميع افعال البابين تدخل على المبتدإ والخبر ، فترفع الأول وتنصب الثانى .

---

(١) الأعراف : ٢٢ .

٢ ـ كلها تفيد المعنى فى الخبر، فأفعال المقاربة تدل على معنى قرب تحقق الخبر أو رجائه ، أو الشروع فيه .

وأما (كان) وأخواتها فتدل على زمن وقوع الخبر ، أو صيرورته ، أو استمراره ، أو نفيـه .

ما اختلفا فيه :

١ ـ خبر أفعال المقاربة لا يقع مفردا ، ولا جملة اسمية ، وإن ورد لا يكون إلا شاذا ، فالأصل فى أخبارها أن تقع مصدرا مؤولا من (أن) والفعل المضارع ، أو جملة فعلية فعلها مضارع مؤول باسم الفاعل ، وخبرها قد يجب اقترانه بأن المصدرية ، أو يكثر ، أو يقل أو يمتنع .

وأما الخبر فى باب (كان) فقد يكون مفردا ، أو جملة اسمية أو فعلية ، أو شبه جملة .

٢ ـ أفعال المقاربة تدل جميعها على المقاربة بمفهومها الواسع ، فهى إما أن تدل عليها من جهة وقوع الخبر وتحققه فى الواقع ، وإما أن تدل عليها على أساس الشروع فى تحقيق مضمون الخبر ؛ لأن خبرها قد بدأت ممارسته فعلا ، وإما أن تدل على المقاربة على سبيل الترجي ، طمعا فى وقوعه مستقبلا أو اشفاقا منه .

وكان وأخواتها ليس لها من سبيل إلى هذه الدلالات فدلالة كل منها على معنى لا يختلط مع غيره .

فاتفاقهما ادى إلى اشتراكهما فى العمل فى كل من المبتدإ والخبر .

والاختلاف أدى إلى تخصيص باب مستقل لأفعال المقاربة ودلالة أفعال أفعال المقاربة على عدم تحقق مضمون الخبر إلى لحظة التكلم ، وقرب وقوعه من زمن التكلم ، أدى ذلك إلى تسميتها بأفعال المقاربة .

ثالثا : أقسامها من جهة المعنى

تنقسم أفعال هذا الباب من حيث المعنى الذى تفيده فى الخبر إلى ثلاثة أقسام هى :

القسم : أفعال المقاربة :

وهى : (كاد ـ كرب ـ أوشك) فهذه الأفعال الثلاثة تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن فى أخبارها من مسمى الاسم ، فقولك : (أوشك خالد أن ينتصر) يدل ذلك على قرب وقوع الخبر وهو الانتصار من الشخص المسمى باسم خالد .

القسم الثانى : أفعال الرجاء :

وهى : (عسى ـ حرى ـ اخلولق) فهذه الأفعال الثلاثة تفيد معنى المقاربة على سبيل الترجى ، أى : رجاء وقوع الخبر ، طمعا فيه محبوبا : وخوفا منه مكروها ، وكذا قال سيبويه : معناه : الطمع والإشفاق ، أى : طمع فيما يستقبل واشفاق أن لا يكون[1] .

تقول : (عسى الطالب أن ينجح) فأنت بذلك ترجو أن يتحقق وقوع الخبر وهو النجاح على الشخص المسمى باسم الطالب .

---

(١) شرح ابن يعيش ٧ : ١١٥ بتصرف .

القسم الثالث : أفعال الشروع أو الإنشاء :

وهى : (أنشأ ـ طفق ـ أخذ ـ جعل ـ علق ـ هب ـ قام ـ شرع)
وهذه الأفعال تدل على البدء فى دخول الاسم فى الخبر ، أو تدل على الشروع ، أى : التلبس بأول أجزاء الفعل .

فقولك : (أنشأ القائد ينتصر) معناه : أنه قد شرع وابتدأ وتلبس ببوادر النصر ، وكل فعل من هذه الأفعال يؤدى هذا المعنى عند استعماله فى التراكيب النحوية .

* * *

رابعا : حكم فعليتها و تصرفاتها

أجمع النحويون على فعلية جميع الأفعال المنصوص عليها فى هذا الباب ومن المعلوم لدينا أن الأصل فى الأفعال أن تكون متصرفة من حيث كانت منقسمة بأقسام الزمان ، اللهم إلا ما يعرض لبعضها فيجعلها جامدة ، كما فى الفعل (ليس) من أخوات (كان) فلفظها ماض مع أنها تنفى الحال ، وكما فى الفعل (عسى) من أفعال المقاربة التى تدل على الرجاء ، فإن لفظه ماض ويرجى به فى المستقبل .

ومن ثم اختلف النحاة فى فعلية (عسى) على ثلاثة أقوال ، كما سبق اختلافهم فى (ليس) :

١ ـ ذهب البصريون إلى القول بفعلية (عسى) سواء اتصلت بضمير رفع أم نصب ، أو لم يتصل بها ضمير ، وهذا ما عليه المتأخرون من النحاة ، وحجتهم فى ذلك : اتصالها بتاء التأنيث ، نحو : (عست هند أن تنجح)

وتاء الفاعل ، كقــوله تعالى : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض »(١) .

٢ ـ ذهب جمهور الكوفيين وثعلب وابن السراج إلى القول بأنها حرف فى جميع الأحوال ، اتصل بها ضمير رفع أم يتصل .

وحجتهم فى ذلك : جمودها بعدم التصرف ، فأشبهت الحروف فى جمودها ، وكذلك دلالتها على معنى لا يؤدى إلا بالحرف ، وهو الرجاء .

ويمكن الرد عليهم بأنه يوجد بعض الأفعال تؤدى معان لا تؤدى إلا بالحرف ، مع ذلك لا تخرج عن فعليتها مثل : (خلا ـ وعدا ـ وحاشا) فهى جامدة ، وتدل على الاستثناء ، وهو معنى ، ومع ذلك لا تخرج عن فعليتها بدليل دخول (ما) المصدرية عليها ، وهى لا تدخل إلا على الأفعال .

٣ ـ ذهب سيبويه إلى القول بأنها حرف اتصل بها ضمير نصب ، وفعل فيما عدا ذلك .

والقول الراجح والمختار هو ما ذهب إليه البصريون ، وهو القول بفعليتها مطلقا لقبولها تاء التأنيث وتاء الفاعل ، وهذه من خصوصيات الأفعال .

حكم السين فى عسى :

أجاز أبو على الفارسى كسر السين مطلقا .

ويرى جمهور اللغويين ما عدا أباعبيدة جواز كسر السين على أن يكون ذلك مقيدا بحالة الإسناد إلى التاء ، أو النون ، أو (نا) .

---

(١) محمد : ٢٢ .

واستدلوا على ذلك بما ورد من كسر السين وفتحها فى قراءة قوله تعالى : « قال هل عسيتم إن كتب عليكم القتال ألا تقاتلوا »(١) وقوله : « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض »(٢) قرأ نافع الآيتين بكسر السين ، وقرأ غيره بفتحها ، والفتح هو المختار .

دراسة تصريفية تطبيقية لهذه الأفعال :

إن أفعال هـذا الباب ملازمة لصيغة الماضى إلا أربعة منها وردت منها المضارع وهى : (كاد ـ وأوشك ـ وطفق ـ وجعل) .

فمثال (كاد) قوله تعالى « يكاد زيتها يضىء »(٣) « إن الساعة آتية أكاد أخفيها »(٤) .

ومثال (أوشك) قول أمية بن أبى الصلت :

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها(٥)

والشاهد فى قوله : (يوشك) حيث استعمل مضارع من (أوشك) الناقص وبقى على عمله فى الجملة الإسمية ، وخبره جملة (يوافقها) .

ملاحظة : نص النحاة على أن استعمال المضارع من أوشك أكثر من استعماله ماضيـا .

ومثال (طفق) ما حكى الأخفش : (طفق يطفق) ـ كضرب يضرب و (طفق يطفق) ـ كعلم يعلم .

---

(١) البقرة : ٢٢٤ . (٢) محمد : ٢٢ .
(٣) النور : ٣٥ . (٤) طه : ١٥ .
(٥) البيت من المنسرح ـ وسبق توجيه معناه كشاهد على ورود خبر أوشك مجردا من أن .

ومثال (جعل) ما حكاه الكسائي من قولهم: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه)(١) والشواهد في هذه الأمثلة جميعها واضحة.

ما يصاغ منه اسم الفاعل :

ورد نادرا اسم فاعل من أوشك ، مؤديا عمل فعله الماضي ، من ذلك قول كثير عزة :

فإنك موشك ألا تراها ... وتعدو دون غاضرة العوادي(٢)

والشاهد في قوله : (موشك) حيث استعمل اسم فاعل من أوشك وعمل عمله .

وذكر ابن مالك في شرح الكافية أنهم استعملوا اسم فاعل من (كاد) وأنشد عليه قول كثير عزة في رثاء عبد العزيز بن مروان :

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينا لرهن بالذى أنا كائد(٣)

---

(١) (حتى) في الأسلوب ابتدائية ، و (يجعل) فعل مضارع مرفوع بالضمة واسمها مضمر فيها تقديره : هو ، (إذا شرب) شرط وفعله ، والفاعل هو و (الماء) مفعوله ، و (مجه) جواب الشرط .

(٢) البيت من الوافر . تعدو . تعوق وتمنع . العوادى عواقب الدهر . يقول : إن القريب إلى العقل والغالب أنك لا ترى غاضرة ، وأن تحول دون رؤيتها موانع ، لا تستطيع التغلب عليها .

(٣) البيت من الطويل . أسى . حزنا وشدة ألم ، الرجام : اسم موضع حدثت فيه موقعة رهن : مرهون . يقول . كدت أموت من الحزن واللوعة في هذا اليوم الذى غاب فيه عبدالعزيز بن مروان ، وإني لمرهون ومحبوس بسبب الذى أنا قريب ألقاه وألحق به فالموت أمر لا مفر منه ، ولا بد أن ينزل بكل مخلوق .

والشاهد فى قوله : (كائد) حيث استعمل اسم فاعل من (كاد) على هذه الرواية وقد صوب ابن هشام موضع الشاهد فقال : هو (كابد) - بالباء الموحدة - من المكابدة ، والعمل ، وهو اسم فاعل غير جار على الفعل - لأن فعله كابد فقياس اسم فاعله (مكابدة) .

وبهذا التوجيه جزم أبو يوسف يعقوب بن السكيت فى شرح ديوان كثير[1] .

وقال جماعة أنهم استعملوا اسم فاعل من (كرب) وأنشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف البرجمى - يعظ ابنه :

أبنى إن أباك كارب يومه
فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل[2]

والشاهد فى قوله : (كارب) حيث استعمل اسم فاعل من (كرب) الناقصة على قول من ذكر هذه الرواية .

وقد صوبها ابن هشام بقوله : إن (كاربا) اسم فاعل من (كرب) التامة فى نحو قولهم : (كرب الشتاء) إذا قرب .

وبهذا جزم الجوهرى .

فالصحيح ما عليه المحققون أنه لم يستعمل اسم فاعل من (كاد و كرب) .

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ١ : ٢٩٨ .

(٢) البيت من الطويل . كارب يومه : قريب يوم وفاته . المكارم : جمع مكرمة وهى الخصلة من خصال البر . يقول لابنه : اعلم يا بنى أن أباك قريب يوم وفاته وانتهاء أجله ، فإذا دعيت إلى البر فأسرع ولا تتأخر ، لئلا يفاجأك الموت الذى لا مفر منه .

ما استعمل مصدراً من هذه الأفعال :

استعمل بعض العرب مصدراً لفعلين من هذا الباب هما (طفق وكاد) حكى الأخفش : (طفوقا) ـ بضم الطاء ـ مصدرا عمن قال : (طفق) ـ بالفتح في الجميع ـ و (طفقا) ـ بالفتح في الجميع ـ عمن قال : (طفق) ـ بكسر الفاء ـ .

وأما (كاد) فقد قالوا : (كاد ، كوداً ، ومكادا ، ومكادة) .

هذا : وقد حذف الأنبارى صاحب الإنصاف ، استعمال المضارع واسم الفاعل من (عسى) قالوا : (عسى يعسى فهو عاس) .

ومما يجب أن نؤكد عليه أن تصريف هذه الأفعال ما ورد منها صحيحا لا يخرجها عن نقصانها وعملها في الجملة الإسمية .

ما ورد تاما من أفعال هذا الباب :

استعمل العرب من بين أفعال هذا الباب ثلاثة منها تامة وناقصة وهى (أوشك) من أفعال المقاربة ، و (عسى واخلولق) من أفعال الرجاء .

والمراد بالتمام كما أفصحنا عنه في باب (كان وأخواتها) : هو الاستغناء بالاسم المرفوع عن الخبر ، أى : تكون تامة لا تحتاج إلى خبر ، وللمصدر المؤول من (أن والفعل فاعلها) ويشترط أن يكون مرفوع المضارع ضميرا يعود على اسم سابق .

مثال ذلك قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم »[1] فعسى هنا تامة وأن والفعل (تكرهوا) في تأويل مصدر هو الفاعل .

---

(١) البقرة : ٢١٦ .

ولابن مالك رأى آخر : وهو اعتبار (عسى) فى هـذه الحالة ناقصة ، والمصدر المؤول من (أن والفعل) سد مسد المعمولين (الاسم والخبر) كما سد مسد المفعولين فى نحو قوله تعالى : « أحسب الناس أن يتركوا »[1] وقد وافقه جماعة من النحاة[2] .

هذا ، وينبنى على هذا الأصل ـ وهو مجىء هذه الأفعال ناقصة تارة ، وتامة أخرى ـ فرعان :

أحدهما : أن يتقدم على أحد هـذه الأفعال الثلاثة اسم هو المسند إليه فى المعنى ، ويتأخر عنها (أن والفعل) نحو : الطالب عسى أن ينجح ، والقائد أوشك أن ينتصر ، وبهذا الاستعمال يمكنك أن تخرج الكلام على توجيهين إعرابيين :

١ ـ يعد الفعل خاليا من ضمير المسند إليه ، وعندئذ يسند إلى أن والفعل وهما فى مصدر وقع فاعلا ، استغنى به عن الخبر ، وهذا هو وجه التمام .

٢ ـ يمكنك أن تقدر ضميرا مستترا فى هذا الأفعال عائدا إلى المسند إليه المقدم و وأن والفعل فى محل نصب خبر ، وهذا هو وجه النقصان .

وينبنى على التقدير الثانى المطابقة فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول : (خالد عسى أن ينتصر ، وسعاد عست أن تنجح ، والقائدان عسيا أن ينتصرا والمسلمون عسوا أن يحجوا إلى بيت الله الحرام) .

وأما على التوجيه الأول فلا حاجة بنا إلى هذه المطابقة ، وهو أفصح

---

(١) العنكبوت : ٢ .

(٢) حاشية الصبان ١ : ٢٦٦ ـ بتصرف .

التوجيهين ، لأنه ورد به القرآن كقوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن »[1] .

ثانيهما : انه إذا ولى إحداهن أن والفعل ، وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى ، نحو : عسى أن يقوم محمد ؛ جاز لك في مثل هذا توجيهان :

١ - أن تعد المسند إليه المؤخر فاعلا للفعل الذى قبله ، ويكون الفعل المستعمل من الأفعال الثلاثة موضع البحث خاليا من الضمير ، مسنداً إلى أن والفعل ، مستغنيا بهذه الصيغة عن الخبر ، وعلى هذا التوجيه يتحقق وجه التمام لهذه الأفعال ، لأن (أن والفعل) في محل رفع فاعل (عسى) هذا ما ذهب إليه الشلوبين .

٢ - وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ، وجوزوا وجها آخر ، وهو أن يكون ما بعد الفعل الذى بعد (أن) مرفوعا بعسى اسما لها ، وأن والفعل في موضع نصب بعسى على أنها خبر ، ولكنه متقدم على الاسم ، والفعل الذى بعد (أن) فاعله ضمير مستتر يعود على اسم (عسى) ، وجاز عوده عليه وإن تأخر ، لأن مرتبة الاسم التقديم .

إعراب المثال على رأى الشلوبين :

عسى : فعل ماض تام . أن يقوم : أن المصدرية والفعل بعدها منصوب بها ، وهما في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لعسى . محمد : فاعل يقوم مرفوع بالضمة .

---

(١) الحجرات : ١١ .

إعرابه على غيره :

يجوز فيه الإعراب على وجه التمام المتقدم ، ويجوز فيه وجه آخر هو :

عسى : فعل ماض ناقص . أن يقوم : أن المصدرية والفعل المضارع المنصوب بها فى محل نصب خبر (عسى) توسط الخبر بين عسى واسمها ، وفاعل (يقوم) ضمير مستتر تقديره : هو ، يعود على محمد ، ومحمد : اسم عسى متأخر عن الخبر ، وجاز عود الضمير على (محمد) وإن كان متأخرا فى اللفظ إلا أن رتبته التقديم .

ويظهر من التوجيه الثانى أثره فى التراكيب العربية ، وذلك عند التأنيث والتثنية والجمع ، تقول : عسى أن يقمن بناتك ، وعسى أن يصوما أخواك ، وعسى أن يصوموا أصدقاؤك ، وعلى الوجه الأول توحد الفعل ، ومع المؤنث ، تؤنث أو تذكر .

تنبيـــه :

يجوز الوجهان المتقدمان إذا لم يكن بعد الاسم المرفوع فى التركيب اسم منصوب فإن وجد فللتركيب توجيه آخر .

مثال ذلك قولك : عسى أن يذاكر محمد الدرس ، فمثل هذا المثال يتعين فيه جعل (عسى) تامة ؛ لأننا لو جعلنا محمد اسم عسى لزم أن يفصل بين يذاكر وبين معموله وهو الدرس بأجنبى وهو محمد ، وهذا غير جائز .

وعلى هذا يوجه قوله تعالى : « عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا »(١) .

---

(١) الإسراء : ٧٩ .

خامسا: ما تختص به (عسى) عن غيرها من أفعال هذا الباب

اختصت (عسى) بأمور هى:

الأول: إذا تقدم على (عسى) اسم جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم المتقدم، وذلك على لغة بنى تميم، وجاز تجريدها من الضمير على لغة الحجاز.

إذا قلت: (خالد عسى أن ينتصر) فعلى لغة تميم يكون فى عسى ضمير مستتر يعود على خالد، وأن ينتصر فى موضع نصب خبر (عسى) وعلى لغة الحجاز لا يضمر فيها، و (أن ينتصر) فى موضع رفع فاعل (عسى) فتكون ناقصة عند بنى تميم، وتامة عند أهل الحجاز.

وتظهر ثمرة الخلاف عند مراعاة التثنية والجمع والتأنيث فعلى لغة تميم تقول:

هند عست أن تقوم، والمحمدان عسيا أن يقوما، والمحمدون عسوا أن يقوموا، والهندان عستا أن تقوما، والهندات عسين أن يقمن. فالإضمار فى عسى بارز.

وعلى لغة أهل الحجاز تقول:

هند عسى أن تقوم، والمحمدان عسى أن يقوما، والمحمدون عسى أن يقوموا، والهندان عسى أن تقوما، والهندات عسى أن يقمن، فعسى لا إضمار فيها مع الجميع.

وأما غير عسى من أفعال هذا الباب فالاضمار فيها واجب.

الثانى: اختلف فيما يتصل بـ (عسى) من الكاف وأخواتها، نحو: (عساك، وعساه)

فذهب سيبويه إلى أن الكاف وأخواتها من الضمائر الأخرى في موضع نصب حملا على (لعل) كما حملت (لعل) على (عسى) في اقتران خبرها بـ (أن) كما في الحديث: «فلعل أحدكم أن يكون ألحن بحجته من بعض».

وذهب المبرد والفارسي إلى أن (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، لكن الذي كان له اسما جعل خبرا، والذي كان خبرا جعل اسما.

وذهب الأخفش إلى أن (عسى) على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر، إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قول الشاعر:

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا إليكا(1)

والشاهد في قوله: (عصيكا) فأبدل الكاف من التاء، والأصل (عصيت) أي أن ضمير النصب وهو الكاف أبدل من ضمير الرفع وهو التاء، كما ناب في نحو قولهم: رأيتك أنت، ومررت بك أنت.

هذا، وقد ذكرت من قبل أمرا ثالثا وهو حكم السين في عسى، فارجع إليه في موضعه.

والله وحده الهادي إلى الحق

---

(1) البيتان من الرجز.

الأسئلة والتطبيقات

س١ ـ ما المراد بالنقصان فى أفعال المقاربة ؟ ولم سمى الباب باسمها ؟ ومن أى شىء تفهم الحدث الذى يعطينا مدلول الفعل ؟ مثل لما تذكر مع التوجيه .

س٢ ـ ذكر النحاة شروطا للخبر فى هذا الباب أفصح عنها مع التمثيل ، وبين متى يجوز حذف الخبر ، ثم وجه القول فى موضع الشاهد فيما يأتى :

(ا) قال تعالى : فطفق مسحا بالسوق والأعناق » .

(ب) قال ابن عباس: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا»

(حـ) قال الشاعر :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر

فقد جعلت قلوص بنى زياد ... من الأكوار مرتعها قريب

س٣ ـ ما حكم خبر أفعال المقاربة ؛ مع حيث الاقتران بأن المصدرية وعدمه ؟ مثل مع التوجيه، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه فى قول الشاعر فى كل مما يأتى :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا

إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

يوشك من فر من منيته ... فى بعض غراته يوافقها

س٤ ـ ما الفرق بين كان وأخواتها ، وكاد وأخواتها ؟ مثل لما تذكر مع التوجيه والتعليل ، ثم افصح عن ثمرة هذا الفرق .

س٥ ـ اذكر أقسام أفعال المقاربة بالتفصيل ، وبين ما يدل عليه كل نوع ، مثل لما تذكر .

س٦ ـ اختلف النحويون فى فعلية (عسى) على ثلاثة أقوال ، فصل القول فيها مع بيان حجة كل مذهب موضحا إجابتك بالأمثلة .

س٧ ـ تختص (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأمور أفصح عنها مع التمثيل والتوجيه .

س٨ ـ فصل القول فيما يمكن أن يتصرف من أفعال هذا الباب ثم أعرب ما تحته خط فيما يأتى موجها القول فى موضع الشاهد :

فإنك موشك ألا تراها وتعدو دون غاضرة العوادى

« يكاد زيتها يضىء »

س٩ ـ للنحاة توجيهات ، وتصويبات حول موضع الشاهد فى كل مما يأتى فصل القول فيها :

أموت أسى يوم الرجام وإننى يقينا لرهن بالذى أنا كائد

أبنى إن أباك كارب يومه فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

س١٠ ـ استعمل العرب بعض أفعال هذا الباب تامة ، اذكرها مع التمثيل لكل منها بمثال ، ثم وجه القول فيه .

س١١ ـ (عسى أن يقوم محمد) لكل من الشلوبين ، والمبرد ومن معه رأى حول هذا المثال ، أفصح عما ذهب إليه كل منهما مع التوجيه ، ثم أعرب المثال على ضوء المذهبين ، مبينا ثمرة التوجيه الإعرابى .

س١٢ ـ أعرب ما تحته خط فيما يأتى مع الإشارة إلى موضع الشاهد فى كل منه :

(ا) قال تعالى :

« يكاد البرق يخطف أبصارهم » « عسى ربكم أن يرحمكم ».

« وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة » « فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا فى الأرض » « وما كادوا يفعلون »

(ب) قال الشاعر :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب

يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

س١٣ ـ بين فيما يأتى الفعل الناقص ومعموليه، وما يجب اقترانه بأن وما يجب تجرده منها، وما يجوز فيه الأمران:

(الحرب أوشكت ان تندلع ، وقد اخذ العرب يستعدون للموقعة الفاصلة وهب الشباب يندفع للعمل الجاد ، بعد ان طفقوا يقرعون حجج الخصوم بحجج دامغة . وما برحوا يحاولون إقناعهم ، حتى ملوا من عنادهم ، فعسى الله ان يهبنا النصر على المعتدين ، وعسى مهاجروا فلسطين ان يعودوا لأوطانهم آمنين ، فقد كادت النفس ان تفيض على هؤلاء المشردين « إن الله مع الذين اتقوا والذين هم محسنون » ويوشك أن يقع الظالمون فى شر أعمالهم .

الفصل الثالث

(ما) الحجازية وأخواتها

الأصل فى استعمال الحروف : أن كل حرف يليه الإسم مرة ، والفعل أخرى فقياسه أن لا يعمل ، فيما دخل عليه ، نحو : هل قام محمد ؟ وهل محمد قائم ؟ فقدولى حرف الاستفهام الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، فلم يعمل فى الإسم ولا فى الفعل .

أما إذا انفرد بأحدهما ، ولم يكن منه كالجزء منه ، فإنه يعمل فيما انفرد به فأن وأخواتها ، وحروف الجر انفردت بالأسماء ، واختصت بها فعملت فيها ، والحروف الناصبة والجازمة اختصت بالفعل المضارع فعملت فيه النصب والجزم كل على حسب استعماله .

والاحتراز بقولى : (ولم يكن كالجزء منه) من السين وسوف ، وقد ، ولام التعريف .

ذلك ؛ لأن اللام تنفرد بها الأسماء ، ومع ذلك لا تعمل فيها ، لأنها تنزلت منزلة الجزء منها ، ومن ثم فلم يعتد بها فاصلة بين الإسم وما عمل فيه فى نحو : مررت بالرجل ، فلولا أنها كالجزء من الاسم ، لم يجز الفصل بها بين حرف الجر والمجرور .

وكذلك (قد ، والسين ، وسوف) تختص بالفعل ، وتنزلت منه منزلة حرف من حروفه ، بدليل دخول اللام عليها فى قوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى »[1] فلولا أن (سوف) بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز

---

(١) الضحى : ٥ .

الفصل بها بين اللام والفعل[1].

ومن ثم وجب أن يعلم أن (ما) النافية ليست مختصة ، أى أنها تدخل على الأفعال فتقول : ما قام بكر . وتدخل على الأسماء فتقول : ما بكر قائم فيليها الاسم والفعل ، فالقياس أنها لا تعمل على الأصل الذى ذكر آنفاً .

فبنو تميم ، تمسكوا بالقياس فأهملوا عملها .

أما الحجازيون ؛ فقد وجدوا فيها شبهين ـ شبها عاما ـ وشبها خاصا .

فشبهها العام : هو شبهها بالحروف غير المختصة فى كونها تليها الأسماء والأفعال .

وشبهها الخاص : هو شبهها بـ (ليس) فهى للنفى كما أن ليس كذلك . وتخلص الفعل المحتمل للحال كما أن (ليس) كذلك ، تقول : ما خالد يقوم ، فيكون المعنى على الحال ، وكذلك : ليس خالد يقوم .

فبنو تميم نظروا إلى الشبه العام فلم يعملوها .

ونظر الحجازيون إلى الشبه الخاص فأعملوها عمل (ليس) فجعلوها ترفع المبتدأ ، وتنصب الخبر ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : « ما هذا بشراً »[2] « ماهن أمهاتهم »[3] فـ (ما) نافية حجازية فى الآيتين وفى الآية الأولى (هذا) اسم إشارة مبنى على السكون فى محل رفع اسم (ما) و (بشرا) خبرها منصوب بالفتحة .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور ١ : ٥٩١ ، وشرح ابن يعيش ١ : ١٠٨ - بتصرف .

(٢) يوسف : ٣١ .

(٣) المجادلة : ٢ .

وفى الآية الثانية (من) اسم (ما) مبنى على الفتح فى محل رفع ، و (أمهاتهم) خبرها منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة ، لأنه جمع مؤنث سالم ، والهاء مضاف إليه ، والميم علامة الجمع .

وعلى رأى بنى تميم قرأ ابن مسعود على إهمال العمل : « ما هذا بشر » فما بعد (ما) مبتدأ وخبر .

شروط إعمالها :

وضع الحجازيون لإعمال (ما) أربعة شروط :

أحدها : ألا يقترن اسمها بـ (إن) - بسكون النون - الزائدة : كقول ثعلب الذى أنشده فى أماليه ، ولم ينسبه لقائل :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف[1]

والشاهد فيه إهمال (ما) لوقوع (إن) الزائدة بعدها ، فما بعد (ما) وهو قوله : (أنتم ذهب) مبتدأ وخبر .

وأما رواية أبى يوسف يعقوب بن اسحق ، المعروف بابن السكيت النحوى ، الذى روى البيت بنصب (ذهبا) أى : على إعمال (ما) مع زيادة (إن) بعدها ، فتخرج على أن (إن) فى البيت نافية مؤكدة لـ (ما) لا زائدة .

---

(١) البيت من البسيط : غدانة : يرحى من يربوع . صريف : فضة خالصة : خزف : هو الفخار ، وبائعه : خزاف . الشاعر يهجو بنى غدانة ، ويقول لهم : لستم من كرام الناس ، ولا من أوساطهم ، ولكنكم من الطبقة الدنيا ، ومن الإسقاط فلم هذا التفاخر والتعاظم ؟ .

الثاني : ألا ينتقض نفي خبرها بـ (إلا) : وذلك ؛ لأن ما بعد (إلا) مثبت وهي لا تعمل في المثبت ، ولذلك يجب رفع ما بعد (إلا) في قوله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة »(١) « وما محمد إلا رسول »(٢) على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : هي واحدة ، وهو رسول .

فأما ما أنشده ابن جني ونسبه لبعض الأعراب ، وهو قوله :

وما الدهـر إلا منجنوناً بأهـله
وما صاحب الحاجات إلا معذبا(٣)

والشاهد في قوله : (وما الدهر إلا منجنونا . . وما صاحب الحاجات إلا معذبا) فقد استشهد يونس وغيره كالشلوبين بهذا البيت فأعملوا (ما) في صدر البيت وعجزه مع انتقاض نفي خبرها بـ (إلا) فجعلوا (الدهر . . وصاحب) اسمها و (منجنونا . . ومعذبا) خبرها ، زاعمين أن انتقاض نفي الخبر بإلا لا يمنع إعمال (ما) .

ولكن الجمهور أولوا ذلك على أن مثل هذا يكون من باب (ما زيد إلا سيرا) أي : إلا يسير سيرا .

وعلى ذلك يقدر موضع الشاهد في البيت : إلا يدور دوران منجنون ،

---

(١) القمر : ٥٠ . (٢) آل عمران : ١٤٤ .

(٣) البيت من الطويل . الدهر : الزمان والأبد ، والمراد هنا : الفلك الدائر . منجنونا : هي الدولاب التي يستقى عليها ، والأكثر فيها التأنيث . يقول . إن الزمان ليس له صاحب ، ولا يدوم على حالة واحدة ، فهو يخفض اليوم من رفعه بالأمس . كالدولاب يرتفع وينخفض ، وصاحب الحاجات يتحمل المشاق ، وقد لا يظفر بحاجته .

وإلا يعذب معذبا ، أي أن كلا من (منجنونا ومعذبا) مفعول مطلق عامله المحذوف هو الخبر عن اسم ذات مبتدأ ، ويمكن أن يوجه على : وما الدهر إلا يجن جنونا بأهله ، ثم حذف (يجن) الذي هو خبر (ما) وأقام المصدر مقامه الذي هو (جنون) فبقي وما الدهر إلا جنون ، كما تقول : ما أنت إلا شربا ، تريد تشرب شربا وهذا مقيس[1] .

ولأجل الشرط الثاني الذي سبق توجيه القول فيه ، وجب الرفع بعد (بل ولكن) في نحو : ما زيد قائماً بل قاعد ، أو لكن قاعد ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، ولم يجز نصبه بالعطف على خبر (ما) المنصوب لأنه موجب أي : مثبت .

الثالث : ألا يتقدم الخبر على الاسم : أي : لا يتوسط الخبر بين الناسخ وبين اسمه ، كقولهم : (ما مسيء من أعتب) فـ (ما) نافية مهملة ، و (مسيء) خبر مقدم مرفوع بالضمة ، و (من) فاعله سد مسد الخبر وجملة (أعتب) صلة (من) أو صفتها .

ومن ذلك قول الشاعر :

وما خذل قومي فأخضع للعدا
ولكن إذا أدعوهم فهم هم[2]

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ ٠ ٥٩٢ - بتصرف .

(٢) البيت من الطويل . خذل : جمع خاذل ، اسم فاعل من خذلك إذا ترك نصرتك ومعونتك . أخضع : أذل وأستكين . يقول : ما تعودت من قومى التباطؤ عن نصرتي والوقوف بجانبي حتى أستكين للأعداء ، ولكن إذا دعوتهم هبوا لنصرتي ، ووجدت ما أعرفه فيهم من كمال الرجولة والمعاونة الصادقة .

والشاهد في قوله : (وما خذل قومي) حيث أعملت (ما) لتقدم خبرها وهو (خذل) على اسمها وهو (قومي) .

فأما قول الفرزدق في قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز :

فأصبحوا قـد أعـاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر[1]

والشاهد فيه إعمال (ما) مع تقدم خبرها وهو (مثل) على اسمها وهو (بشر) فقد وجه الجمهور فيه القول على النحو التالي :

١ ـ قال سيبويه ، هذا شاذ[2] .

٢ ـ ومنهم من قال : استعمل الفرزدق لغة غيره ، فغلط ؛ لأنه قاس النصب مع التقديم على النصب مع التأخير ، وهذا باطل ؛ لأنه لو قاس على لغة غيره لجازله القياس في لغته ، فيؤدي ذلك إلى فساد لغته .

٣ ـ وقال بعضهم : إنه نصب ضرورة لئلا يختلط المدح بالذم[3] .

٤ ـ ومنهم من قال : هو منصوب على الحال ، والخبر محذوف ، أو ما في الوجود بشر مثلهم[4] .

---

(١) البيت من البسيط . أصبحوا : أي : صاروا . أعاد : رد . نعمتهم : المراد البسطة في السلطان . يقول : أصبحت بنو أمية ـ وهم من قريش ـ وقد رد الله عليهم نعمة الخلافة وبسطة الملك ، فهم قريش المقدمون على سائر قبائل العرب ، حيث لا يماثلهم أحد من البشر ، لأنهم خير الخلق .

(٢) الكتاب ١ : ٢٩ .

(٣) هذا رأي الأعلم ـ حاشية الكتاب ١ : ٢٩ .

(٤) هذا رأي المازني والمبرد ـ انظر المقتضب ٣ : ١٩٢ ، وحاشية شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٢ .

وهذا باطل ، لأن معانى الحروف لا تعمل فى الفضلة . . إلى غير ذلك من توجيهات الجمهور .

الرابع : ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها : إلا إذا كان المعمول ظرفا أو جاراً ومجروراً ، كقول الشاعر :

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنـا

فما كل حين من توالى مواليا[1]

الشاهد فى قوله : (فما كل حين) حيث أعمل (ما) مع تقدم معمول الخبر وهو (كل حين) وسوغ ذلك ، لأن المعمول ظرف ، والظروف يتوسع فيها ما لم يتوسع فى غيرها .

ومن تقدم معمول خبرها ، وهو غير ظرف ، ولا جار ومجرور ، قول مزاحم بن الحارث العقيلى :

وقالوا تعرفها المنازل من منى

وما كل من وافى منى أنا عارف[2]

---

(١) البيت من الطويل . أهبة : التهيؤ للشىء والاستعداد له . حزم : التدبر والفحص عن الأمور . توالى : تصافى وتعاون . يقول : عليك بالحزم دائماً ، وإن كنت واثقاً من نفسك ومن أصدقائك آمناً كيد غيرك ، فليس كل صديق مأمون الجانب مخلصاً فى كل وقت .

(٢) البيت من الطويل . تعرفها : تطلب معرفتها . منى : هو مكان مبيت الحجاج وهو قريب من مكة افتقد الشاعر محبوبته فى الحج فسأل عنها ، فقالوا له : سل عنها فى منازل الحج من منى . فقال : ذلك لايجدى ، لأنى لا أعرف جميع من وفد إلى منى حتى أسأله عنها .

الشاهد في قوله : (فما كل) حيث أهمل عمل (ما) لتقدم معمول الخبر وهو (كل) على اسمها ، وليس المتقدم ظرفاً ولا جاراً ومجروراً .

ويجوز رفع (كل) وعندئذ تكون (ما) مهملة أيضاً ، أو عاملة ، ويكون (كل) اسمها ، وجملة (أنا عارف) في محل نصب خبرها ، والعائد محذوف أي : عارفه ، وعلى هذا التوجيه لا شاهد في البيت .

تنبيه : الذين أجازوا إعمال (ما) مع تقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً هم البصريون قياساً على (إن) - مشددة النون - التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً .

والذي منع هو أبو الحسن الأخفش ، فقد منع أن يقاس هذا على (إن) لأنها أقوى من (ما) وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه ، و (ما) ليست كذلك .

والصحيح ما أجازه البصريون بدليل قوله تبارك وتعالى : « فما منكم من أحد عنه حاجزين »[1] فـ (حاجزين) خبر (ما) وهو منصوب ، فثبت أنها حجازية ، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو (منكم)[2] .

• • •

إعمال (لا)

(لا) المعنية في هذا الموضع تسمى (لا النافية للوحدة) لأنها تدل على نفي الخبر عن فرد واحد ، إن كان اسمها مفرداً ، نحو : (لا طالب غائبا)

---

(١) الحاقة : ٤٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٥ .

ولا تدل على الجنس كله ، لأن ذلك سنوجه القول فيه مع (لا) النافية للجنس – إن شاء الله – .

وإن كان اسمها مثنى أو مجموعاً احتمل نفي الخبر عن المثنى وحده ، أو المجموع كذلك ، أو النفي عن كل فرد من أفراد الجنس ، فإذا أريد النص على نفي الجنس فهذا هو موضع الكلام عند (لا) النافية للجنس .

وإعمال (لا) عمل (ليس) قليل عند سيبويه وبعض الحجازيين ، ومنع الفراء عملها[1] ومعلوم أن التميميين لا يعملونها ، ويجعلونها لمجرد النفي وهو القياس كما أفصحت عن سبب ذلك في أول هذا الفصل .

شروط إعمالها :

وضع الحجازيون ومن وافقهم على إعمال (لا) عمل (ليس) أربعة شروط :

أحدها : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين : نحو : لا طالب راسبا .

وقد ذكر ابن الشجرى أنها أعملت في معرفة ، وأنشد للنابغة الجعدى :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا عن حبها متراخيا[2]

والشاهد في قوله : (لا أنا باغيا) حيث عملت (لا) عمل (ليس) في المعرفة فقوله : (أنا) وهو ضمير للمتكلم معرفة مبنى على السكون في محل رفع اسمها والخبر هو (باغيا) منصوب بالفتحة .

---

(١) حاشية الصبان ١ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ .

(٢) البيت من الطويل . يقول الشاعر : إن هذه المرأة قد حلت من قلبي أعظم منزل ، وأنا مصمم على عدم حب غيرها ، وأنه لن يحب غيرها .

ومن ثم أجاز بعضهم القياس عليه ، والصحيح أنه شاذ ، ويمكن تأويله على وجهين :

الأول : (أنا) مرفوع فعل مقدر ينصب (باغيا) على الحال ، أى : لاأرى باغيا . فـ (لا) نافية ، و (أرى) فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر وجوبا تقديره : (أنا) و(باغيا) حال منصوبة ، فحذف الفعل فى اللفظ وحده ، فظهر الضمير الذى هو نائب فاعل بعد أن كان مستترا .

وعلى ذلك يوجه إعراب قوله : (لا أنا باغيا) على أن (لا) نافية مهملة ، و (أنا) نائب فاعل لفعل محذوف ، تقديره : (أرى) و (باغيا) حال .

الثانى : تعرب (أنا) مبتدأ ، والخبر فعل مقدر بعد الضمير ، والفعل المقدر هو الناصب لـ (باغيا) على الحال ، والتقدير : لا أنا أرى باغيا .

فيوجه الإعراب على أن (لا) نافية ، و (أنا) مبتدأ ، وجملة (أرى) خبره ، و (باغيا) حال ، ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل . فقد استغنى بـ (باغيا) وهو معمول عن عامله وهو (أرى) المحذوف لأن المعمول دل على وجود العامل[1] .

الشرط الثانى : عدم تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو جار ومجرور ؛ أى : أنه إذا تقدم الظرف والجار والمجرور فيجوز الإعمال ، لما سبق بيانه فى (ما) .

---

(١) المنهل العذب ٤٢ .

الشرط الثانى : عدم تقدم معمول خبرها على اسمها ، وهو غير ظرف أو جار ومجرور ؛ أى أنه إذا تقدم الظرف والجار والمجرور فيجوز الإعمال ، لما سبق بيانه فى (ما) .

الثالث : بقاء نفى خبرها مع الترتيب الذى ذكر فى (ما) .

الرابع : ألا تكون (لا) نافية للجنس نصا .

هذا ، والغالب أن يكون خبرها محذوفاً ، حتى قيل : بلزوم ذلك ، ومنه قول (سعد بن مالك القيسى) :

من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح[1]

والشاهد فى قوله : (لا براح) حيث عملت (لا) عمل (ليس) وحذف خبرها ، وتقديره : (لى) وأما اسمها فهو (براح) أى : لا براح لى .

والصحيح جواز ذكر الخبر ، فمن المستوفى الشروط مع ذكر الخبر قول الشاعر :

تعز فلا شىء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا[2]

(١) البيت من مجزوء الكامل صد : أعرض وامتنع . الضمير فى (نيرانها) للحرب ، وقيس : جد الشاعر الأعلى . يقول : إذا كان من الناس من يعرض عن نيران الحرب ، فأنا شجاع لا أبرحها ، ولا أعرض عنها .

(٢) البيت من الطويل تعز : تسل وتصبر ، من العزاء ، وهو التصبر على المصائب وزر ملجأ . واقياً : حافظا . يقول : تسل وتصبر على ما يصيبك من الكوارث والمصائب فكل شىء إلى زوال ، وليس هناك ملجأ يقى الإنسان ويحفظه مما قضاه الله وقدره .

والشاهد في قوله : (فلا شيء ... باقيا) حيث عملت (لا) عمل (ليس) في نكرتين وهما (شيء) اسمها ، و (باقيا) خبرها ، وكذلك في عجز البيت في قوله (لا وزر ... واقيا) .

تنبيه : لم يذكر الشرط الأول الذي ذكر مع (ما) وهو زيادة (إن) لأن (إن) لا تزاد بعد (لا) أصلا .

* * *

إعمال (لات)

أصلها : (لات) أصلها (لا) ثم زيدت التاء لتأنيث اللفظ كالتاء في ربت وثمت ، وتاء (لات) مفتوحة دائما ، وتفيد مع ذلك توكيد النفي وتقويته .

ويرى بعض النحاة أنها كلمة واحدة معناها نفي الزمن الحالي عند الإطلاق.

عملها : يرى سيبويه وجمهور النحاة إعمال (لات) عمل (ليس) ووضعوا لهذا العمل ثلاثة شروط :

الأول : حذف أحد معموليها ، والأكثر حذف الاسم وبقاء الخبر ، والعكس قليل جداً .

الثاني : أن يكون معمولها نكرة .

الثالث : أن يكون المعمول ـ مع كونه نكرة ـ زمانا ، كلفظ (حين ـ وساعة ـ وأوان) .

ومن المستوفى للشروط قوله تعالى : « ولات حين مناص »(١) فـ (لا) نافية تعمل عمل (ليس) والتاء للتأنيث اللفظى ، أو (لات) كلها حرف نفى ، واسمها محذوف أى : ليس الحين أو الوقت (حين مناص) فـ (حين) خبر منصوب بالفتحة ، و (مناص) مضاف إليه .

فحذف اسمها هنا ، ورد على الكثير ، ومن حذف الخبر وهو قليل قراءة عيسى بن عمر فى الشواذ برفع (حين) أى : على أنه اسمها ، والخبر محذوف ، والتقدير : وليس حين فرار حينا لهم .

(ندم البغاة ولات ساعة مندم)(٢)

والشاهد فى قوله : (ولات ساعة مندم) حيث عملت (لات) عمل (ليس) فنصبت الخبر بعدها ، وهو (ساعة) ورفعت اسما محذوفا ، والتقدير :

ومنه أيضاً قول أبى زبيد المنذر بن حرملة الطائى :

طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء(٣)

والشاهد فى قوله : (ولات أوان) فقد عملت (لات) عمل (ليس) فرفعت الاسم المحذوف ، و (أوان) خبرها مبنى فى محل نصب لحذف المضاف إليه والتقدير : ليس الأوان أوان صلح ، فحذف المضاف إليه وهو (صلح) ونوى فبنى (أوان) كما يبنى (قبل وبعد) عند حذف المضاف إليه ، وبناؤه على الكسر لشبهه بنزال .

---

(١) ص : ٣

(٢) هو من الكامل ، ومعناه : ندم الظالمون ، وليس الوقت وقت ندم .

(٣) البيت من الخفيف يقول : طلبوا منا الصلح ، وليس الوقت وقت صلح ، وقد أجبنا طلبهم .

فإذا انتقض شرط وجود الزمان بعد (لات) بطل عملها ، وما بعدها يعرب على أنه فاعل لفعل محذوف ، وذلك كقول الشمردل الليثي :

لهفي عليك للهفة من خائف
يبغي جوارك حين لات مجير

والشاهد في قوله : (لات مجير) حيث أهمل (لات) لعدم دخولها على الزمان ، و (مجير) يمكن أن يعرب مبتدأ ، خبره الجار والمجرور المقدر قبله ، أو يكون فاعلا لفعل محذوف ، والتقدير على الوجهين : حين لات له مجير ، أو يحصل له مجير .

حكم (لات) الواقع بعدها (هنا) :

للنحاة في (لات) الواقع بعد هنا مذهبان :

أحدهما : أن (لات) تعد مهملة لا اسم لها ولا خبر ، و (هنا) في موضع نصب على الظرفية ، لأنه اسم إشارة إلى المكان ، وهو متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والمبتدأ المؤخر ، هو المصدر المؤول من (أن) محذوفة قبل (حنت) في موضع الشاهد الذي سنذكره بعد التوجيه ، وتأويله (حنين) والتقدير : ولات هنالك حنين .

والثاني : أن يكون (هنا) اسم (لات) وجملة (حنت) خبرها على حذف مضاف ، والتقدير : وليس الوقت وقت حنين ، وهذا الوجه ضعيف ، لأنه يؤدي إلى إخراج (هنا) عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف ،

وفيه أيضاً إعمال (لات) في معرفة ، والصحيح أنها لا تعمل إلا في نكرة .

والشاهد الذي جرى عليه توجيه القول في المذهبين على ماسبق إيضاحه هو قول الشاعر :

حنت نوار ولات هنا حنت

وبدا الذي كانت نوار أجنت

* * *

إعمال (إن)

تستعمل (إن) لنفي الزمان الحالي عند الإطلاق ، وهي لغة أهل العالية .

وقد أجاز الكسائي وأكثر الكوفيين ، وطائفة من البصريين إعمال (إن) عمل (ليس) ومنع العمل جمهور البصريين .

والصحيح إعمالها ، لأن الإعمال صح نثراً ونظماً[1] .

فمن النثر قولهم : (إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) فأحد : اسم (إن) و (خيرا) خبرها منصوب بالفتحة .

وقد جعل ابن جني من ذلك قراءة سعيد بن جبير : « إن الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم »[2] على أن (إن) نافية ، رفعت (الذين) ونصبت (عباداً) على أنه خبرها .

ومن النظم ما أنشده الكسائي .

(١) انظر حاشية الصبان عن شرح الأشموني ١ : ١ : ٢٥٥ .
(٢) الأعراف : ١٩٤ .

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين[١]

والشاهد فى قوله : (إن هو مستوليا) حيث عملت (إن) النافية عمل (ليس) فرفعت الاسم (هو) ونصبت الخبر (مستوليا) .

ومنه أيضاً قول الشاعر :

إن المـــرء ميتاً بانقضاء حيـاته
ولـكن بأن يبغى عليه فيخذلا[٢]

والشاهد فى قوله . (إن المرء ميتا) حيث عمل فيه (إن) عمل (ليس) فرفع (المرء) اسمها ، ونصب (ميتا) خبرها .

تنبيـه : من الملاحظ أن النحاة لم يشترطوا فى معموليها أن يكونا نـكرتين ، بدليل أن اسمها جاء معرفة فى جميع الشواهد السابقة إلا المثال الأول ، فقـــد جاء نـكرة ، وفى ذلك تجويز أن يكون أحد معموليها معرفة أو نـكرة .

● ● ●

حكم زيادة الباء جارة لخبر (ما) وغيرها

تزاد الباء جارة لخبر (ما) وغيرها من الحروف وبعض النواسخ كثيرا ، وقليلا ، ونادرا .

---

(١) البيت من الوافر .

(٢) البيت من الطويل . يقول : ليس المرء ميتا بانقضاء حياته ، ولـكن إنما يموت إذا بغي عليه فيخذل عن النصر والعون .

فتزاد كثيرا في خبر (ما، وليس) قال تعالى: «وما ربك بظلام العبيد»[1] «أليس الله بكاف عبده»[2] فالباء زائدة جارة لخبر كل من (ما وليس) وهو (بظلام) و (بكاف)، ومن ذلك قوله تعالى: «أليس الله بأحكم الحاكمين»[3] «أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى»[4].

وتزاد قليلا: بعد (لا) وبعد (كان) المنفية، وبقية النواسخ المنفية.

فبعد (لا) النافية العاملة عمل (ليس) قول سواد بن قارب السدوسي الصحابي — رضي الله عنه —.

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة

بمغن فتيلا عن سواد بن قارب[5]

والشاهد في قوله: (لا ذو شفاعة بمغن) حيث جاءت (لا) بمعنى (ليس) ودخلت الباء الزائدة في خبرها، كما تدخل في خبر (ليس).

ومثال (لا) النافية للجنس العاملة عمل (إن) فكقولهم: (لا خير بخير بعده النار).

وبعد (كان) المنفية، مثل قول الشنفرى الأزدي عمرو بن وراق؛ وقيل: ثابت بن أوس الإزدي:

---

(١) فصلت: ٤٦.

(٢) الزمر: ٣٦.

(٣) التين: ٨.

(٤) القيامة: ٤٠.

(٥) البيت من الطويل. يقول الشاعر: أطلب منك الشفاعة يارسول الله يوم لا يغني الشفعاء غيرك مقدار الفتيل الذي يكون في شق نواة البلح.

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القـوم أعجل[1]

والشاهد فى قوله : (لم أكن بأعجلهم) فقد زيدت الباء فى قوله : (بأعجلهم) وهو خبر لمضارع كان المنفى بـ (لم) وهذا قليل .

وبعد (يجد) المنفى بلم ، وهو من أخوات (ظن) يقول دريد بن الصمة القشيرى ، يرث أخاه :

دعانى أخى والخيــل بينى وبينـه

فلمـا دعـانى لم يجـدنى بقعدد[2]

والشاهد فى قوله : (لم يجدنى بقعدد) حيث زيدت الباء فى المفعول الثانى ليجد ، المنفى بلم ، وهو من أخوات (ظن) وأصله الخبر .

ومثل هذا التوجيه يقال فى كل ناسخ منفى .

وتزاد نادرا : فى خبر (إن ـ ولكن ـ وليت) .

ففى خبر (إن) ـ مكسورة الهمزة ـ كقول امرىء القيس الكندى :

---

(١) البيت من الطويل . بأعجلهم ، أى : بعجلهم ، فهو صفة مشبهه لا أفعل تفضيل . أجشع : الجشع : شدة الحرص على الطعام . يقول : إن تعجل القوم فى قسمة الغنائم فأنا لا أتعجل ، لأن المعجل شديد الحرص ، وأنا لست كذلك .

(٢) البيت من الطويل . دعانى : استعان بى لأغيثه . بقعدد . القعدد : الجبان الدنىء القاعد عن المكارم . يقول : استصرخنى أخى وطلب معونتى فى الحرب ، وقد حالت خيل الأعداء بيننا فأجبته ولم أجبن .

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فإنك ممـا أحـدثت بالمجرب[1]

والشاهد في قوله : (فإنك ... بالمجرب) حيث زيدت الباء في خبر (إن) وذلك على سبيل الندرة .

وفي خبر (لـكن) ما أنشده أبو على الفارسي ، ولم ينسبه لأحد :

ولـكن أجـرا لو فعلت بهـين
وهل ينـكر المعروف في الناس والأجر[2]

والشاهد في قوله : (ولـكن ... بهين) حيث زيدت الباء في خبر (لـكن) وهو (بهين) .

وفي خبر (ليت) كقول الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت
ألا ليت ذا العيش اللـذيذ بدائم[3]

---

(١) البيت من الطويل . تنأ عنها : تبتعد . الحقب جمع حقب وهي السنون ، يقول : إن تبتعد عن هذه المرأة - وهي أم جندب المذكورة في بيت سابق - مدة فستحدث حوادث أنت تعرفها وقد جربتها .

(٢) البيت من الطويل . هين : سهل . يقول : إن عمل المعروف والجزاء عليه سهل لمن أراده والناس لا ينكرون على صانع المعروف عمله ، ولن يضيع أجره عند الله تعالى .

(٣) البيت من الطويل . اقلولى عليها : انكمش على الأتان بعد انتهاء شهوته ، قيل : ارتفع . أقردت : سكنت وخضعت . يقول : الكلبي إذا قضى مآربه من الأتان وسكنت له تمني دوام هذا العيش اللذيذ والمتعة المحبوبة .

والشاهد في قوله : (ألا ليت . . . بدائم) حيث زيدت الباء في خبر (ليت) وهو (بدائم) نادرا .

هذا ، وإنما زيدت الباء في خبر (أن) مفتوحة الهمزة - في قوله تعالى : « أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر »[1] فالخبر هو قوله : (بقادر) وزيدت فيه الباء لأن قوله : (أو لم يروا أن الله) في معنى : (أو ليس الله) .

حكم زيادة (من) في اسم (ما)

يجوز زيادة (من) في اسم (ما) إذا كان نكرة ، نحو : (ما من أحد قائما) على أن (ما) حجازية ، و (قائم) على أنها تميمية[2] .

حكم المعطوف على اسم أو خبر (ما)

إذا عطفت في هذا الباب فلا يخلو أن تعطف على الاسم ، أو على الخبر ، أو على الاسم معا .

فإن عطفت على الخبر ، فلا يخلو أن يكون مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ، فإن كان مرفوعا فعلى اللفظ ، وإن كان منصوبا فلا يخلو أن يكون حرف العطف موجبا للخبر أو لا يكون ، وإن كان مجرورا ، فلا يخلو أن يكون حرف العطف يقتضي الإيجاب أو لا يقتضيه ، هذا مجمل القول وإليك تفصيله :

أولا : العطف على الاسم : إن عطفت على اسم (رفعت) ، نحو : (ما زيد قائما ولا عمرو) .

---

(١) الأحقاف : ٣٣ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٦ .

ثانيا : العطف على الخبر : معلوم أن خبر (ما) حكمه النصب ، فحكم المعطوف عليه يتوقف على نوع العاطف ، ذلك لأن حرف العطف فى هذا الباب على نوعين - نوع يجعل المعطوف به موجبا وهو (بل ، ولكن) ونوع ليس كذلك وهو (الواو ، والفاء) .

فإن كان العاطف موجبا للخبر رفعت المعطوف ، كقولك : (ما زيد قائما بل قاعد) فالرفع هنا واجب لكون المعطوف فى الحقيقة خبر المبتدإ مقدر ، وسمى معطوفا من باب المجاز ، لأنه فى صورة المعطوف .

ومن المؤكد لدينا أن (بل ولكن) حرفا ابتداء ، ومن ثم فلا يجوز النصب عطفا على خبر (ما) لأن المعطوف موجب ، أى : مثبت ، (وما) لا تعمل فى الموجب ، والعطف على نية تكرير العامل كما هو معلوم . فإذا قلت : ما خالد راسبا بل ناجح ، وما بكر مهزوما لكن منتصر ، فيكون التقدير : بل هو ناجح ، ولكن هو منتصر ، لأن ما بعد (بل ولكن) ليس بمنفى ، ومن المعلوم أن خبر (ما) لا يكون إلا منفيا .

أما إذا كان العطف بحرف لا يوجب ، أى : بحرف من النوع الثانى كقولك : (ما خالد قائما ولا قاعدا ، ولا قاعد) ففى مثل هذا يجوز النصب أو الرفع ، والنصب أرجح .

وحكى سيبويه الخفض على توهم الجر بالباء ، فتقول : (ولا قاعد) بالجر ولكن ذلك قبيح .

وأما إن كان الخبر مخفوضا ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب رفعت المعطوف نحو : (ما زيد بقائم بل قاعد) - برفع قاعد - ولا يجوز خفضه ،

لأنك لو خفضته كان على نية الباء ، أى : بل بقاعد ، والباء لا تزاد إلا فى الواجب بقياس .

وإن كان العاطف لا يقتضى الايجاب ، جاز الخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع إن قدرت (ما) حجازية ، والرفع على الموضع إن قدرتها تميمية .

ثالثا : العطف على الاسم والخبر معا : فى هذه الحالة لا يخلو الخبر أن يكون مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مخفوضا .

فإن كان الخبر مرفوعا رفعت نحو : (ما خالد قائم ولا بكر قاعد) .

وإن كان منصوبا ، فإن كان حرف العطف يقتضى الإيجاب رفعت نحو : (ما خالد خارجا بل نائم) وإن لم يقتضي الايجاب فحكمه حكم ما عطف عليه ، نحو : (ما زيد قائما ولا بكر خارجا) .

وان كان الخبر مخفوضا، فإن كان العاطف موجبا رفعت المعطوف ، نحو : ما زيد بقائم بل عمرو خارج ، وإن لم يكن موجبا ، فالعطف على اللفظ أو الموضع على التوجيه السابق آنفا .

والله تعالى أعلم

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٥٩٦ - بتصرف .

الأسئلة والتطبيقات

س١ - الحروف نوعان - مختصة وغير مختصة ، اذكر الفرق بينهما فى جانب العمل وعدمه ، مع التمثيل والتوجيه .

س٢ - ما الفرق بين (ما) الحجازية والتميمية ؟ وما شروط إعمالها عمل (ليس) ؟ وما السبب فى إعمالها عند من أعملها ؟ مثل ووجه القول .

س٣ - أفصح عن موضع الشاهد مع الإعراب والتوجيه فى كل مما يأتى .

(أ) قال الله تعالى : « وما أمرنا إلا واحدة » « فما منكم من أحد عنه حاجزين » .

(ب) قال الشاعر :

بنى غدانة ما إن أنتم ذهب ... ولا صريف ولكن أنتم الخزف

وما خذل قومى فأخضع للعدا ... ولكن إذا أدعوهم فهم هم

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر

س٤ - ما الذى تنفيه (لا) العاملة عمل (ليس) ؟ وما شروط إعمالها ؟ وضح ذلك مع التمثيل ، ثم أفصح عن موضع الشاهد مع التوجيه والتخريج على الوجه الصحيح فى قول الشاعر :

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سـواها ولا عن حبها متراخيا

س٥ - ما معنى (لات) ؟ وما شروط عملها عمل (ليس) ؟ وضح ذلك مع التمثيل ، ثم وجه موضع الشاهد فى كل مما يأتى :

طلبوا صلحنا ولات أوان   فأجبنا أن ليس حين بقاء

لهفي عليك للهفة من خائف   يبغي جوارك حين لات مجير

س٦ — للنحاة في حكم (لات) الواقع بعد (هنا) مذهبان — اذكرهما مع ذكر الشاهد على ذلك وتوجيه القول فيه.

س٧ — في أي الأزمان تستعمل (إن) النافية ؟ وما رأي النحاة في إعمالها عمل (ليس) وجه القول بالتمثيل .

س٨ — فصل القول في حكم المعطوف على خبر (ما) مع التمثيل والتوجيه.

س٩ — فصل القول في حكم زيادة الباء جارة خبر (ما) مع ذكر أدلة تفصح بها عن قولك .

س١٠ — أعرب ما تحته خط فيما يأتي مع الإشارة إلى موضع الشاهد فيها :

(ا) قال الله تعالى : « وما ربك بظلام للعبيد » « أليس الله بأحكم الحاكمين » « إن الذين يدعون من دون الله عبادا أمثالكم » « ولات حين مناص » « وما محمد إلا رسول » .

(ب) قال الشاعر :

وقالوا تعرفها المنازل من منى   وما كل من وافى منى أنا عارف

وحلت سواد القلب أنا باغيا   سواها ولا عن حبها متراخيا

تعز فلا شيء على الأرض باقيا   ولا وزر مما قضى الله واقيا

طلبوا صلحنا ولات أوان   فأجبنا أن ليس حين بقاء

إن هو مستوليا على أحد   إلا على أضعف المجانين

س١١ ـ بماذا يستشهد بكل مما يأتى فى باب (ما) وأخواتها ؟ أفصح عن الشاهد وأعربه .

(ا) قال تعالى : « وما الله بغافل عما يعمل الظالمون » « أليس الله بعزيز ذى انتقام » « وما أنت إلا نذير » .

(ب) قال بعض العرب : (إن خيرا من أحد إلا بالعافية) (ما مسىء من أعتب) (ما زيد قائما بل قاعد) (ما زيد بقائم بل قاعد) .

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبغى مرتع مبتغيه وخيم

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

أنكرتها بعد أعوام مضين لها لا الدار دارا ولا الجيران جيرانا

أقصر فؤادى فما الذكرى بنافعة ولا بشافعة فى رد ما كانا

ليس الطموح إلى المجهول من سعة ولا السمو إلى حق بمكروه

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن

بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

س١٢ ـ فى البيت الآتى وجوه فى الإعراب ، واستشهاد فى هذا الباب بين ما فيه :

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار أجنت

سدد الله القول ورزقنا الإخلاص

الفصل الرابع

(ظن) وأخواتها

أطلق بعض النحويين على هذا الفصل أنه (باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدإ والخبر فتنصبهما مفعولين) .

وإن كان هذا لم يكن على إطلاقه ، بل يكون بحسب الغالب ، لأنه لا يرد منه نحو : حسبت محمدا عليا ، وصيرت الطين خزفا ، مما ليس أصله المبتدأ والخبر ، وإن كان بعضهم قد أوله ـ وكذلك قد يتأخر الفاعل ، ويتقدم المبتدأ والخبر عليه ، وقد يتقدمان على العامل إن كانا مما يلزمان التصدير .

فالتراكيب التى تدخل عليها (ظن وأخواتها) تعد جملا فعلية ؛ لأن التراكيب تصدرت بأفعال فالشكل العام يقضى بفعليتها ، وبخاصة بعد أن حولت المبتدإ والخبر إلى مفعولين فصارا فضلتين .

ومع ذلك ذكرت هذا الفصل فى موضعه من هذا الكتاب ، وعددت هذه الأفعال من العوامل التى لها أثرها الفعال فى الجملة الإسمية وأن هذا موضعها للأسباب الآتية .

١ — أن هذه الأفعال ترتبط تماما بالمبتدإ والخبر .

٢ — أنها أفعال ناسخة وتؤدى معان ذات دلالة فى المبتدإ والخبر .

٣ — أنها تغير الحالة الإعرابية المبتدإ والخبر ، فبعد أن كانا مرفوعين يصبحان منصوبين .

إذن فهذه الأفعال تعد من نواسخ الإعراب فى الجملة الإسمية ، ومن ثم وضعتها فى هذا الموضع .

خصائصها بين الأفعال الناسخة الأخرى :

اختصت هـذه الأفعال عن نظائرها من الأفعال الأخرى الناسخة مثل (كان وأخواتها) و (كاد وأخواتها) بثلاثة أمور[1] :

الأول : أنها أفعال تدور حول معان قلبية ، أى . من عمل القلب كاليقين والرجحان والظن ، أو التصيير ، وهو الانتقال من حال إلى حال .

الثانى : أنها تدخل على الجملة الاسمية ، ومعها فاعلها ، ومن أجل هذا تحول المبتدأ والخبر إلى مفعولين لها .

الثالث : أن تأثيرها في المبتدأ والخبر قد يلغى أو يعلق ، كما سنفصح عن ذلك فى موضعه من هذا الفصل .

أخوات ظن هى : (وجد - ألفى - تعلم - بصيغة الأمر - درى - جعل - حجا - عد - بتشديد الدال - زعم - هب - بصيغة الأمر - رأى - علم - ظن - خال - حسب) .

عمل هذه الأفعال : ظن وأخواتها بمعانيها المستوفية للشروط التى ستفصل القول فيها ، تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين لها ، المبتدأ هو المفعول الأول ، والخبر هو المفعول الثانى .

تقول : (علمت القائد منتصرا) فـ (علمت) فعل وفاعل ، و (القائد) مفعول أول أصله المبتدأ ، و (منتصرا) مفعول ثان أصله الخبر ، وكلاهما منصوبان بالفتحة الظاهرة .

---

(١) النحو الوضيف : ١٦٨٠ - بتصرف .

تقسيم هذه الأفعال من جهة المعنى

تنقسم هـــذه الأفعال من حيث الدلالة على معناها إلى قسمين رئيسين هما :

١ ـ أفعال القلوب . ٢ ـ أفعال التصيير .

أولا : أفعال القلوب :

سميت بذلك ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب متصلة به ، وهى المعانى التى تتردد فى النفس ، وتعرف بالأمـــور النفسية ، كالفرح ، والحزن ، والفهم والذكاء . . . إلخ .

وسماها بعضهم "الأمور القلبية" لاعتقادهم أن مركزها القلب هنا ، ومما يجب أن نجعله على ذكر منا أنه ليس كل قلبي ينصب المفعولين ، بل القلبي ثلاثة أقسام ـ

(١) ما لا يتعدى بنفسه ، نحو : فكر ، وتفكر ، وحزن ، وجبن .

(ب) ما يتعدى لواحد ، نحو : عرف ـ بالتخفيف ـ وفهم ، وخاف ، وكره وأحب .

(حـ) ما يتعدى لاثنين ، وهو المقصود فى هذا الباب ؛ لأن المفعول الثانى هو الذى تتحقق به الفائدة ، حيث إنه هو الخبر فى الأصل ، وتنقسم أفعال هذا القسم إلى أربعة أقسام .

القسم الأول : ما يفيد فى الخبر يقينا : أي : أن المتكلم يعتقده اعتقادا جازما ، وأفعاله أربعة .

١ ـ (وجد) : كقولة تعالى : « وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين »[١] ومصدرها الوجود ، فإن كان بمعنى (أصاب) تعدى إلى واحد ، مصدره الوجدان ، وإن كان بمعنى استغنى أو حزن فهو لازم .

ومن ذلك قوله تعالى : « تجدوه عند الله هو خيرا وأعظم أجرا »[٢] . فالهاء المتصلة بـ (تجد) مفعوله الأول ، و (خيرا) مفعوله الثانى ، و (هو) ضمير فصل لا محل له .

٢ ـ (ألفى) : قال تعالى : « إنهم ألفوا آباءهم ضالين »[٣] فالمفعولان هما : (آباءهم .. وضالين) الأول منصوب بالفتحة ؛ لأنه جمع تكسير ، والثانى منصوب بالياء ، لأنه جمع مذكر سالم .

٣ ـ (تعلم) بمعنى (اعلم) : كقول زياد بن سيار بن عمرو بن جابر :

تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر[٤]

والشاهد فى قوله : (تعلم شفاء النفس قهر) حيث جاء فيه (تعلم) بمعنى (اعلم) فنصب المفعولين وهما (شفاء وقهر) .

والأكثر وقوع هذا الفعل على (أن) وصلتها ، والمراد بصلتها المسند

---

(١) الأعراف : ١٠٢ .

(٢) المزمل : ٢٠ . (٣) الصافات : ٦٩ .

(٤) البيت من الطويل : تعلم : فعل أمر بمعنى أعلم . شفاء النفس : قضاء مطالبها . بلطف : برفق ولين . التحيل : أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء يقول إن ما يريح النفس هو الظفر بالعدو ، فعليك أن تبذل جهدك مع الترفق بالحيل والخداع لتصل إلى ما تحب .

والمسند إليه وحينئذ تسد (أن) ومعمولاها مسد المفعولين ، ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى المازني :

فقلت تعلم أن للصيد غرة   وإلا تضيعها فإنك قاتله[1]

والشاهد في قوله : (تعلم أن للصيد غرة) حيث استعمل (تعلم) بمعنى (اعلم) وقد عداها إلى المفعولين بـ (أن) المؤكدة ، وسدت (أن) ومعمولاها مسد المفعولين ، وهذا هو الكثير في استعمالها ، والشواهد على ذلك كثيرة .

٤ - (درى) كقول الشاعر :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط

فإن اغتباطا بالوفاء حميد[2]

والشاهد في قوله : (دريت الوفي) حيث نصب الفعل (درى) مفعولين بنفسه ، المفعول الأول وهو التاء الواقعة نائب فاعل ، والثاني (الوفي) وهذا قليل - وهو تعدية بنفسه - والكثير أن يتعدى هذا الفعل بالباء ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى بنفسه كقوله تعالى : « ولا أدراكم به »[3] أي :

---

(١) البيت من الطويل . تعلم : أعلم ، غرة : غفلة ، تضيعها : الضمير عائد على الفرصة التي تتيحها الغفلة . يقول : أعلم وتيقن ياصاحبي : أن للصيد أوقات يهدأ فيها ويستريح ، وتعتريه غفلة ، فاذا انتهزت هذه الفرصة وصوبت أصابت سهامك

(٢) البيت من الطويل : دريت - بضم الدال - فعل ماض مبني للمجهول من دوى بمعنى علم ، فاغتبط : أمر من الغبطة ، وهى تمنى مثل ما للغير من غير تمنى زواله عنه . العهد : إما فاعل بالوفي ، أو مضاف إليه ، أو منصوب على التشبيه بالمفعول به - يقول : تيقن الناس وعلموا علما لاشك فيه ياعروة ، أنك وفي بالعهد ، ولا تنقضه ، فتمن تغبطك على هذه الصفة المحمودة .

(٣) يونس : ١٦

إن دخلت عليه همزة التعدية تعدى بها لواحد بنفسه ، والثانى بالواو كما هو واضح فى الآية سالفة الذكر .

القسم الثانى : ما يفيد فى الخبر رجحانا :

والمراد بالرجحان أو الظن : ما ينشأ من تغلب أحد الدليلين المتعارضين فى أمر على الآخر ، بحيث يصير أقرب إلى اليقين منه إلى الشك . وأفعال هذا القسم خمسة هى :

١ - (جعل) التى بمعنى (اعتقد) فإن كانت بمعنى (أوجد) تعدت لواحد كقوله : « وجعل الظلمات والنور »[1] « وجعلنا من الماء كل شىء حى » أو بمعنى (أوجب وفرض) فعدت إلى بنفسها .

وإلى الثانى : بحرف الجر ، كما تقول : جعلت للمجد مكافأة سخية .

وإن كانت بمعنى (أنشأ) عملت عمل (كاد) نحو : جعل المعلم يشرح الدرس .

أما (جعل) التى من هذا الباب بمعنى (اعتقد) فكقوله تعالى : « وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا »[2] فـ (الملائكة) مفعول أول و (إناثا) مفعولان .

٢ - (حجا) بمعنى (ظن) فان كانت بمعنى غلب فى المحاجة والجدل ، أو بمعنى (قصد) أو (رد) تعدت إلى واحد ، وإن كانت بمعنى (أقام) فهى لازمة تقول : حجوت بالمنزل مدة طويلة ، أى : أقمت .

---

(١) الأنعام : ١

(٢) الزخرف : ١٩

أما التي من هذا الباب بمعنى (ظن) فكقول تميم بن مقبل ، كما نسبه بعض النحاة ، وقيل : لغيره :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة

حتى ألمت بنا يوما ملمات[1]

والشاهد في قوله : (أحجو أبا عمرو أخا) حيث استعمل المضارع من (حجا) بمعنى (ظن) فنصب مفعولين هما : (أبا عمرو أخا) أصلهما المبتدأ والخبر .

ومما تجدر الإشارة إليه أن العيني قرر في تعليقه على هذا الشاهد أنه لم يذكر أحـــد من النحاة أن (حجا يحجو) يتعـــدى إلى مفعولين إلا ابن مالك[2] .

٣ ـ (عد) ـ بتشديد الدال ـ بمعنى الرجحان والظن ـ فإن كانت بمعنى (حسب) تعدت لواحد ، نحو : عددت النقود ، أي : أحصيتها وحسبتها .

وأما ما استعمل بمعنى الظن فكقول النعمان بن بشير الأنصاري :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى

ولكنما المولى شريكك في العدم[3]

---

(١) البيت من البسيط ، أحجو : أظن . ألمت : نزلت . الملمات : جمع ملمة ، وهي النازلة من نوازل الدهر . يقول : كان يغلب على الظن الثقة في أبي عمرو حتى وقعت أحداث أظهرت حقيقته .

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ : ٢٣

(٣) البيت من الطويل ـ لا تعدد : لا تظن . المولى : المراد هنا : الصاحب الناصر العدم : الفقر . يقول : لا تظن الصاحب الخاص هو الذي يقاسمك المودة

والشاهد فى قوله : (فلا تعدد المولى شريكك) حيث استعمل (تعدد) من (عد) بمعنى (ظن) ونصب بها مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهما : (المولى شريكك) .

٤ ـ (هب) : فعل ملازم لصيغة الأمر ، بمعنى (ظن) ولا يستعمل منه ماض ولا مضارع بهذا المعنى ، ويندر دخولها على (أن) ومعموليها كقولهم : (هب أنى فعلت كذا) فالمصدر المسكون من (أن) ومعموليها سد مسد المفعولين .

وكذلك (هب) من الهبة ـ وهى التفضل على الموهوب له ـ يتعدى لمفعولين ، نحو : هب خالدا مالك .

أما (هب) من الهيبة فيتعدى لواحد ، نحو : هب والدك

وأما التى بمعنى (ظن) فى هذا الباب فكقول عبد الله بن همام السلولى :

فقلت أجرنى أبا مالك وإلا فهبنى امرأ هالكا[1]

والشاهد فى قوله : (فهبنى امرأ هالكا) حيث استعمل (هب) بمعنى ظن ، فنصب به مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وهما (امرأ هالكا) .

٥ ـ (زعم) : بمعنى الرجحان ، وتأتى بمعنى الاعتقاد ، وتستعمل للشك غالبا ، ومقصدها الزعم : قال السيرافى : الزعم قول مقرون باعتقاد صح أم لا .

= والإخاء فى حال يسارك وغناك ، بل هو الذى يصاحبك فى حال فقرك ، إذا تألب الزمان عليك .

(١) البيت من المتقارب ــ أجرنى : أغثنى واحمنى ، أى : اتخذنى لك جارا هبنى : أحسبنى وظننى ــ يقول : أغثنى ودافع عنى يا أبا مالك ، وأمنى من أعدائى ، وإن لم تفعل فظن أنى هالك لا محالة .

وقال الجرجاني : زعم . هو قول مع علم . وقال ابن الأنباري : إنه يستعمل في القول من غير صحة[1] .

فإن كانت بمعنى (كفل) أو (رأس وساد) تعدت لواحد بنفسها أو بحرف الجر ، ومصدرها الزعامة في القول أو الخبر غير الصحيح ، كأن تقول : زعم فلان كذا ، أي : قال أو أخبر خبرا غير صحيح .

وأما ما استعملت في هذا الباب فكقول أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس :

زعمتني شيخا ولست بشيخ   إنما الشيخ من يدب دبيبا[2]

والشاهد في قوله : (زعمتني شيخا) استعمل (زعم) بمعنى ظن فنصب به مفعولين هما : ياء المتكلم مفعول أول ، و (شيخا) مفعول ثان .

تنبيه : الأكثر أن تتعدى (زعم) إلى (أن) وصلتها ، كقوله تعالى : « زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا »[3] والشواهد على ذلك كثيرة .

القسم الثالث : ما تردد للأمرين ــ اليقين والرجحان ، والغالب أن يكون لليقين ، والقرينة هي التي تعين المراد :

ويضم هذا القسم فعلين ــ

١ ــ (رأى) وهي تأتي بمعنى (علم) كثيرا ، وبمعنى (ظن) قليلا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ : ٢٢

(٢) البيت من الخفيف ــ الشيخ : هو الذي ظهر عليه الضعف والشيب ، وجمع أشياخ وشيوخ ــ يدب دبيبا : يمشي مشيا وئيدا . يقول : ظنت هذه المرأة حين رأت الشيب برأسي ، أني أصبحت شيخا ضعيفا ، وهي مخطئة ؛ ذلك لأن الشيخ هو من يسير رويدا ، وأنا لست كذلك .

(٣) التغابن : ٧

كقوله تعالى : «إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً »[1] فقد اجتمع فى هذه الآية المعنيان والتقدير : يظنون البعث ممتنعاً ، ونعلمه واقعاً لا محالة ، فالأول الرجحان ، والثانية اليقين ، والمفعولان لكل منهما ظاهر .

وقد ألحق البصريون (رأى) الحلمية – بضم الحاء – التى تتحدث عن رؤيا النائم فى نومه ، برأى العلمية فى التعدى لمفعولين ، واحتجوا على ذلك بقول عروة بن أحمد :

أراهم رفقتى حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا[2]

إذا أنا كالذى يجرى لورد إلى آل فلم يدرك بلالا

والشاهد فى قوله : (أراهم رفقتى) حيث استعمل (رأى) الحلمية ، ونصب بها مفعولين ، الأول الضمير (هم) والثانى : (رفقتى) .

ويرى ابن مالك والحريرى أنه خاص بها .

والبصرية مصدرها (الرؤية) .

ويرى ابن هشام أن الرؤيا تأتى مصدرا لرأى البصرية ، لقوله تعالى : «وما جعلنا الرؤيا التى أريناك إلا فتنة للناس »[3] حيث فسرها ابن عباس أنها رؤيا عين .

---

(١) المعارج : ٦

(٢) البيت من الوافر – تجافى الليل وانخزل : كناية عن الظهور وبيان الغامض من أمر هؤلاء الناس الذين ذكرهم فى بيت قبل هذين البيتين . وبلال : على وزن كتاب ، وهو ما تبل به حلقك ، الشاعر يحكى رؤيا فى منامه ، فيتهكم بهذه الصداقة الكاذبة لهؤلاء ، وأنه حلم ليل يكشفه ضوء النهار ، وعند ذلك يتبين أنها مجرد سراب يخدع ولا يجد الظمآن معه بللا .

(٣) الإسراء : ٦٠

والذي دفع النحويين أن يلحقوا (رأى) الحلمية ، بـ (رأى) البصرية هو التشابه بينهما ، لأن لكل منهما إدراكا بالحس الباطن .

٢ ـ (علم) تستعمل بمعنى (تيقن) وبمعنى (ظن) قليلا ـ أو (علم) بمعنى (عرف) فتتعدى لنصب مفعول واحد ، ويكون مصدرها (العلم) بمعنى العرفان تقول : علمت الخبر ، أي : عرفته ، ومن ذلك قوله تعالى « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا »[1] أي : لا تعرفون ، و (شيئا) مفعوله .

وأما (علم) بمعنى تيقن واعتقد فكقوله تعالى : « فاعلم أنه لا إله إلا الله »[2] فأن واسمها وخبرها في الآية سدت مسد مفعول (أعلم) .

وقوله تعالى : « فإن علمتموهن مؤمنات »[3] فعلم هنا بمعنى (ظن) والضمير (هن) مفعولها الأول ، و(مؤمنات) المفعول الثاني .

القسم الرابع : ما يرد لليقين والرجحان ، والغالب كونه للرجحان : وهو ثلاثة أفعال :

١ ـ (ظن) التي تستعمل بمعنى الرجحان كثيرا ، أو اليقين قليلا . فإن كانت (ظن) بمعنى (اتهم) تعدت لواحد ، نحو : اختفت النقود فظننت الخادم ، أي : اتهمته ، ويكون مصدرها (الظن) بمعنى الاتهام ، ومن ذلك قوله تعالى « وما هو على الغيب بظنين »[4] ـ على قراءة الظاء ـ أي : بمتهم .

---

(١) النحل : ١٧٨ (٢) محمد : ١٩

(٣) الممتحنة : ١٠ (٤) التكوير : ٢٤

وأما التى تنصب مفعولين فى هذا الباب فكقول الشاعر :

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا

فعردت فيمن كان عنها معردا[1]

والشاهد فى قوله : (ظننتك . . . صاليا) فقد استعمل (ظن) بمعنى الرجحان ونصب بها مفعولين ـ الأول الكاف ، والثانى (صاليا) .

وبمعنى اليقين قوله تعالى : « الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم »[2] أى : يتيقنون وأن ومعمولاها سدت مسد المفعولين .

٢ ـ (حسب) التى تستعمل بمعنى (ظن) ـ وهى بكسر السين ـ وتأتى بمعنى (تيقن) قليلا ، ومضارعها (يحسب) ـ بفتح السين وكسرها ـ .

أما (حسب) ـ بفتح السين ـ فهى بمعنى (عد) ومضارعها (يحسب) .

وأما (حسب) ـ بكسر السين ـ التى تستعمل فى هذا الباب فكقول زفر بن الحارث الكلابى :

وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة

عشية لاقينا جذام وحميرا[3]

---

(١) البيت من الطويل ـ وشبت : اشتعلت . لظى الحرب : نارها وأوزارها . صاليا : داخلا فى جرفها عردت : أحجمت وفررت . والتعريد . الفرار ـ يقول : ترجح عندى إذا اضطرمت نيران الحرب ان تقتحمها وتخوض غمارها غير هياب ولا وجل ففرت وانهزمت مع المنهزمين .

(٢) البقرة : ٤٦

(٣) البيت من الطويل ـ جذام وحمير قبيلتان من اليمن ـ يصف الشاعر قومه أمام أعدائهم فى موقعة (مرج راهط) بالشام ، يقول . كنا ظننا فى قومنا

والشاهد فى قوله : (حسبنا كل بيضاء شحمة) حيث استعمل (حسب) بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين ، الأول هو (كل) والثانى هو (شحمة) .

ومن استعمال (حسب) بمعنى (علم) قول لبيد بن ربيعة :

حسبت التقى والجود خير تجارة   رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا[1]

والشاهد فى قوله : (حسبت التقى . . . خير تجارة) حيث استعمل (حسب) بمعنى (علم) ونصب به مفعولين ، الأول (التقى) والثانى (خير) .

٣ — (خال) التى تستعمل بمعنى (ظن) وتأتى بمعنى (علم) قليلا — أما (خال) بمعنى تكبر من التكبر والاختيال فهى لازمة ، تقول : خال القائد فى مشيته ، أى : تكبر .

والتى من هذا الباب بمعنى (ظن) كقول الشاعر .

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى   يسومك مالا يستطاع من الوجد[2]

= لما نعلمه من شجاعتهم فى الحرب مع شدتهم وبأسهم ، إن الأعداء سيهزمون حين يرون أنهم شجعان لاقبل لهم بمنازلتهم ، ولكنا وجدنا فى الأعداء قدرة وصلابة وصمود القتال وصبرا لم يكن منتظرا .

(١) البيت من الطويل — رباحا : أى : ربحا . ثاقلا : أى : ميتا لأن الجسم يثقل إذا فارقته الروح . يقول : علمت وتيقنت أن تقوى الله والجود بالمال والنفس إذا اقتضى الأمر هما أحسن تجارة تعود على الإنسان بالخير والربح إذا مات ، لأنه سيجد ما أعده الله خيرا وأعظم أجرا .

(٢) البيت من الطويل   أخالك : أظنك ، وهو بكسر الهمزة ، مع أن القياس فى همزة مضارعه فتحها ، ولكن جمهور العرب كسروها فى هذا الفعل ، ماعدا (بنى أسد) فإنهم يفتحونها على القياس . يسومك : يكلفك . الوجد) . =

والشاهد فى قوله : (إخالك . . . ذا هوى) حيث استعمل مضارع (خال) بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين ، الأول الكاف ، والثانى (ذا) الذى بمعنى صاحب منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة .

ومن استعمال (خال) بمعنى الرجحان قول خلف الأحمر من الكوفيين :

ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا   أشكو إليكم حموة الألم[١]

والشاهد فى قوله : خلتنى . . . ضمنا) حيث استعمل (خال) بمعنى الرجحان ونصب به مفعولين الأول : الياء ، والثانى : ضمنا .

تنبيه : عاب ابن عصفور على من عد الأفعال (هب) بمعنى (ظن) و (ألفى) بمعنى (وجد) و (عد) بمعنى (حسب) - بكسر السين - من بين أفعال القلوب فى نحو قولهم : (هب زيدا شجاعا) و (ألفيته زيدا ضاحكا و (عددت زيدا عالما) .

يقول : لا حجة فى شىء من ذلك ؛ لأن (شجاعا وضاحكا وعالما) أحوال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها ، لا تقول : هب الشجاع . . الخ ، فأما قوله .

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

فأفضل مجدكم : نعت لعقر النيب ، وعد بمعنى حسب ، كأنه قال : تحسبون عقر النيب الذى هو أفضل مجدكم : مما تفتخرون به[٢] .

= الهيام والعشق ، تقول : أظنك - ان لم تغمض عينك و تكف بصرك عن النظر إلى الحسان - صاحب عشق وحب ، تكلف الصعاب فالم تستطع حمله .

(١) البيت من المنسرح - ضمنا : زمنا مبتلى . حموة الألم : شدته . يقول لمن فارقهم من الأحبة : ما ظننت أنى سأبقى بعد فراقكم وبعدكم عنى مريضا ، أشكو شدة الألم من البعد والشوق إليكم .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣٠١ ، ٣٠٢ .

ثانياً : أفعال التصيير

سميت بأفعال التصيير ؛ لأنها تدور حول معنى التحول والانتقال ، وهى تعمل ما تعمله أفعال القلوب ؛ فتنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

وأبرز هذه الأفعال ما يأتى :

١ ـ (جعل) قال تعالى : « فجعلناه هباء منثورا »[1] فالهاء فى (جعلناه) مبنى فى محل نصب مفعول أول ، و (هباء) مفعوله الثانى ، (ومنثورا) صفة لـ (هباء) .

٢ ـ (اتخذ) ـ بتشديد التاء مفتوحة ـ نحو قوله تعالى « واتخذ الله إبراهيم خليلا »[2] فقوله : (إبراهيم خليلا) هما المفعولان لـ (اتخذ) .

٣ ـ (تخذ) ـ بفتح التاء وكسر الخاء ـ كقول أبى جندب بن مرة الهذلى:

تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا فى الحجاز ليعجزونى[3]

والشاهد فى قوله : (تخذت غراز . . . دليلا) حيث نصب الفعل (تخذ) مفعولين هما (غراز ودليلا) .

٤ ـ (رد) قال تعالى : « لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا »[4]

---

(١) الفرقان : ٢٣ (٢) النساء : ١٢٥

(٣) البيت من الوافر . غراز : اسم واد ، وقيل : اسم جبل . إثرهم : عقب رحيلهم . يذم الشاعر بنى لحيان ـ وقد كان بينه وبينهم خصومة ـ فيقول : لقد تتبعت أثرهم بعد رحيلهم ، ولكنهم فروا إلى بلاد الحجاز ليفوتنى إدراكهم فلا ألحق بهم .

(٤) البقرة : ١٠٩ .

فـ (كم) من (يردونكم) مبنى فى محل نصب مفعول (يرد) الأول ، و (كفارا) مفعوله الثانى .

٥ ـ (ترك) قال تعالى : « وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض »[1] .

فـ (بعضهم) مفعول أول لـ (ترك) ومضاف إليه ، وجملة (يموج) فى محل نصب مفعوله الثانى .

وعد بعضهم (ترك) متعديا لواحد ، وينصب قوله : (يموج) : على الحال .

٦ ـ (صير) ـ بفتح الياء مشددة ـ كقول رؤبة بن العجاج :

ولعبت بهـم طـير أبابيـل
فصيروا مثـل كعصف مأكول[2]

والشاهد فى قوله : (فصيروا مثل) فـ (صير) فعل ماض مبنى للمجهول وواو الجماعة نائب فاعل ، وهى المفعول الأول ، و (مثل) للمفعول الثانى .

٧ ـ (وهب) بمعنى (صير) ولا يستعمل فى هذا المعنى إلا بصيغة الماضى ، كقول بعض العرب فى الدعاء :

(وهبنـى الله فـداءك)

أى : صيرنى ، وياء المتكلم مفعول أول ، و (فداء) مفعول ثان .

---

(١) الكهف : ٩٩ .

(٢) البيت من مشطور الرجز ، وذكر بعضهم أنه من السريع الموقوف — أبابيل : جماعات وفرق ، واحدة : إبول أو إبيل ، وقيل : لا واحد له ، يصف الشاعر قوما ملكوا واستؤصلوا ، فلم يبق لهم أثر يذكر ، وفيه اقتباس من قصة أصحاب الفيل .

الإعمال والإلغاء والتعليق

إن الأثر الإعرابي فى أفعال القلوب والتصيير يتعرض للظواهر الإعرابية التالية :

أولا : الإعمال : وهو الأصل فى هذا الباب ، فظن وأخواتها تعمل النصب فى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، سواء منها المتصرف والجامد على النحو الذى فصلت القول فيه فيما سبق بيانه فى هذا الفصل .

ثانياً : الإلغاء : وهو إبطال العمل لفظاً ومحلا لضعف العامل - وهو ظن أو إحدى أخواتها - بتوسطه بين المبتدإ والخبر ، أو تأخره عنهما .

فمثال توسط العامل : (سعيد ظننت قائم) فقد توسط الفعل (ظن) بين المبتدإ والخبر فأبطل عمله ، وظل كل من المبتدإ والخبر على رفعهما .

ومثال تأخر العامل عن معموليه : نحو : (خالد قائم ظننت) فقد تأخر الفعل (ظن) عن المبتدإ والخبر فأبطل عمله لضعفه بالتأخر .

ومثال التوسط من الشعر قول منازل بن ربيعة للنقرى يهجو العجاج :

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى
وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور[1]

---

(١) البيت من البسيط - والأراجيز جمع أرجوزة ، وهى ما كان من الشعر من بحر الرجز . توعدنى : أى : تهددنى وهو مضارع أوعد ، اللؤم : دناءة الأصل وشح النفس . الخور : الضعف يقول : أتهددنى بالأراجيز يادنىء الأصل ، وياوضيع النسب ، وفى هذه الأراجيز من الدناءة والضعف .

والشاهد فى قوله : (وفى الأراجيز خلت اللؤم) فقد ألغى عمل (خال) لتوسطه بين المفعولين كما هو واضح فى موضع الشاهد .

ومثال تأخر العامل من الشعر قول أبى أسيدة الدبيرى :

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودا ننا إن أيسرت غنماها[1]

والشاهد فى قوله : (هما سيدنا يزعمان) حيث ألغى عمل الفعل (يزعم) لتأخره عن المبتدإ والخبر .

* * *

حكم الإلغاء

يجوز إلغاء العمل فى كل أفعال القلوب ما عدا (هب وتعلم) وذلك فى حال توسطها أو تأخرها كما أفصحت عن ذلك فى الأمثلة السابقة ، ويتحقق ذلك فى ثلاث صور :

١ ـ أن يتوسط الفعل بين المفعولين ، فيكون الالغاء والاعمال حينئذ سواء .

٢ ـ أن يتأخر عن المفعولين ، والالغاء يكون حينئذ أرجح ، وذلك لضعف العامل بتأخره عن معموليه .

٣ ـ أن يتقدم على المفعولين ، ومع ذلك لا يكون مبتدأ به لتقدم شىء

(١) البيت من الطويل ـــ يزعمان : يظنان . أيسرت : كثرت ألبانها ونسلها ، يقول : إن لنا فى قومنا شيخين طعنا فى السن ، غنيين لا يعود علينا من غناهما شىء ومع ذلك يزعمان أنهما سيدانا وصاحبا الأمر فينا ، وإنما يكونا كذلك إذا أجريا علينا شيئاً مما أنعم الله به عليهما .

عليه نحو : متى ظننت بكراً ناجحاً ؟ والإهمال حينئذ أرجح ، وقيل : واجب .

ومن ثم وجب أن نعلم أنه لا يجوز إلغاء الفعل المتقدم على المفعولين المبتدأ به ، نحو : علمت خالداً منتصراً ، وقد خالف فى ذلك الكوفيون والأخفش فأجازوا الإلغاء فى مثل ذلك ، والحق ما عليه جمهور النحاة .

ثالثاً : التعليق : هو إبطال العمل لفظاً لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده .

وسمى تعليقاً ، لأنه إبطال فى اللفظ مع تعليق العامل فى المحل وتقدير إعماله .

حكم التعليق وأحواله

يجب تعليق الأفعال القلبية غير (هب وتعلم) فى المواضع الآتية :

أولاها : إذا وقع الفعل قبل شيء له صدر الكلام : وذلك فى الأمور الآتية :

(أ) لام الابتداء : كقوله تعالى : « ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق »(1) فـ (اللام) فى (لمن) للابتداء ، و (من) اسم موصول مبتدأ أول ، وجملة (اشتراه) صلة ، و (ما) نافية ، و (له) خبر مقدم ، و (من خلاق) مبتدأ ثان مؤخر على زيادة (من) والجملة خبر الأول وهو

---

(1) البقرة : ١٠٢

(من) الموصولة ، وجملة (من اشتراه) فى محل نصب سدت مسد مفعولى (علم) وقد علق عن العمل فى اللفظ بسبب الابتداء بعده ، لأن لها الصدارة فلا يتخطاها عامل ، وإلا فقدت صدارتها .

٢ — لام القسم : كقول لبيد بن ربيعة العامرى :

ولقد علمت لتأتين منيتى ... إن المنايا لا تطيش سهامها[1]

والشاهد فى قوله : (علمت لتأتين منيتى) حيث وقعت (علم) قبل لام جواب القسم ، وهى لها الصدارة ، فعلقت عن العمل فى لفظ الجملة بعدها وهى (تأتين منيتى) التى فى محل نصب سددت مسد مفعولى (علم) .

٣ — (ما) النافية : كقوله تعالى : «لقد علمت ما هؤلاء ينطقون»[2] .

٤ — (إن) النافية : فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر ، نحو : (علمت والله إن محمد قائم) و (علمت إن محمد قائم) إذا قدر القسم .

٥ — (لا) النافية : فى جواب قسم ملفوظ به ، أو مقدر ، نحو : علمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو .

٦ — الاستفهام : سواء أكان بالحرف كقوله تعالى : «وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون»[3] .

---

(١) البيت من الكامل — المنية : الموت — لا تطيش : لا تخيب ، يقول : لقد أيقنت أنى سألاق الموت حتما ، وأن منيتى آتية لا محالة ، لأن الموت مقدر ونازل بكل مخلوق ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

(٢) الأنبياء : ٦٥ (٣) الأنبياء : ١٠٩



أم بالاسم مبتدأ : كقوله سبحانه : «لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا»(١) .

أو خبرا : نحو (علمت متى السفر ؟) .

مما سبق نعلم أن الفعل القلبي (درى وعلم) قد وقعا قبل أداة الاستفهام ومعلوم أن أدوات الاستفهام لها الصدارة في الكلام ، ومن ثم علق الفعل القلبي عن العمل في لفظ المفعولين ، وإن كان محلهما النصب .

هذا ، والاستفهام يأتي في هذا الموضع على صورتين :

إحداهما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة . كقوله تعالى: «وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدن» .

الثانية : أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو قوله سبحانه : «لنعلم أي الحزبين أحصى» أو فضلة كقوله سبحانه : «وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»(٢) فـ (أي منقلب) مفعول مطلق منصوب بـ (ينقلبون) مقدم من تأخير ، والأصل : ينقلبون أي انقلاب ، وليست (أي) مفعولا به لـ (يعلم) كما توهم بعضهم ، لأن الاستفهام له الصدارة فلا يعمل فيه ما قبله ، وجملة (ينقلبون) معلق عنها العامل وهو (يعلم) عن العمل ، فهي في محل نصب .

ثانيها : أي : ثاني المواضع التي يجب فيها التعلق ، وهو إذا وقع الفعل القلبي غير (هب وتعلم) قبل (لعل) كقوله تعالى : «وإن أدري لعله فتنة»(٣) .

(١) الكهف : ١٢ (٢) الشعراء : ٢٢٧
(٣) الأنبياء : ١١١ .

ثالثهـا : إذا وقع قبل (لو) الشرطية :

وقـــد عـلم الأقوام لو أن حاتما
أراد ثراء المـــال كان له وفر[١]

والشاهد في قوله : (عـلم . . . لو أن حاتما أراد . . .) حيث علق الفعل (علم) عن العمل لوقوع (لو) بينه وبين (أن ومعموليها) التي وقعت معهما فاعل لفعل محذوف تقديره : (ثبت) .

رابعها : إذا وقع قبل (إن) مشددة النون ـ التي في خبرها اللام نحو : علمت إن خالدا لمنتصر .

وقد اختلف النحاة في المعلق ـ بكسر اللام ـ في هذا النوع ـ .

فقال بعضهم : إن المعلق هو اللام . وقال آخرون : هـو (ان) التي في خبرها لام ، ولكل وجهته فيما ذهب إليه[٢] .

تنبيهان : الأول : ممـا سبق علمنا أن حكم الإلغاء عند وجود سببه الجواز ، وأن التعليق عند وجود سببه حكمه الوجوب .

وعلى ذلك فالملغى لا عمل له البتة ، والمعلق ـ عامل في المحل حتى يجوز العطف عليه بالنصب على المحل ، فيجوز : علمت لزيد قائم ومنتصرا فقد نصب (منتصرا) عطفا على محل جملة (لزيد قائم) ومن ذلك قول كثير عزة .

---

(١) البيت من الطويل ـ ثراء المال بالمد والفتح ـ كثرته . والوفر ، الكثير يقول لقد أيقن الأقوام لو أن حاتما الكريم السخي أراد أن يكثر المال ويتوفر في يده لفعل ولكنه آثر إنفاقه على كنزه

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ : ٣١ .

ولقد كنت أدرى قبل عزة ما ألبكا

ولا موجعات القلب حتى تولت(١)

والشاهد فى قوله : (أدرى . . . ولا موجعات) حيث علق (أدرى) عن عمل النصب فى لفظ ما بعده ؛ لأن المبتدأ اسم استفهام وهو (ما) واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله ؛ لأن رتبته التصدير ، ومع ذلك فقد عمل النصب فى محل الجملة ، بدليل عطف (موجعات) عليها .

والثانى : لا يدخل الإلغاء ولا التعليق فى شىء من أفعال التصيير لقوتها ولا فى قلبى جامد لعدم تصرفه ، وهو اثنان (هب وتعلم) فإنهما يلزمان الأمر .

• • •

الفرق بين الإلغاء والتعليق

مما سبق عرضه يتضح لنا الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين .

الأول : العامل الملغي لا عمل له البتة لا فى اللفظ ولا فى المحل وأن العامل المعلق له عمل فى المحل لا فى اللفظ ، وشاهده ما ذكرته فى التنبيه الأول آنفا .

الثانى : أن سبب التعليق موجب للإهمال لفظا ، فلا يجوز معه الإعمال ، نحو : ما ظننت محمدا قائما — بنصبهما .

---

(١) البيت من الطويل — أدرى : أعلم . موجعات : جمع موجعة ، أى : مؤلمة يقول : ما كنت أعلم قبل أن أعرف عزة وأهواها ، أى شىء هو البكا ، لأنه لم يخطر ببالى وما كنت أعرف الأمور المؤلمة حتى ذهبت فتغيرت أحوالى .

وبسبب الإلغاء يجوز الإعمال والإهمال ، فيجوز أن تقول : خالدا ظننت قائما ـ بنصب المفعولين مع توسط العامل ، ويجوز أيضاً : خالدا قائما ظننت ـ بالإعمال مع تأخر العامل .

ولا يجوز الإلغاء مع تقدم العامل نحو : ظننت زيد قائم ـ برفعهما ـ خلافا للكوفيين والأخفش فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم كالمثال السابق واستدلوا بقول بعض بني فزارة :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي أني وجدت ملاك الشيمة الأدب[1]

والشاهد هو إلغاء (وجد) مع تقدمه على مذهب الكوفيين .

وقد أجاب البصريون بأن مثل ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التعليق بلام الابتداء المقدرة ، والأصل للأدب ثم حذفت وبقي التعليق .

والثاني : أن يكون من الإلغاء ، لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس التوسط بين المعمولين فقط ، بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضاً .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو الشأن ، والأصل : وجدته ، كما حذف في قولهم : (إن بك زيد مأخوذ) .

* * *

---

(١) البيت من البسيط ـ ملاك الشيء : قوامه . الشيمة : الخلق ، والجمع : شيم ـ يقول أدبت أدبا عظيما حتى صار من طبيعتي الإيمان بأن رأس الأخلاق وملاك الفضائل هو الأدب .

ما يلحق من الأفعال بأفعال القلوب فى التعليق

هناك بعض الأفعال تلحق بأفعال القلوب الناسخة فى التعليق يمكن ملاحظتها فى الآيات الآتية :

قال تعالى : « فلينظر أيها أزكى طعاما »[1] فقد علق الفعل (ينظر) عن العمل لوقوع الاستفهام وهو (أى) بين الفعل وما عمل فيه ، وقوله تعالى : « فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون »[2] « أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة »[3] « يسألون أيان يوم الدين »[4] « ويستنبئونك أحق هو »[5].

* * *

حكم حذف المفعول أو المفعولين فى هذا الباب

قرر النحاة عدم جواز حذف المفعولين أو أحدهما فى هذا الباب ؛ إلا إذا دل دليل على ذلك ، وأما حذفهما ، أو أحدهما لغير دليل ففيه خلاف.

أولا : حكم حذف المفعولين :

يجوز بالاجماع حذف المفعولين اختصارا ، أى : لدليل ، والمراد بالحذف اختصارا : هو أن تحذف ما يمكن الاستغناء عنه من الألفاظ لداع يقتضيه ، وهو جائز ، بشرطين .

١ ـ وجود دليل يدل على المحذوف .

٢ ـ ألا يترتب على الحذف فساد فى المعنى ، أو فى الصياغه اللفظية .

---

(١) الكهف : ١٩ — (٢) القلم : ٥ ، ٦

(٣) الأعراف ١٨٤ — (٤) الذاريات : ١٢

(٥) يونس ٥٣

فمن شواهد الحذف للإختصار قوله تعالى : « أين شركائي الذين كنتم تزعمون »[1] فحذف مفعولا (تزعمون) لدليل ماقبلهما عليها ، أي : تزعمونهم شركائي ، أو تزعمون أنهم شركائي .

ومن ذلك أيضا قول الكميت بن زيد من قصيدة يمدح فيها آل البيت :

بأي كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً على وتحسب[2]

والشاهد في قوله : (وتحسب) حيث حذف مفعول (تحسب) لدلالة سابق الكلام عليهما ، وتقديرهما : وتحسبه عارا على .

وأما حذفهما اقتصارا ، أي لغير دليل ، ففيه خلاف .

يرى سيبويه والأخفش : منع الحذف مطلقا في أفعال العلم والظن ؛ وعلة المنع عندهما : ذهاب الفائدة بحذفهما ، وأيضا فإن هذه الأفعال لافادتها التحقيق تجاب به القسم ، وجواب القسم لا يحذف ، فكذلك ما هو بمنزلته ، وقد وافقهما على ذلك بن مالك .

ويرى أكثر النحاة : جواز الحذف مطلقا ، محتجين بقوله تعالى : « أعنده علم الغيب فهو يرى »[3] أي : يرى ما يعتقده حقا ، وقيل : إن الحذف في الآية لدليل ؛ لأن قوله : (أعنده علم الغيب) يشعر بالمفعولين .

---

(١) القصص : ٦٢

(٢) البيت من الطويل - ترى : من الرأى بمعنى الإعتقاد ، ويجوز أن تكون علمية العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة - يقول : يامن يعيب على حب آل بيت رسول الله - ﷺ - بأى كتاب تسترشد ، أم بأى سنة ترى حبى لهم منقصة ومذمة ، أو تظن ذلك .

(٣) النجم : ٣٥

ومن جواز الحذف لغير دليل قوله تعالى : « والله يعلم وأنتم لاتعلمون »[1] « وظننتم ظن السوء »[2] والتقدير في الأولى : يعلم الأشياء كائنة ، وفي الثانية : ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منفيا أبدا ، فحذف ما يسد مسد المفعولين .

ومن ذلك قولهم في المثل : (من يسمع يخل) - بفتح الياء والخاء وسكون اللام - أي : يقع منه خليه . يظن مسموعة حقا .

وقد عده جماعة منهم الرضى ، وأنه من الحذف لدليل ، لدلالة (يسمع) على المفعول الأول ، وحال التخاطب على المفعول الثاني .

ويرى يوسف بن عيسى النحوى الشنتمرى ، المعروف بالأعلم : جواز الحذف في أفعال الظن دون أفعال العلم ، وحجته كثرة السماع في أفعال الظن ، دون أفعال العلم .

ثانيا : حكم حذف أحد المفعولين :

أجمع النحاة على امتناع حذف أحد المفعولين ، اقتصارا ، أى : بغير دليل محتجين ، بأن المفعولين في هذا الباب هما المبتدأ والخبر ، فكما لايجوز الإتيان بمبتدإ دون خبر والعكس ، قبل دخول الناسخ ، فكذلك الشأن بعد دخوله .

وأما حذف أحد المفعولين اختصارا ، أى : لدليل ، ففيه خلاف .

يرى أبو اسحق بن ملكوت من المغاربة ، وطائفة معه منع الحذف وحجتهم ؛ أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين ، من جهة العامل فيه

(١) النور : ١٩

(٢) الفتح : ١٢

ومن جهة كونه أحد جزأى الجملة ، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه ، كذا قالوا :

وقولهم منتقض بخبر (كان) فإنه مطلوب من جهتين ، ولا خلاف فى جواز حذفه إذا دل عليه دليل .

ويرى الجمهور جواز حذف أحدهما ، بدليل قوله تعالى : « ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم »[1] تقديره : لا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم ، فحذف المفعول الأول للدلالة عليه .

وشواهد حذف المفعول الثانى قول عنترة بن شداد العبسى :

ولقد نزلت فلا تظنى غيره   منى بمنزلة المحب المكرم[2]

والشاهد فى قوله : (تظنى) حيث حذف مفعول (ظن) الثانى اختصارا وتقديره : حاصلا مثلا :

• • •

القول بمعنى الظن

إن من الأصول المؤكدة عند النحاة أن القول وما تفرع منه يتعدى إلى مفعول واحد ، ومفعوله إما أن يكون مفردا ، أو جملة .

فالمفرد : يأتى على نوعين :

مفرد فى معنى الجملة كقولك : قلت شعرا ، وحديثا ، وخطبة .

---

(١) آل عمران : ١٨٠

(٢) البيت من الكامل - يقول : ولقد نزلت أيتها المحبوبة من قلبى بمنزلة الشىء المحبوب ، فلا تظنى شيئا غير ذلك واقعا .

ـ ـ ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، كقوله تعالى : « يقال له إبراهيم »[1] أى : يطلق عليه هذا الاسم ، فـ (إبراهيم) نائب فاعل لـ (يقال) وكان فى الأصل مفعولا به. وهذان النوعان منصوبان .

وأما الجملة : فتكون فى محل نصب .

وفى باب (ظن) وأخواتها : يجوز أن يعامل القول معاملة الظن فينصب مفعولين ، أى يعمل عمل (ظن) كقولهم : (قل ذا مشفقا) فـ (قل) عندهم بمعنى (ظن) وفاعله مستتر ؛ (ذا) مفعول أول منصوب بالألف ، لأنه من الأسماء الستة و (مشفقا) مفعول ثان منصوب بالفتحة .

وهذا التوجيه على لغة قبيلة سليم مطلقا ، وعلى لغتهم جاء قول امرؤ القيس :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه   تقول هزيز الريح مرت بأثأب[2]

والشاهد فى قوله : (تقول) حيث أجراه مجرى (تظن) فنصب به مفعولين ـ الأول (هزيز) والثانى (مرت بأثأب) فى محل نصب .

وعلى هذه اللغة تفتح همزة (أن) بعد قلت وشبهه ، ومن ذلك قول الحطيئة :

---

(١) الأنبياء : ٦٠

(٢) البيت من الطويل ـ وشأوين : تثنية شأو ، وهو الشوط والطلق ، عطفه : جانبه . هزيز الريح : دويها عند هبوبها . أثأب . اسم جنس جمعى ـ واحدة أثأبة ، وهى نوع من الشجر يقول : إذا جرى هذا الفرس شوطين، وحمى السبق عرق ، شق الجرشقا ، حتى تظن أنه ريح هبت على تلك الأشجار ، فلعبت بها وحركتها .

إذا قلت أني آيب أهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر[1]

والشاهد في قوله : (أقلت أني آيب) حيث أجرى (قلت) مجرى (ظننت) ، وفتح بعدها همزة (أن) على أنها مع معموليها سدت مسد مفعولي (قلت) .

أما غير قبيلة سليم ؛ فإنهم لا يعاملون القول معاملة الظن إلا بشروط :

١ ـ أن يكون القول بلفظ المضارع ، وعلى هـذا الشرط لا يعمل الماضي والمصدر والوصف من القول عندهم عمل (الظن) .

٢ ـ وأعمل الكوفيون فعل الأمر لأنه مسند إلى ضمير المخاطب ، نحو : أقلت محمداً مسافراً ؟

وأعمل الكوفيون فعل الأمر ، لأنه مسند إلى ضمير المخاطب ، نحو : قل محمداً مسافرا .

٣ ـ أن يلي مستفهما به .

٤ ـ ألا ينفصل عنه بغير ظرف ، أو جار ومجرور ، أو معمول ، فإن فصل بواحد من هذه الثلاثة مع استيفاء الشروط الأخرى ، جاز إجراء القول مجرى الظن .

٥ ـ ألا يتعدى باللام ، نحو : أتقول لسعيد خالد منطلق ؟

---

(١) البيت من الطويل ـ قلت : معناه هنا : ظننت . آيب : راجع . الولية : البرذعة توضـع تحت الرحل على ظهر دابته . بالهجر : نصف النهـار عند اشتداد الحر .

يصف الشاعر بعيره فيقول : إذا ظننت أني أصل بلدة آخر النهار لبعدها ، فإني أصلها نصف النهار عند اشتداد الحر ، وذلك لسرعة بعيري الفائقة .

٦ ـ أن يكون مقصودا به الحال .

وقد رد هذا الشرط بقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أما الرحيل فدون بعد غـد ... فمتى تقـــول الدار تجمعنا[1]

والشاهد في قوله : (تقول) حيث استعمل بمعنى (تظن) فنصب مفعولين وهما (الدار تجمعنا) مع أن تقول ليست للزمان الحاضر ، بل هي للمستقبل ، حسبما يفهم من مقام الكلام وتوجيهه .

والحق مع ابن مالك الذي اشترط كون (تقول) بمعنى (تظن) يكون للزمان الحاضر .

فمن المستوفي للشروط قول عمر بن معد يكرب الزبيدي :

علام تقـــول الرمح يثقل عاتقي ... إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت[2]

والشاهد في قوله : (تقول) بمعني (تظن) ونصبه مفعولان هما (الرمح يثقل عاتقي) بعد الاستفهام بالاسم وهو (م) الذي حذف ألفه ، وهو مجرور بـ (على) الذي حذف ألفه كذلك .

ومن شواهده مع الفصل بالظرف كقول الشاعر :

أبعد بعـد تقـــول الدار جامعة ... شملي بهم ، أم تقول البعد محتوما[3]

---

(١) البيت من الكامل ـ يقول : إن فراق الأحبة ورحيلهم عنا سيكون اليوم أو غدا ، فمتى تظن الدار تجمع شملنا بعد هذا الفراق ؟ .

(٢) البيت من الطويل ـ تقول : تظن . عاتقي : كاهلي . أطعن : أضرب ـ يقول : على أي شيء ، وبأي حجة تظن الرمح : يثقل كاهلي ، وأحمل السلام إذا أنا لم أطعن برمحي ، ولم أقاتل بسبقي الأعداء ، عند كر الخيل واحتدام القتال ؟

(٣) البيت من البسيط ـ جامعة : اسم فاعل من (جمع) والجمع ضد التفريق ـ شملي : مصدر شملهم الأمر إذا عمهم ـ يقول : أبعد التفرق والبعد بيننا ، تظن =

والشاهد فى قوله : (تقول) حيث أجريت مجرى (تظن) فى شطرى البيت وقد نصبت مفعولين ، و (تقول) فى الشطر الأول مفصول من الاستفهام بالظرف ، وفى الشطر الثانى متصل بالاستفهام بـ (أم) .

ومثال الفصل بالجار والمجرور قولك : (أفى الميدان تقول بكرا منتصرا ؟)

ومن شواهد الفصل بمعمول القول ، قول الكميت بن زيد الأسدى يمدح مضر ، ويفضلهم على أهل اليمن :

أجهالا تقول بنى لؤي لعمر أبيك أم متجاهلينا[1]

والشاهد فى إعمال (تقول) عمل (تظن) ونصبه مفعولين هما (جهالا) مفعولان ثان مقدم ، و (بنى لؤى) مفعول أول ، ومضاف إليه وقد فصل بين همزة الاستفهام والفعل بفاصل ، وهو (جهالا) واغتفر الفصل ؛ لأن الفصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له كما أشرت آنفا .

تنبيه : تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، كقوله تعالى : « أم تقولون إن إبراهيم ... »[2] فى قراءة الخطاب ، وروى الشاهد فى البيت المستوفى للشروط : (تقول الرمح) بالرفع . ـ والله تعالى أجل وأعلم ـ

= الدار تجمع شملنا ثانية ؟ ونلتقى بعد ذلك ؟ أم تظن البعد أصبح أمرا مقضيا به علينا إلى الأبد ؟

(١) البيت من الوافر ـ أجهالا : جمع جاهل ، بنو لؤى : يراد بهم جمهور قريش ، يقول : أخبرنى وحياة أبيك : أتظن بنى لؤى جهالا حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم ؟ وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم ؟ أم هم عالمون بالحقيقة ، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة فى أنفسهم ؟ .

(٢) البقرة : ١٤٠

الأسئـــــــلة والتطبيقات

س١ – تميزت (ظن) وأخواتها بخصائص ، عن نظائرها من الأفعال الناسخة الأخرى ، اذكر هذه الخصائص ، مع الإفصاح عن عملها موضحا إجابتك بالأمثلة .

س٢ – ما الأفعال القلبية التي تنصب مفعولين ؟ وما أقسامها من حيث دلالتها في الخبر ؟ ولم سميت بذلك ؟ وجه قولك بالأمثلة ، ثم أفصح عن موضع الشاهد في قول الشاعر مع التوجيه :

قد كنت أحجو أبا عمرو أخاً ثقة ... حتى ألمت بنا يوما ملمـــات

س٣ – ما معنى أفعال التصيير ؟ فصل القول فيها مع ذكر شواهد تفصح بها عن قولك .

س٤ – ما الإلغاء ؟ وما التعليق ؟ وما الفرق بينهما ؟ وفيم يدخلان ؟ مثل لمـا تذكر بشواهد من القرآن الكريم والشعر ، ثم وجه القول في موضع الشاهد في قول الشاعر :

أبا الأراجيز يا ابن اللؤم توعدني ... وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور

وفي قول الآخر :

وقد علم الأقوام لو أن حاتما ... أراد ثراء للمـال له وفر

وقول الآخر :

ولقد كنت أدري قبل عزة ما البـكا

ولا موجعات القلب حتى تولت

س٦ — ترد الأفعال الآتية غير ناصبة لمفعولين ، بين معناها حينئذ ، وضعها فى أمثلة : (خال — وجد — زعم — حسب — حجا) .

س٧ — بين موضع الاستشهاد فى كل مما يأتى مع توجيه القول .

(ا) قال تعالى : « وإن أدرى لعله فتنة » « إنى أرانى أحمل فوق رأسى خبزا تأكل الطير منه نبئنا بتأويله إنا نراك من المحسنين » « والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا » « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا » « لنعلم أى الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا » « وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » « وظننتم ظن السوء » .

(ب) قال الشاعر :

فقلت تعلم أن للصيد غرة	وإلا تضيعها فإنك قاتله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها	فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
فقلت أجرنى أبا مالك	وإلا فهبنى امرأ هالكا
زعمتنى شيخا ولست بشيخ	إنما الشيخ من يدب دبيبا
ولعبت بهم طير أبابيل	فصيروا مثل كعصف مأكول
ولقد علمت لتأتين منيتى	إن المنايا لا تطيش سهامها
بأى كتاب أم بأية سنة	ترى حبهم عارا على وتحسب
إذا قلت أنى آيب أهل بلدة	وضعت بها عنه الولية بالهجر

س٨ — وضع النحاة لاستعمال القول بمعنى الظن شروطا ، اذكرها ، مع بيان لغة سليم فى ذلك ، مثل لما تذكر ، ثم وجه موضع الشاهد فى قول الشاعر :

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه   تقول هزيز الريح مرت بأثأب

س٩ — للتعليق أحوال فصل القول فيها مع التمثيل والتوجيه .

س١٠ — أعرب ما تحته خط فيما يأتى مع بيان موضع الشاهد فى كل منها :

(ا) قال تعالى :

« وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين » « إنهم ألفوا آباءهم ضالين » « ولا أدراكم به » « إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا » « وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض » « فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون » .

(ب) قال الشاعر :

دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط   فإن اغتباطا بالوفاء حميد

فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى   ولكنما المولى شريكك فى العدم

ظننتك إن شبت لظى الحرب صاليا   فعردت فيمن كان عنها معردا

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم   بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

تخـيرت غراز إنهم دليـلا   وفروا فى الحجـاز ليعجزونى

هما سيدانا يزعمان وإنمـا   يسودانا إن أيسرت غنماهما

كذاك أدبت حتى صار من خلقى   أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

ولقد نزلت فلا تظنى غيره   منى بمنزلة المحب المكرم

الفصل الخامس

ما ينصب مفاعيل ثلاثة

إن مما يجب أن نذكر به ، ونؤكد عليه أن همزة التعدية إذا دخلت على الفعل اللازم ، صار متعديا لمفعول واحد ، نحو : جلس خالد ، فإذا أدخلت عليه الهمزة تعدى إلى مفعول واحد ، فتقول : أجلست خالدا ، فهذا المفعول كان فى الأصل فاعلا .

وتزيد مفعولا إن كان الفعل متعديا فى الأصل إلى واحد ، نحو : لبس محمد الثوب ، فإذا أدخلت الهمزة على الفعل (لبس) تعدى إلى اثنين ، الأول منهما كان هو الفاعل فى الأصل ، فتقول : ألبست محمداً الثوب .

ومن ثم وجب أن تعلم أن همزة التعدية إذا دخلت على كل من الفعلين (رأى ، وعلم) من أخوات (ظن) وهما أيضا مما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر .

فدخول الهمزة عليهما يجعل كل منهما ينصب ثلاثة مفاعيل ، الأول كان هو الفاعل فى الأصل ، والثانى والثالث أصلهما المبتدأ والخبر ، فيعد هذان الفعلان من نواسخ المبتدإ والخبر ، تقول : رأى بكر الثوب نظيفا ، فإذا أدخلت الهمزة ، تقول : أريت بكرا الثوب نظيفا ، فنصبت (بكرا - والثوب ، ونظيفا) مفاعيل لـ (أرى) .

ومن المعلوم لدينا أن المفعول الثانى والثالث لـ (أعلم - وأرى) أصلهما المبتدأ والخبر ، والذى جعلنى أخصص لها فصلا هو اختلاف عملهما ، وما جرى مجراها من الأفعال التى سأذكرها من (ظن) وأخواتها .

هذا ، ومما تجدر الإشارة إليه أن (رأى وعلم) المعنيان في هذا الفصل هما اللذان ينصبان مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر

وأما إذا كان مما يتعديان إلى مفعول واحد بلا همزة بأن كانت (رأى) بصرية و (علم) بمعنى (عرف) ـ فعندئذ يتعدى كل منهما بالهمزة إلى مفعولين نحو : رأى خالد صديقه ، وعلم بكر النتيجة ، تقول مع الهمزة : أريت خالدا صديقه ، وأعلمت بكر النتيجة ، تقول مع الهمزة . أريت خالدا صديقه ، وأعلمت بكر النتيجة .

وفي هـــذا الموضع المفعولان ليسا أصلهما المبتدأ والخبر ، بل هما من باب (كسا) ، من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، فيجري عليهما ما يجري على أفعال هذا الباب من أحكام مفصلة في بابها .

فمن شواهد ما ينصب ثلاثة مفاعيل قوله سبحانه : « كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم »[1] فـ(يرى) مضارع (أرى) ، و (هم) مفعول أول مبني في محل نصب و (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، (وأعمال) المفعول الثاني منصوب بالفتحة ، و (حسرات) مفعول ثالث منصوب بالكسرة ، لأنه جمع مؤنث سالم .

وعلى رأي من قال إن (رأى) في الآية بصرية ، تكون (حسرات) حالا .

ومن ذلك أيضا قوله سبحانه : « إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم »[2] فـ(الكاف) فيهما مفعول أول ، (وهم) مفعول ثان ، و (قليلا وكثيرا) مفعول ثالث .

---

(١) البقرة : ١٦٧ (٢) الأنفال : ٤٣

ما جرى مجراهما فى العمل من الأفعال الأخرى

ما تضمن معنى (أعلم وأرى) يجرى مجراهما فى العمل ، أى : ينصب ثلاثة مفاعيل .

والصحيح أنها تلحق فى بعض استعمالاتها بأعلم وأرى ، وذلك لأن الهمزة والتضعيف فى هذه الأفعال لم يكن للتعدية أو النقل ، لأنه ليس لها ثلاثى مستعمل فى العلم ؛ إلا (خبر) بمعنى (علم) ، وهذه هى :

١ ـ (نبأ) ـ بنون مفتوحة ، وباء مشددة مفتوحة ، وهمزة مفتوحة ـ كقول النابغة الذبيانى يهجو زرعة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها   يهدى إلى غرائب الأشعار[1]

والشاهد فى قوله : (نبئت) حيث نصب ثلاثة مفاعيل ، الأول التاء النائبة عن الفاعل .

٢ ـ (أنبـأ) لقول الأعشى بن ميمون بن قيس ، ويمدح قيس ابن معد يكرب :

وأنبئت قيسـا ولم أبـله   كما زعموا خير أهل اليمن[2]

والشاهد فى قوله : (أنبئت) مبنيا للمجهول الأول ، و (قيسا) المفعول الثانى ، والثالث (خير) .

---

(١) البيت من الكامل ـ نبئت : أخبرت السفاهة : الطيش ـ والسفاهة كاسمها : أن كلا من مسماها واسمها قبيح . يذم الشاعر زرعة أنه أخبر بغرائب الأشعار التى صدرت عمن لا يحسن الشعر .

(٢) البيت من الطويل : لم أبله : لم أختبره ، يقول علمت عن قيس الخير كما قال فيه أهل اليمن ، ولم أختبره ، ومع ذلك وجدت الخير فيه .

٣ ـ (أخبر) كقول رجل من بنى كلاب :

وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بعلك يوما أن تعودينى[1]

والشاهد فى قوله : (أخبرتنى) مبنى للمفعول ، وقد نصب ثلاثة مفاعيل ، التاء النائبة عن الفاعل ، وياء المتكلم ، و (دنفا) .

٤ ـ (خبّر) ـ بخاء مفتوحة وباء مشددة مفتوحة ـ كقول العوام ابن عقبة بن كعب بن زهير :

وخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها[2]

والشاهد فى قوله : (خبرت) مبنى للمجهول ، فالتاء النائبة عن الفاعل هى المفعول الأول ، و (سوداء الغميم) مفعول ثان ، ومضاف إليه ، و (مريضة) مفعول ثالث .

٥ ـ (حدث) ـ بحاء مفتوحة ، ودال مشددة مفتوحة ـ كقول الحارث ابن حلزة اليشكرى :

أو منعتم ما تسألون فمن حد ثتموه له علينـــا الولاء[3]

والشاهد فى قوله : (حدثتموه) فعل مبنى للمجهول ، مفعوله الأول ،

---

(١) البيت من البسيط : دنفا : مريضا ، من الدنف وهو المرض الذى يتهك القوى ، بعلك . زوجك ـ تعودينى : تزورينى . يقول : لا بأس عليك حين علمت أنى مريض أن تزورينى فى وقت غياب زوجك .

(٢) البيت من الطويل ـ سوداء الغميم : امرأة كانت تنزل الغميم من بلاد غطفان يقول : لما علمت بمرض محبوبتى أقبلت مسرعا لأعودها .

(٣) البيت من الخفيف ـ يقول : أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم فلأى شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا ،

الضمير المرفوع الذى ناب عن الفاعل ، والثانى : الضمير المنصوب (الهاء) والثالث جملة (له علينا الولاء وهى فى محل نصب) .

ملاحظة : نلاحظ أن جميع الأفعال السابقة لم يرد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة فى كلام العرب ، ألا وهى مبنية للمفعول ، فأول المفاعيل نائب فاعل مرفوع ، والثانى والثالث صريحين ، أو تسد مسدهما جملة ، أو يكون أحدهما صريحا ، والثانى مكانه جملة .

ومن ثم فزيادة همزة التعدية ، والبناء للمجهول متقابلان ، فالهمزة تزيد مفعولا ، أو البناء للمجهول ينقص مفعولا ، فتأمل ذلك من توجيه الشواهد .

* * *

الالغاء والتعليق والحذف

كل ما ثبت لمفعولى (علم) من الأحكام المختلفة باعتبارهما مبتدأ وخبرا ثبت للثانى والثالث من مفاعيل (أعلم وأرى) ذلك : لأن الثانى والثالث بعد دخول همزة التعدية هما الأول والثانى قبل دخولها على الفعل .

وهذا هو رأى الجمهور خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقا ، ولمن منعهما فى المبنى للفاعل ، وحجتهم أن الثانى والثالث بمنزلة الثانى فى غير هذا الباب ، وهناك لا يعلق ولا يلغى .

فمن الإلغاء : قول بعضهم : (البركة أعلمنا الله مع الأكابر) فـ (البركة) مبتدأ مرفوع بالضمة ، وقد كان مفعولا ثانيا قبل الإلغاء ، و (مع الأكابر) خبر — بعد أن كانت مفعولا ثالثا ، و (أعلم) ملغاة لتوسطها بين المبتدإ والخبر ، وهى مبنية للفاعل .

ومن الإلغاء مع (أرى) قول الشاعر :

وأنت أرانى الله أمنع عاصما

وأرأف مستكفى وأسمح واهب[1]

والشاهد فى إلغاء (أرى) عن العمل فى المفعولين الثانى والثالث ، وهما (أنت) و (أمنع عاصما) لتوسطه بينهما ، والأصل : أرانى الله إياك أمنع عاصم ، فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع ، وجعل مبتدأ .

ومن التعليق : قوله تعالى : « ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد »[2] .

فـ (كم) مفعول أول لـ (ينبىء) و (إذا مزقتم) شرط وفعله وجوابه محذوف ، وجملة الشرط معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين وهو (إنكم لفى خلق جديد) فالجملة فى محل نصب سدت مسد المفعولين الثانى والثالث للفعل (ينبىء) والفعل معلق عن الجملة باللام ، ولذلك كسرت (إن) .

ومن ذلك قول الشاعر :

حذار فقيد نبئت إنك للذى ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى[3]

---

(١) البيت من الطويل ـ أمنع : أفعل تفضيل ، وهو المنيع الذى لا يعتدى عليه . عاصم : حافظ أرأف : أفعل تفضيل من الرأفة . مستكفى : مطلوب منه الكفاية فى الملمات . يقول : أرانى الله إياك أقوى حافظ يقى الإنسان شرا لأعداء وأرأف من يلجأ إليه فى الملمات ، وأكرم من يعطى ويبذل من غير من ولا أذى

(٢) سبأ : ٧

(٣) البيت من الطويل ـ حذار : اسم فعل أمر ـ بمعنى احذر ـ نبئت : أعلمت

والشاهد فى نصب (نبي‌ء) ثلاثة مفاعيل ، وقد عدي إلى واحد وهو الضمير الواقع نائب فاعل ، وعلق عن الثانى والثالث باللام الواقعة فى خبر (إن) وهو (لالذى) .

وأما الحذف ، فلا يخلو أن تحذف مفعولاته ، أو اثنين منها ويبقى واحد ، أو يحذف واحد ويبقى اثنان .

فيجوز حذف المفاعيل الثلاثة حذف اختصار ، فى نحو قولك : (أعلمت) فى جواب من قال : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ؟ فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها فى كلام السائل .

ويجوز حذف المفاعيل الثلاثة اقتصارا فى قولك : (أعلمت) لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام خاصة ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأما حذف اثنين منها أو واحد ؛ فجائز على الاختصار ، كأن تقول فى جواب من قال : هل أعلمت خالدا بكرا منطلقا ؟ أعلمت خالدا ، أو أعلمت خالدا بكرا ، وتحذف ما بقى لدلالة ما تقدم ذكر المحذوف فى كلام السائل .

وأما حذف الاقتصار فغير جائز ؛ لالتباس (أعلمت) المتعدية إلى اثنين ، المنقولة من علمت بمعنى عرفت .

هذا ، ولم يجز فى أخوات (أعلمت) وإن كان ذلك فيها لا يؤدى إلى اللبس حملا على (أعلمت) لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها .

= وأدبرت . يقول : احذر عاقبة ماتعمل من عمل فى هذه الدنيا ، فإنك ستؤاخذ بما قدمت يدك ، فتسعد أو تشقى به .

وما ذكر هو مذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه[1].

وأما غير سيبويه فإنه أجاز ذلك مالم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر.

وأجازوا أيضا: أعلمت زيدا، إذا قدرت (زيدا) المفعول الأول، فإن قدرته الثانى أو الثالث لم يجز، لأن الثانى لا يستغنى عن الثالث، ولا الثالث عن الثانى، لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك أجازوا (أعلمت زيدا أخاك) إذا قدرت هذين المفعولين هما اللذان كانا مبتدأ وخبرا، فإن قدرت أحدهما هو الأول، والآخر أحد المفعولين الثانيين لم يجز أيضا، لما ذكر آنفا.

* * *

الأسئلة والتطبيقات

س١ ـ ما هى الأفعال التى تنصب ثلاثة مفاعيل؟ ولماذا تعدت إلى ذلك؟ مثل لما تذكر مع التوجيه.

س٢ ـ متى تتعدى أفعال هذا الباب إلى نصب مفعول واحد؟ وما معنى أن هذه الأفعال قد تكون من باب (كسا)؟ مثل ووجه.

س٣ ـ يجرى مجرى العلم (أعلم وأرى) أفعال أخرى فى العمل، اذكر مع التمثيل، ثم بين الهيئة التى تكون عليها عند أدائها هذا العمل.

س٤ ـ ما حكم الإلغاء والتعليق والحذف مع (أعلم وأرى)؟ فصل القول

---

(١) الكتاب ١ : ١٩ والمقتضب ٣ : ١٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ : ٣١٣.

الفصل السادس

(إن) وأخواتها

ما سبق ذكره من بعض العوامل هى التى تدخل على المبتدإ والخبر ، فبعضها يرفع المبتدإ وينصب الخبر وهى (كان) وأخواتها ، و (كاد) وأخواتها ، و (ما) المشبهة بـ (ليس) وأخواتها .

وبعضها الآخر ينصب المبتدإ والخبر معا ، وهى (ظن) وأخواتها ، و (أعلم وأرى) وما جرى مجراهما .

وفى الفصول السادس ، والسابع ، والثامن ، يدور البحث حول الحروف التى تنصب المبتدأ ، وترفع الخبر ، وهى (إن) وأخواتها ، و (لا) النافية للجنس ، وأسلوب (لا سيما) ليتم بذلك الكلام على (الجملة الاسمية) وما تتأثر به من العوامل الداخلة عليها .

* * *

معانى (إن) وأخواتها

١ ، ٢ ـ (إن ، وأن) ـ بكسر الهمزة وفتحها مع تشديد النون ـ وهما يفيدان توكيد نسبة الخبر إلى المبتدإ إن كان المخاطب عالما بالنسبة .

ويفيدان نفى الشك عنها إن كان مترددا فيها ، ونفى الإنكار إن كان منكرا لها ، ولا يستعملان إلا فى تأكيد الإشارات .

٣ ـ (لكن) ـ بتشديد النون ـ وهو يفيد الاستدراك والتوكيد .

ومعنى الاستدراك : هو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته ، أو إثبات

ما يتوهم نفيه ، وهذا يلزم أن يسبقها كلام له صلة بمموليها ، وأن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى المعنى ومغايرا له .

ويقع بعد النفى والإثبات ، وتستعمل فى معنى الاستدراك غالبا ، نحو : (سعيد شجاع لكنه بخيل) .

وقد يستعمل لتأكيد النسبة وتقويتها فى ذهن السامع ، إيجابية كانت أو سلبية ، نحو : (لو جاءنى أكرمته لكنه لم يجىء) فالتأكيد هنا لعدم المجىء ، وهو مفهوم بدونها من كلمة (لو) الامتناعيه ، التى تفيد نفى معنى ما بعدها .

وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء : أصلها (لكن أن) ـ بتسكين نون لكن وتشديد نون (أن) فحذفت الهمزة للتخفيف ، ونون لكن للساكنين .

وقال الكوفيون: هى مركبة من (لا ، وإن) والكاف زائدة لا للتشبيه ، وحذفت الهمزة تخفيفا .

٤ ـ (كأن) ـ بتشديد النون ـ وهو للتشبيه المؤكد ، أى : تشبيه اسمها بخبرها ، فيما يشتهر به الخبر ، تشبيها أقوى من التشبيه بالكاف ، ولا يليها فى الغالب إلا المشبه .

وهى مركبة على الصحيح من كاف التشبيه و (أن) ـ بتشديد النون ـ فأصل كأن القائد كأسد ، فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحت همزة (أن) لدخول حرف الجر .

٥ ـ ليت وهو للتمنى ، والتمنى هو: طلب مالا طمع فيه ، أو ما فيه عسر .

ويكون ذلك فى الممكن ، نحو : ليت الشباب عائد ، وقول منقطع الرجاء : (ليت لى مالا فأحج منه) .

ولا يكون التمنى فى الواجب ، فلا يقال : (ليت غدا يجىء) . وأما قوله تعالى : « فتمنوا الموت »[1] مع أنه واجب ، فالمراد تمنيه قبل وقته .

وفى ليت لغة ، وهى إبدال الياء تاء ، وإدغام التاء فى التاء فتقول : (لت) ـ بتشديد التاء ـ

٦ ـ (لعل) ـ بتشديد اللام ـ وهى للتوقع ، وعبر عنها قوم بأنها للترجى فى المحبوب ، كقوله تعالى : « لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا »[2] .

وقال بعضهم : هى للإشفاق فى المكروه ، كقوله تعالى : « فلعلك باخع نفسك على آثارهم »[3] أي : أشفق على نفسك أن تقتلها .

وقال الأخفش : هو يفيد التعليل ، نحو : (أفرغ عملك لعلنا نتغدى) ومنه قوله تعالى : « لعله يتذكر »[4] أى : ليتذكر :

وقال الكوفيون . يفيد الاستفهام ، كقوله سبحانه : « وما يدريك لعله يزكى »[5] أى : أيزكى ؟

و (لعل) ليست مركبة على الصحيح ، وفيها عشر لغات كلها بتشديد الحرف الأخير ما عدا (لعلت) ـ وهى : (لعل ـ عل ـ لعن ـ عن ـ لأن ـ أن ـ (رعن ـ رغن ـ لغن ـ لعلت) .

وقبيلة عقيل تجيز جر اسمها ، وكسر لامها الأخيرة ومع حذف لامها

(١) الجمعة : ٦ — (٢) الطلاق : ١

(٣) الكهف : ٩ — (٤) طه : ٤٤

(٥) عبس : ٣

الأولى وإثباتها ، وهى حينئذ لا تعمل عمل (إن) على الصحيح ، بل تنزل منزلة حرف الجر الزائد فى عـدم تعلقها بشىء ، ومجرورها يكون فى موضع رفع بالابتداء ومابعده خبر ، وجاء على هذا التوجيه قول كعب بن سعد الغنوى فى رثاء أخيه أبى المغوار : لعل أبى المغوار منك قريب [(١)] .

٧ ـ (عسى) فى لغية ، وهو بمعنى (لعل) أى : فى إفادة الترجى والاشفاق وشرط اسمها أن يكون ضميرا كقول صخر بن العود الحضرمى ، من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية :

فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتى نحوها فأعودها [(٢)]

والشاهد فى قوله : (عساها) حيث نصب الضمير محلا بـ (عسى) ورفع ما بعده وهو (نار) على الخبرية ، فعملت (عسى) عمل (إن) .

هذا وقد ورد فى (عسى) الجامدة ثلاثة أقوال :ـ

١ ـ يرى السيرافى نقلا عن سيبويه أنها حرف ، فتعمل عمل (إن) وهى بمعنى لعل .

٢ ـ ويرى الجمهور أنها فعل مطلقا ، سواء أكانت بمعنى (لعل) أم لا .

٣ ـ ويرى ابن السراج أنها حرف مطلقا .

---

(١) البيت من الطويل يقول : أكثر من الدعاء وارفع صوتك لعل أخى أبى المغوار قريب منك يسمعك .

(٢) البيت من الطويل ـ كأس : اسم محبوبته . علها : لغة فى لعلها ، تشكى : تشكى و تتألم أعودها : أزورها . يقول : أرجو أن تكون النار التى أبصرها هى نار محبوبتى كأس ، كما أتمنى أن تمرض وتشكى آلام المرض لأذهب فأزورها ، وفى أمنيته من السخف ما ترى .

ويتضح مما سبق أن القول الأول فيه تفصيل ، فإن أهملت عمل (لعل) كانت حرفا ، وإلا فهى فعل .

وأما (عسى) المتصرفة فلا خلاف فى فعليتها .

* * *

عمل هذه الحروف

إن الأمر المقطوع به عند النحاة هو أن العمل أصل فى الأفعال فرع فى الأسماء والحروف ، بدليل أن جميع الأفعال عاملة ، وأما الأسماء والحروف فلا يعمل منها إلا ما أشبه الأفعال ، فدل ذلك على أن العمل بحق الأصالة إنما هو للفعل ، فما وجد على هذا من الأسماء والحروف عاملا فينبغى أن يسأل عن الموجب لعملها .

ومن ثم وجب ان نبحث عن الموجب لعمل (إن) وأخواتها ، فالموجب لعملها كما قرره المحققون من النحـاة ، وهو شبهها بالأفعال من الوجوه الآتيـة [1] :

١ ـ شبهها بالأفعال فى الاختصاص ، ذلك أن هـذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها ، كما ان الأفعال تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها [2] .

وكل حرف مختص بما يدخل عليه ، ولا يكون كالجزء منه ، فإنه يعمل فيما يختص به من اسم او فعل .

---

(١) أنظر شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ ـ بتصرف ، وشرح ابن يعيش ١ : ١٠٢

(٢) أنظر المقتضب ٤ : ١٠٨

٢ ـ إنها على لفظ الأفعال إذ كانت على أكثر من حرفين كالأفعال .

٣ ـ إنها مبنية على الفتح كالأفعال الماضية .

٤ ـ أن معانيها معانى الأفعال فى التأكيد والتشبيه ، والترجى ، والتمنى .

٥ ـ أنها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل ، نحو : إننى (وكأننى ، ولكننى ، وكذلك اتصالها بضمائر النصب نحو (إنك ، ولكنه ، وليته) كما تقول فى الفعل : ضربنى ، وضربك ، وضربه .

ولهذه الوجوه التى أدخلتها فى شبهية الفعل جعلتها تعمل عند دخولها على الجملة الاسمية ، فتنصب المبتدأ على أنه اسمها ، وترفع الخبر على أنه خبرها . . مع الوضع فى الاعتبار أن محدث هذا الأثر إنما هو للمتكلم كما سبق أن أفصحت عن ذلك فى مناقشة قضية العامل فى الفصل الأول من الباب الأول فى هذا الكتاب ، وهذا هو الأصل فى عملها .

وذهب الكوفيون : إلى أن هذه الحروف لم تعمل فى الخبر الرفع ، وإنما تعمل فى الاسم النصب لا غير ، ويرون أن الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به مع المبتدإ قبل دخول هذه الحروف .

وقولهم هذا فاسد ؛ لأن الابتداء قد زال ، به وبالمبتدإ كان يرتفع الخبر ، فلما زال العامل بطل أن يكون هذا معمولا فيه ، ومع ذلك فقد ثبت أن كل ما عمل فى المبتدإ عمل فى خبره ، نحو : (ظننت) وأخواتها ، لما عملت فى الخبر ، وكذلك (كان) وأخواتها ، فيجب أن تكون هذه الحروف كذلك وبخاصة بعد أن ثبت أن عملها قد اكتسبته من مشابهتها الفعل فيما ذكرت من وجوه آنفا .

وحكى جماعة منهم ابن سيدة صاحب المخصص وابن سلام فى طبقات الشعراء له: جواز نصب المبتدإ والخبر بهذه الحروف، وزعموا أنها لغة وأنشدوا على ذلك قول عمر بن أبى ربيعة:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولكن
خطاك خفافا إن حراسنا أسدا [1]

والشاهد فى قوله: (إن حراسنا أسدا) حيث نصب المبتدأ والخبر بعد إن). وفى كتب النحاة شواهد أخرى على ذلك.

وزعم الفراء أن ذلك كله لايجوز الا فى ليت، واستدل على ذلك بقول العجاج:

(يا ليت أيام الصبا رواجعا)

بنصب (أيام ورواجعا) بعد (ليت).

وقد منع الجمهور ذلك، وأولوا ماورد مثل هذا، على أن المنصوب الثانى حال، والخبر محذوف، وتقدير ذلك فى الشاهد الأول: إن حراسنا تلقاهم أسدا، فجملة (تلقاهم) فى محل رفع خبر (إن) و (أسدا) حال.

وفى الشاهد الثانى: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا، فـ (رواجعا) حال، وجملة (أقبلت) فى محل رفع خبر ليت.

---

(١) البيت من الطويل – جنح الليل: طائفة منه. وخطا: جمع خطوة، يقول: إذا أردت زيارتنا بالليل فى سواده إليهم فخفف خطواتك، لأن حراسنا كالأسود.

مراعاة الترتيب وحكمه

(إن) وأخواتها حروف داخلة على المبتدإ والخبر ، فما كان مبتدأ كان اسما لها ، وما كان خبر للمبتدإ كان خبرا لها . . ومن ثم وجب لها الصدارة ، ما عدا (أن) — مفتوحة الهمزة — وبعض الأسماء الأخرى سأنبه عليها — إن شاء الله تعالى —

وسبق أن ذكرت أن هذه الحروف تعمل بالحمل على الفعل .

فيبنى على كونها لها الصدارة ، ألا يتقدم أحد معموليها عليها ، وإنما كان لهذه الحروف الصدارة ، ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التوكيد ، والاستدراك والتمنى ، والترجى ، والتشبيه .

ويبنى على كونها تعمل بالحمل على الفعل ، أن تكون ضعيفة فى العمل ، ومن ثم وجب الترتيب ، فيأتى الحرف الناسخ أولا ، ثم اسمه ، ثم خبره .

ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها ، فلا تقول . إن قائم محمدا ، وإنما الواجب الترتيب : إلا إذا كان الخبر ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، فتقول : إن فى المسجد المصلين ، وإن عندك الصابرين .

أما إن كان فى الاسم ضمير يعود على شىء فى الخبر ، فعندئذ يجب تقديم الخبر على الاسم ، فتقول : إن عند محمد أخاه ، وليت فى الكلية عميدها ، لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة . لو روعى الترتيب فتأخر الخبر .

تنبيهان — الأول كل ما صح أن يقع مبتدأ فى باب الابتداء صح أن يكون اسما لهذه الحروف ، إلا اسم الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ،

وما التعجبية ، وأيمن الله فى القسم ، فلا يصح أن تقع هذه الأسماء اسما لهذه الحروف .

وسبب ذلك أن هذه الأسماء لها الصدارة ، وجعلها أسماء لهذه الحروف يخرجها عما استقر لها من الصدارة[1] .

الثانى : كل ما صح وقوعه خبرا للمبتدإ صح كونه خبرا لهذه الحروف ، إلا اسم الاستفهام ، وكل جملة غير محتملة للصدق والكذب ، فلا يجوز أن تقول: إن خالدا أكرمه ، وإن بكرا لاتسكن معه ، فإن جاء ماظاهره وقوع الجملة غير المحتملة للصدق والكذب خبرا تؤول[1] .

* * *

حكم معمول خبر النواسخ

لا يجوز تقدم معمول الخبر فى هذا الباب إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ، كقول الشاعر :

فلا تلحنى فيها فإن بحبها
أخاك مصاب القلب جم بلابله[2]

والشاهد فى قوله : (فإن بحبها أخاك مصاب) حيث تقدم معمول خبر (إن) وهو (بحبها) وهو جار ومجرور متعلق بمصاب هو الخبر ، فتقدم هذا المعمول على اسم إن ، وهو (أخاك) .

والظرف نحو : إن عندك خالدا مقيم .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور . (٢) البيت من الطويل .

أحوال همزة (إن)

يعترى همزة (إن) أحوالا ثلاثة وجوب الكسر ـ ووجوب الفتح ـ وجواز الأمرين ، وإليك تفصيل القول فى ذلك .

أولا : وجوب كسر همزة (إن) :

يجب كسر همزة (إن) إذا لم يمكن تأويلها مع ما بعدها بمصدر يسد مسدها ، وذلك إذا وقعت فى أول الكلام حقيقة ، كقوله تعالى : « إنا أنزلنا فى ليلة القدر »[1] « إن الله يأمر بالعدل والاحسان »[2] .

أو وقعت فى حكما ، وذلك فى المواضع الآتية :

١ ـ إذا وقعت بعد (ألا) الاستفتاحية ، كقوله تعالى : « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون »[3] .

٢ ـ إذا وقعت بعد (حيث) نحو : سأزورك حيث إنك موجود .

٣ ـ إذا وقعت بعد (إذ) نحو : جئتك إذ إن محمداً أمير .

٤ ـ إذا وقعت فى صدر جملة الصلة ، كقوله تعالى : « وآتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة أولى القوة »[4] .

٥ ـ إذا وقعت فى صدر جملة الخبر عن اسم ذات ، نحو : محمد إنه مؤدب .

---

(١) القدر : ١
(٢) النحل : ٩٠
(٣) يونس : ٦٢
(٤) القصص : ٧٦

٦ ـ إذا وقعت فى صدر جملة حكيت بالقول، كقوله تعالى: «قال إنى عبد الله»[1].

٧ ـ إذا وقعت فى صدر جملة جواب القسم، بشرط أن يكون فى خبرها اللام، سواء كانت جملة القسم اسمية، نحو: لعمرك إن الحذر مطلوب، أو فعلية فعلها مذكور نحو: أقسم إن الظلم لظلمات يوم القيامة، أو مقدر، نحو: والله إن الظلم لظلمات.

فإن لم تقع فى خبرها اللام، لم يجب الكسر، إلا إذا كانت جملة القسم فعلية فعلها محذوف، نحو: والله إن الصفح خير، وإنما وجب كسر همزة إن، لأن جواب القسم لا بد أن يكون جملة.

٨ ـ إذا وقعت فى صدر جملة الحال، وقد يكون مع الواو، كقوله تعالى: «كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون»[2].

أو بدون الواو: كقوله تعالى: «وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق»[3].

٩ ـ إذا وقعت فى بدء الصفة، نحو: مررت برجل إنه فاضل.

١٠ ـ إذا وقعت بعد فعل قلبى من أخوات (ظن) وقد علق عنها باللام، كقوله تعالى: (والله يعلم إنك لرسوله)[4].

---

(١) مريم: ٣٠
(٢) الأنفال: ٥
(٣) الفرقان: ٢٠
(٤) المنافقون: ١

ثانيا : المواضع التي يجب فيها فتح همز (أن)

يجب فتح همزة (أن) إذا وقعت في موضع يمكن أن تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع في محل فاعل ، أو نائب فاعل ، أو مبتدإ ، أو خبر عن اسم ذات ، أو مجرور ، أو معطوف ، أو مبدلة بشيء من ذلك ، هذا مجمل القول وإليك تفصيله :

١ ـ إذا وقعت (أن) في محل فاعل ، كقوله سبحانه : « أو لم يكفهم أنا أنزلنا إليك الكتاب يتلى عليهم »[1] فالمصدر المسكون من (أنا أنزلنا) في محل رفع فاعل (يكف) أى : إنزالنا .

وقد يكون الفعل مقدرا ، كقوله تعالى : « ولو أنهم صبروا »[2] أي : ولو ثبت صبرهم .

٢ ـ إذا وقعت مع ما بعدها نائبة عن الفاعل ، كقو تعالى : « قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن »[3] أي : أوحى إلى استماع نفر من الجن ، فـ (استماع) نائب فاعل للفعل (أوحى) المبنى للمفعول .

٣ ـ إذا وقت في محل مفعول به ، بشرط ألا يكون هذا المفعول ، مفعول القول ، كقوله سبحانه : « ولا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا »[4] والتقدير : ولا تخافون إشراككم ، فـ (إشراك) وقع فاعلا للفعل (تخافون) .

٤ ـ إذا وقعت في محل مبتدإ ، كقوله تعالى : « ومن آياته أنك ترى

---

(١) العنكبوت ٥١
(٢) الحجرات : ٥ .
(٣) أول سورة الجن : ١ (٤) الأنعام : ٨١

الأرض خاشعة »[1] التقدير ؟ ومن آياته رؤيتك ، فـ (رؤية) وقع مبتدأ مؤخر ، و (من آياته) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم .

٥ ـ إذا وقعت فى محل خبر ، بشرط ، أن يكون المبتدأ اسم معنى ، وغير قول ، وألا يكون معنى الخبر صادقا على المبتدإ ، وذلك نحو : (اعتقادى أنه فاضل) فـ (أنه فاضل) مصدر مؤول وقع فى محل رفع خبر المبتدإ وهو (اعتقادى) وهو اسم معنى ، وغير قول ، ولا يصدق خبرها عليه ، لأن (فاضل) لا يصدق على الاعتقاد والتقدير : اعتقادي فضله .

وأما (قولى إنه فاضل) فيجب كسر همزة إن ، لأنها وقعت خبرا عن اسم معنى هو قول ، ولا تحتاج لرابط ؛ لأن الجملة المحكية نفس المبتدإ فى المعنى ، أى : قولى هذا اللفظ .

وقوله : (اعتقادى زيد إنه فاضل) يجب كسر الهمزة كذلك ؛ لأنه خبر وهو (حق) صادق على المبتدإ وهو (اعتقاد) والرابط اسمها .

٦ ـ إذا وقعت فى محل المجرور بالحرف لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا ، كقوله تعالى : « ذلك بأن الله هو الحق »[2] .

٧ ـ إذا وقعت فى محل جر بالإضافة ، كقوله تعالى : « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون »[3] أى : مثل نطقكم .

٨ ـ إذا وقعت فى محل المعطوف على مفرد مما سبق ذكره ، كقوله تعالى : « اذكروا نعمتى التى أنعمت عليكم وأنى فضلتكم على العالمين »[4]

---

(١) فصلت : ٣٩ (٢) الحج : ٦
(٣) الذاريات : ٢٣ (٤) البقرة : ١٢٢

أى : تفضيلى ، وهو معطوف على المفعول به وهو) نعمتى) ، أى: اذكروا نعمتى وتفضيلى .

٩ ـ إذا وقعت بدلا من مفرد مما سبق ، كقوله تعالى : « وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم » أى : كونها لكم . فالمصدر المؤول من (أن) ومعمولها بدل من (إحدى) .

* * *

ثالثا : جواز الكسر والفتح

يجوز فى همزة (إن) الفتح والكسر ، وذلك إذا صلحت أن تؤول مع ما بعدها بمصدر جاز الفتح ، وإذا احتملت أن تكون فى ابتداء الكلام حقيقة أو حكما ، كما فى مواضع وجوب الكسر ، جاز أن تكسر الهمزة ، فاحتمال الأمرين يقع فى المواضع الآتية :

١ ـ إذا وقعت بعد فاء الجزاء ، كقوله تعالى : « من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم »[١] قرئت : (إن) ـ بكسر الهمزة وفتحها ـ

فالكسر على أن (إن) قد تصدرت جملة جواب الشرط ، والتقدير : فهو غفور .

والفتح : على تأويل (أن) مع ما بعدها بمصدر يقع مبتدأ خبره محذوف ، أى : فالغفران جزاؤه ، أو خبرا لمبتدإ محذوف ، أى : فجزاؤه الغفران .

---

(١) الأنعام : ٥٤

والكسر أحسن فى القياس ؛ لأنه لا يحتاج إلى تقدير .

٢ ـ إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية ، أى : الدالة على المفاجأة ، كقول الشاعر الذى أنشده سيبويه :

وكنت أرى زيداً كما قيل سيد

إذا إنه عبد القفا واللهازم[1]

والشاهد فى قوله (إذا إنه عبد القفا) فيجوز أن تكسر همزة (إن) على اعتبار وقوعها فى ... الكلام حكما ، أى . فإذا هو القفا .

ويجوز فتحها ، على أن تؤول (أن) مع ما بعدها بمصدر يقع فى محل مبتدإ ، أى : فإذا العبودية حاصلة ، كما تقول : خرجت فإذا الأسد .

أو يكون (إذا) ظرف متعلق هو خبر المبتدإ المؤول ، أى : ففى الحضرة العبودية .

٣ ـ إذا وقعت فى موضع التعليل ، كقوله تعالى : « إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم »[2] قرأ نافع والكسائى بالفتح فى همزة (إن) الثانية على تقدير لام العلة ، أى : لأنه هو البر الرحيم ، لأن حرف الجر إذا دخل على (إن) لفظا أو تقديرا ، فتحت همزتها .

---

(١) البيت من الطويل ـ أرى ـ بضم الهمزة غالبا ـ تكون بمعنى أظن . القفا : مؤخر العنق اللهازم : جمع لهزمة ، وهى طرف الحلقوم الأعلى ، وقيل : عظم ناتئ تحت الأذن يقول : كنت أظن زيد أسيدا محترما ـ كقول الناس فيه ـ فتبين لى أنه عبد ذليل ، يصفع على قفاه ، ويلكن على لهازمه كالعبيد الأذلاء .

(٢) الطور : ٢٨

٤ ـ وقرأ الباقون بكسر همزة (إن) على أنه تعليل مستأنف فى صدر جملة جديدة .

ومثله : « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم »(١) وكذلك قولهم : (لبيك إن الحمد والنعمة لك) فإنه يجوز كسر همزة (إن) وفتحها فى الموضعين على التوجيه السابق .

٤ ـ إذا وقعت بعد قسم سواء كانت جملة القسم اسمية أم فعلية ، وليس فى خبرها اللام ، كقول رؤبة :

أو تحلفى بربك العلى

أنى أبو ذيالك الصبى(٢)

والشاهد فى قوله : (أنى) رويت بكسر الهمزة وفتحها .

فمن كسر الهمزة : عد (إن) ومعموليها جملة لا محل لها من الأعراب ، على أنها جواب القسم ، وهو (تحلفى) .

ومن فتحها : جعلها مع معموليها فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف متعلق بـ (تحلفى) وقد سدت مسد الجواب ، أى أو تحلفى على أبوتى لهذا الصبى ، ولا يصح عندئذ أن تكون جوابا ؛ لأن القسم لا يكون إلا جملة

هذا ، ولو أضمر فعل القسم ولم يظهر ، سواء ذكرت اللام ، كقوله : « والعصر إن الإنسان لفى خسر »(٣) أو لم تذكر ، كقوله : « حم والكتاب

---

(١) التوبة : ١٠٣ .

(٢) البيت من الرجز ـ ذيالك : تصغير ذلك ، يحكى عن أعرابى جاء من سفر فوجد امرأته ولدت ولدا فأنكره .

(٣) العصر : ١ ، ٢

المبين إنا أنزلناه »[1] تعين الكسر إجماعا ، ومن ذلك : والله إن زيدا قائم ، وحلفت إن زيدا القائم .

٥ ـ إذا وقعت خبرا عن قول ، أو ما فيه معنى القول ، وخبر إن قول والقائل واحد ، نحو : (قولى إنى أحمد الله) فقولى : مبتدأ ، و (أحمد الله) خبر (إن) وهو قول أيضا ، والقائل واحد ، هو مدلول اسم (إن) .

فكسر همزة (إن) على جعل الجملة المكونة من (إن) واسمها وخبرها في موضع رفع خبر للمبتدإ ، الذى هو خبر على سبيل الحكاية ، أى . مقولى هذا اللفظ ، ولا تحتاج لرابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى .

والفتح : على جعل المصدر المؤول من (أن) ومعموليها خبر المبتدإ ، أى : قولى حمد الله ، ويكون القول باقيا على مصدرته .

ولو انتفى القول الثانى نحو : (قولى إنى مؤمن) ولم يتحد القائل نحو : (قولى إنه فلان يحمد الله) فعندئذ يجب الكسر ، لأنها وقعت بعد القول .

٦ ـ إذا وقعت بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه ، كقوله تعالى « إن لك ألا تجوع ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى »[2] .

قرأ نافع وأبو بكر : بكسر همزة (إن) الثانية على الاستئناف ، أو بالعطف على جملة : (إن لك ألا تجوع) :

وقرأ باقى السبعة : بفتح همزة (أن) عطفا على المصدر المؤول وهو

---

(١) الدخان : ١ - ٣ (٢) طه : ١١٨ ، ١١٩

(أن لا تجوع) وهو مفرد ، والتقدير : ان لك عدم الجوع وعدم العرى .

٧ ـ اذا وقعت بعد (حتى) لأن حتى قد تكون جارة ، أو عاطفة ، فتفتح همزة (أن) بعدها نحو : (عرفت أمورك حتى أنك فاضل) .

وتختص الكسر بعد حتى الابتدائية ، لأنها في الصدر ، فهي التي تبدأ بها الجمل مثل (ألا) الاستفتاحية ، فتكسر همزة (ان) بعدها نحو : (مرض سعيد حتى انهم لا يرجونه) فيجوز في همزة (أن) الكسر والفتح على التوجيه السابق .

٨ ـ اذا وقعت بعد (أما) ـ المفتوحة الهمزة المخففة الميم ـ نحو : (أما انك فاضل . فالكسر : على أن (أما) حرف استفتاح بمنزلة (ألا) .

والفتح : على أنها بمعنى (أحقا) فتكون الهمزة للاستفهام ، و (ما) نكرة بمعنى شيء في موضع نصب على الظرفية ، متعلقة بمحذوف خبر مقدم ، أى : أفي حق ، والمصدر المكون من (أن) ومعموليها مبتدأ مؤخر ، وهذا قليل .

٩ ـ اذا وقعت بعد (لا جرم) كقوله تعالى : « لا جرم أن الله يعلم »[1] .

ففتح همزة (أن) عند سيبويه ؛ على أن (جرم) فعل مظهر ، وأن وصلتها فاعل ، أى : وجب أن الله يعلم ، (ولا) صلة مؤكدة .

وعند الفراء فتحت ، على أن (لا جرم) بمنزلة لا رجل ، فيكون (لا) نافية للجنس ، وجرم اسمها ، ومعناها (لا بد) و (من) بعدها مقدرة ، أى : لا بد من علم الله سركم وعلنكم .

(١) النحل : ٢٣

وكسر همزة ان على ما حكاه الفراء عن بعضهم ، أنهم ينزلونها منزلة اليمين ، فيقولون : لا جرم لآتينك ، فتكون مما وقعت بعد القسم فتكسر همزتها . وعلى ذلك تكون (لا) نافية للجنس ، و (جرم) اسمها ، ومعناها القسم ، وجملة (لآتينك) جواب القسم ، وقد أغنت عن الخبر .

* * *

لام الابتـــداء

سميت لام الابتداء ؛ لأنها تدخل على المبتدا كثيرا ، وتدخل على غيره كخبر (ان) مكسورة الهمزة ، وعلى معمول خبرها ، وعلى ضمير الفصل ، حسبما سأوضح إن شاء الله تعالى .

فائدتها : تدخل لتوكيد مضمون الجملة المثبتة وازالة الشك عن معناها ، أو انكارها .

(ان) مكسورة الهمزة ولام الابتداء

اختصت (ان) مكسورة الهمزة ـ من بين سائر أخواتها بدخول لام الابتداء بعدها على خبرها ، ومعموله ، واسمها ، وضمير الفصل .

وانما اختصت (ان) دون أخواتها ، بدخول اللام فى خبرها ، لأنها تدخل على المبتدا والخبر ، ولا تغير معناه ولا حكمه كسائر أخواتها ، الا ترى أن (ليت) تدخل فى الخبر التمنى ، ولعل ـ الترجى ، و كأن التشبيه وأما (أن) مفتوحة الهمزة ، فتصير مع ما بعدها فى تقدير مفرد ، نحو : يعجبنى أن زيدا قائم ، أى قيام زيد[1] .

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٣١ - بتصرف

أولا: دخول لام الابتداء على خبر (إن)

تسمى اللام فى هذا الموضع باللام المزحلقة ، سميت كذلك ، لأن حقها أن تدخل أول الكلام ، لأن لها الصدارة فى الجملة الإسمية ، لكن لما كانت للتوكيد ، و (إن) للتوكيد ، كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد ، فقدمت (إن) لأنها عاملة وزحلقت اللام إلى الخبر ، وقيل : إن السبب هو استعمال العرب .

ولدخول هذه اللام على خبر إن لا بد من توفر أربعة شروط هى :

١ ـ أن يكون الخبر فى مكانه ، أى : متأخر عن الاسم .

٢ ـ أن يكون الخبر مثبتا غير منفى .

٣ ـ أن لا يكون مبدوءا بفعل ماض متصرف غير مقرون بـ (قد) فإذا اقترن الفعل الماضى بقد ، صح دخول اللام عليه ، لأن (قد) تقرب الماضى من الحال فأشبه المضارع ، نحو : (إن ذا لقد سما) .

أجاز الأخفش والفراء دخولها على الماضى إذا كان غير متصرف ، لأن الفعل الجامد كالاسم ، نحو : إن محمدا لنعم الرجل .

٤ ـ ألا يكون الخبر جملة شرطية ، فلا يقال : إن محمداً لئن تكرمه يجلك ؛ لأن هذه اللام لا تدخل على أداة الشرط ، ولا على فعله أو جوابه .

هذا ، وما اجتمعت فيه الشروط قد يكون مفردا ، أو مضارعا ، أو ظرفا ، أو جارا ومجرورا ، أو جملة اسمية ، وإليك الأمثلة على ذلك :

قال تعالى : « إن ربى لسميع الدعاء »[1] و « إن ربك ليعلم »

---

(١) إبراهيم : ٣٩ .

و « إنك لعلى خلق عظيم »[١] و « وإنا لنحن الصافون »[٢] .

ومما جاء شاذا مخالفا للشرط الأول ، قوله تعالى : « إن لدينا أنكالا »[٣] حيث تقدم الخبر ، والأصل مراعاة الترتيب لتدخل اللام على الخبر .

ومما جاء مخالفا للشرط الثاني قول أبي حزام بن غالب بن الحارث العكلي :

واعلم إن تسليما وتركا
للامتشابهان ولا سواء[٤]

والشاهد في دخول لام الابتداء على خبر (إن) وهو (للامتشابهان) لأن الخبر منفي بـ (لا) وهذا شاذ .

وأما قوله تعالى : « إن الله اصطفى »[٥] فالخبر فيها ماض متصرف غير مقترن بقد .

• • •

ثانيا : دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن)

يجوز دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن) وذلك بشروط هي :

١ ــ أن يتوسط معمول الخبر بين الاسم والخبر .

---

(١) القلم : ٤ (٢) الصافات : ١٦٥

(٣) المزمل : ١٢

(٤) البيت من الوافر ــ تسليما : أي : على الناس وتركا : كذلك . متشابهان : متقاربان ــ يقول : أعتقد أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا متقاربين .

(٥) آل عمران : ٣٣

٢ ـ أن يكون الخبر صالحا لدخول اللام عليه .

٣ ـ ألا يكون معمول الخبر حالا .

٤ ـ ألا يكون الخبر مشتملا على اللام فلا يجوز نحو : إن محمدا لمذلة ليأبى.

فمثال المستوفى للشروط قولهم : (إن خالدا لطعامك آكل) فطعام : هو معمول الخبر الذى هو (آكل) أى : أنه مفعول به لاسم الفاعل ، وقد توسط هذا المعمول بين الاسم والخبر ، والخبر صالح لدخول اللام عليه ، وليس مشتملا على اللام .

ومما جاء مخالفا للشروط قولهم : (إن بكرا جالس فى الدار) فلم تدخل اللام على المعمول لأنه جاء متأخرا عن الخبر ، واللام لها الصدارة .

و (إن بكرا راكبا منطلق) لم تدخل اللام ؛ لأن المعمول حال .

و (إن خالدا بكرا ضرب) لم تدخل اللام ؛ لأن الخبر جملة فعلية ، فعلها ماض متصرف غير مقرون بـ(قد) فلا يصلح لدخول اللام ، كما سلف توجيه ذلك .

* * *

ثالثا : دخول لام الابتداء على اسم (إن)

يجوز دخول لام الابتداء على اسم (إن) ، وذلك بشروط واحد هو : أن يتأخر عن الخبر ، كقوله تعالى : « إن فى ذلك لعبرة لمن يخشى »[1] .

(١) النازعات : ٢٦

أو يتأخر عن معمول الخبر إذا كان ظرفا أو جاراً ومجرورا ، وإذا دخلت اللام على الاسم لا يصح دخولها على الخبر ، وذلك نحو : إن في المسجد لخالداً معتكف .

❊ ❊ ❊

رابعا : دخولها على ضمير الفصل

يجوز دخول لام الابتداء على ضمير الفصل[١] ، وهو المسمى عمادا عند الكوفيين ، لأنه يعتمد عليه في الاهتداء إلى المعنى : وتدخل عليه اللام بشرط ألا يعرب (هو) مبتدأ ، نحو قوله تعالى : « إن هذا لهو القصص الحق »[٢] « إن هذا لهو الفوز العظيم »[٣] فـ (هذا) اسم إن و (هو) الداخلة عليه لام الابتداء ، إما أن يكون ضمير فصل ، فتكون اللام داخلة على ضمير الفصل .

وإما أن يكون مبتدأ ، و (القصص) خبره ، والجملة من المبتدإ والخبر في محل رفع خبر (إن) وعلى ذلك تكون اللام داخلة على الجملة الاسمية .

حكم دخول اللام في خبر غير (إن)

يرى أهل الكوفة جواز دخول اللام في خبر (لكن) قياسا على خبر (إن) واستدلوا بقول الشاعر :

---

(١) وهو الذي يفصل به بين الخبر والنعت ، ويرفع الشك ، ويزيل اللبس ، ويدل على أن ما بعده خبر لما قبله ، وليس صفة ولا بدلا ، وغيرهما من المكملات ، ويفيد مع هذا قصر المسند على المسند إليه إلى غير ذلك من الفوائد .

(٢) (٣) الصافات : ٦٠

يلومونني في حب ليلى عواذلي
ولكنني من حبها لعميد[1]

والشاهد في قوله : (لعميد) حيث دخلت اللام على خبر (لكن) ، وهذا لا دليل فيه ؛ لأنه لم يسمع إلا في هذا ، فيمكن أن تكون اللام زائدة كما زيدت في خبر (أن) المفتوحة في قراءة من قرأ : (إلا أنهم ليأكلون الطعام)[2] ويمكن أن تكون اللام في خبر (إن) على تقدير : ولكن إنني من حبها لعميد .

وزيادتها كذلك في خبر المبتدأ في الصورة ، كقول عنترة بن عروس وقيل : العجاج : وقيل : رؤبة .

أم الحليس لعجوز شهربة ترى من اللحم بعظم الرقبة[3]

والشاهد في قوله : (لعجوز) حيث أدخل اللام في (عجوز) وهو خبر للمبتدأ ، وهذا من الضرورات[4] والصحيح أن دخول اللام لا يختص إلا بخبر (إن) مكسورة الهمزة .

---

(١) البيت من الطويل ذكر بعض النحاة أن هذا البيت لم يعرف له قائل ، ولا تحفظ له تتمة — أنظر تخريج الشواهد على حاشية الصبان ١ : ٢٨٠ — وقد نقلت صوره من هامش شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٣٠ ويروى: لكميد من الكمد ، وهو الحزن بدلا من قوله : لعميد .

(٢) الفرقان : ٢٠ وهي قراءة سعيد بن جبير . أنظر القرطبي .

(٣) البيت من الرجز شهربة : فانية . يقول : أم الحليس امرأة عجوز فانية متواضعة ترضى أن يقدم لها عظم الرقبة بدلا من اللحم

(٤) شرح الجمل لابن عصفور بتصرف ١ : ٤٣٠

(ما) الـكافة

تتصل (ما) الزائدة ، غير الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو : إن ما عندك جميل ، وإن ما فعلت حسن ، وهذه تكتب مفصولة من (إن) في الكتابة ، بخلاف الزائدة فلابد وصلها .

فـ (ما) الزائدة الكافة المعنية هنا تتصل بـ (إن) وأخواتها ما عدا (عسى) و (لا) النافية للجنس فتكفها عن العمل ، وتهيؤها للدخول على الجمل الفعلية بعد أن كانت مختصة بالجمل الإسمية .

والقياس أن هذه الحروف إنما كان عملها بالاختصاص ، فإذا لحقها ما فارقها الاختصاص ، فعندئذ ينبغى ألا تعمل الا (ليت) كما سنفصح عن ذلك .

والدليل على مفارقة هذه الحروف للاختصاص ، كونها تهيأت فدخلت على الجملة الفعلية ، ومن ذلك قوله تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء »[1] « كأنما يساقون إلى الموت »[2] « أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا »[3] .

وعن ذلك قول الأفوه الأزدى[4] .

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكنما يقضى فسوف يكون[5]

(١) فاطر : ٢٨ (٢) الأنفال : ٦

(٣) المؤمنون : ١١٥ (٤)

(٥) البيت من الطويل — قاليا : اسم فاعل من قلاه يقليه — إذ أكرهه وأبغضه ، وهو حال من التاء فى فارقت . الشاعر يقسم فيقول : والله إنى مافارقتكم عن بغض وكراهية لكم ، ولكنه قدر الله وقضاؤه وما تجرى به المقادير لا مفر من وقوعه .

والشاهد فى قوله : (ولكنما يفضى) حيث أولى لكنما الفعل لاتصال (ما) بها .

وكذا قول الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا :

أعــد نظرا ياعبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا[1]

والشاهد فى قوله : (لعلما أضاءت) حيث أولى لعلما الفعل لاتصال (ما) بها .

وأما (ليت) فتبقى على اختصاصها بالجمل الإسمية سواء أهملت أو أعملت وإنما جاز إهمالها حملا على أخواتها ، والشاهد على الوجهين قول النابغة الذبيانى فى زرقاء اليمامة .

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا   إلى حمامتنا أو نصفه فقد[2]

والشاهد فى (الحمام) فقد روى بالنصب على إعمال (ليت) وجعل (ما) زائدة وبالرفع على إهمالها وجعل (ما) كافة .

هذا ما عليه جمهور النحاة ، ولبعضهم آراء فى بقية هذه الحروف .

---

(١) البيت من الطويل رواية ـ الديوان (فربما أضاءت) وعلى ذلك فلا شاهد فى البيت والشاعر يسخر من أهل جرير فيعدهم أصحاب حمير وبهائم ، فهم رعيان ليس لهم ما يفخرون به . أنظر ديوان الفرزدق ٢١٢

(٢) البيت من البسيط ـ قالت زرقاء : ـ وقد مر بها سرب من الحمام ـ ليت هذا الحمام لنا مضموماً إلى حمامتنا ، ونصف هذا العدد ، فيكمل لنا مائة ، ثم وقع الحمام فى شبكة صائد فعد فإذا هو : ٦٦ حمامه ، فاذا أضيف نصفه صار ٩٩ على حمامتها يكون العدد مائة .

فيرى الزجاجي والزمخشري وابن مالك أنه لا فرق بين الأخوات قياسا على (ليت) .

ويرى أبو بكر بن السراج ، وأبو اسحاق الزجاج أن (ليت ولعل وكأن) يجوز فيها الإلغاء والإعمال ، فقد قاسوا على (ليت) ما شابهها من أخواتها .

والصحيح أنه يجب الوقوف عند المسموع .

هذا ، ومما تجدر الإشارة اليه أن تأثير (ما) الكافة مقصور على العمل ، أما المعاني التي تؤديها هذه الحروف ، فإنها تظل كما هي قبل اتصال (ما) بها .

* * *

حكم العطف على اسم (ان) وأخواتها

العطف على اسم (ان) وأخواتها المنصوب ، لا يخلو أن يكون العطف قبل أن تستكمل (ان) خبرها ، أو بعد أن تستكمل الخبر .

أولا : العطف قبل استكمال الخبر : اذا عطفت على اسم (ان) أو احدى أخواتها قبل استكمال الخبر تعين النصب أي : نصب المعطوف عليه ، وحينئذ ينبغي أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه فتقول : ان خالدا وسعدا منتصران ولا يصح أن تقول (منتصر) الا حيث سمع .

وأجاز الكسائي الرفع قبل استكمال الخبر وبعده أي : مطلقا ، تمسكا بظاهر قوله تعالى : « ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون »[1] وقراءة

(١) المائدة : ٦٩

بعضهم : (ان الله وملائكته يصلون على النبى) [1] برفع (وملائكته)
وقول ضابى بن الحارث البرجمى :

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فإنى وقيار بها لغريب [2]

والشاهد فى الآية الأولى قوله : (والصابئون) حيث عطف بالرفع على محل (الذين آمنوا) وهو منصوب قبل استكمال خبر (إن) وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) .

وفى الثانية قوله : (وملائكته) بالرفع عطفا على محل لفظ الجلالة (الله) وهو اسم (إن) قبل استكمال الخبر .

وفى البيت قوله : (وقيار) حيث عطفه بالرفع على محل ياء المتكلم الواقعة اسما لـ (إن) قبل مجىء الخبر وهو (لغريب) .

وهذه الشواهد على رأى الكسائى والفراء ومن تبعهما سواء كان العطف قبل استكمال الخبر أو بعده .

ولكن الفراء قيد جواز الرفع قبل وبعد استكمال الخبر بشرط خفاء إعراب اسم (إن) وأخواتها ، بأن يكون مبنيا أو مقصورا ، أو مضافا للياء ، ومثل ذلك إذا خفى إعراب للمعطوف دون المعطوف عليه ، نحو : (ان

---

(١) الأحزاب : ٥٦

(٢) البيت من الطويل — رحله . الرحل : مسكن الرجل وما يستصحبه من أثاث . قيار : اسم جمل الشاعر أو فرسه — تقول : من يك منزله وأثاثه بالمدينة فليمس بها ، أما أنا فلا ، لأنى وجملى أو فرسى ، غريب بها ، فسنرحل عنها ، لأنه لا مكان لنا بها .

محمدا وموسى فدائيان) وذلك احترازا من تنافر اللفظ ، ومن ذلك ما أنشده ثعلب فى أماليه :

خليلى هل طب فإنى وأنتما وإن لم تبوحا بالهوى دنفان[1]

والشاهد فى قوله : (فإنى وأنتما دنفان) فإنه يتعين أن يكون (أنتما) مبتدأ خبره (دنفان) ويكون خبر (ان) محذوفا لدلالة المبتدأ عليه ، لأن (دنفان) لا يصلح أن يكون خبرا لـ (ان) فقط ، لأن اسمها مفرد ، ويكون الكلام من عطف الجمل .

توجيه الشواهد السابقة على رأى الجمهور : خرجها المانعون من العطف بالرفع قبل استكمال الخبر ؛ على التقديم ، أى : تقديم المعطوف وتأخير الخبر ، فيكون قوله : (من آمن) خبر (ان) وخبر (الصابئون) محذوف ، أى : والصابئون كذلك .

أو حذف الخبر من الأول لدلالة الثانى عليه ، ليكون (من آمن) خبر عن (والصابئون) وخبر (ان) محذوف لدلالة خبر (الصابئون) عليه .

ويتعين التوجيه الثانى فى الآية الثانية ، فيقدر : ان الله يصلى وملائكته يصلون ، فيكون (يصلون) خبر ، وهو يناسب الإخبار عن الملائكة ، وحذف من الأول لدلالة الثانى عليه .

ويقدر الشاهد فى البيت على : فإنى لغريب بها ، وقيار كذلك ولا يتأتى

---

(١) البيت من الطويل — طب : هو علاج الجسم والنفس ، تبوحا بالهوى : تعلناه . دنفان مريضان مثنى دنف ، صفة مشبه ـ يقول : ياصاحبى هل من علاج للشفاء مما نحن فيه ، فانى مريض وأنتما كذلك ، وإن لم تظهر أما هو دفين فى جوانحكما .

فيه الوجه الثانى لأجل اللام ؛ إلا إن قدرت زائدة .

ثانيا : العطف على اسم (إن) بعد استكمال الخبر : إذا عطفت على اسم (إن) أو إحدى أخواتها بعد استكمال الخبر ، جاز فى المعطوف النصب والرفع ، نحو : (إن محمدا ناجح وسعيد ـ أو ـ وسعيدا) فالرفع عطفا على اعتبار أن (سعيد) مبتدأ خبره محذوف ، تقديره : ناجح ، دل عليه ماقبله ، والجملة من المبتدإ والخبر المحذوف معطوفة على محل جملة إن واسمها وخبرها حيث محلهما الرفع .

وأما العطف بالنصب فيكون على لفظ اسم (إن) المنصوب .

واشترط ابن هشام للعطف بالرفع شرطين ـ

١ ـ استكمال الخبر .

٢ ـ كون العامل (إن ، أو أن ، أو لكن) .

والسبب فى الاقتصار على (إن وأن ولكن) أن معنى الابتدائية باق معها .

إما (ليت ، ولعل ، وكأن) فالكلام قبلها الإخبار ، وبعدها التمنى ، أو الترجى ، أو التشبيه .

وهى تغير معنى الجملة من الخبر إلى الإنشاء .

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى : « إن الله برىء من المشركين ورسوله »[1] فـ (رسوله) مرفوع بعد استكمال الخبر ، وهو (برىء) إما على العطف على محل اسم (إن) وهو لفظ الجلالة ، باعتبار أصله قبل

---

(١) التوبة ، ٤ .

دخول الناسخ ، ويكون من عطف مفرد على مفرد .

أو على أنه مبتدأ حذف خبره ، ويكون من عطف الجمل . أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر .

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه

فإن لنا الأم النجيبة والأب[1]

والشاهد في قوله : (فإن لنا الأم النجيبة والأب) حيث عطف (الأب) مرفوعا بعد استكمال الخبر على محل اسم (إن) أو على ضمير الخبر ، أو على أنه مبتدأ حذف خبره .

ومن ذلك ما أنشده أبو الفتح :

وما قصرت بي في التسامي خئولة

ولكن عمي الطيب الأصل والخال[2]

والشاهد في قوله : (والخال) حيث عطف على (عمي) وهو اسم (لكن بعد استكمال الخبر ، و (الخال) مرفوع على أنه معطوف على اسم (لكن) أو على ضمير الخبر ، أو على أنه مبتدأ حذف خبره .

---

(١) البيت من الطويل - ينجب : يلد ولدا نجيبا - ، يقول : من لم ينجب أبوه وأمه أولاداً نجباء فان لنا أما وأبا قد أنجبا ، يريد : أنه وإخوته نجباء كرام أبناء رجل منجب وأم كذلك .

(٢) البيت من الطويل - التسامي : التعالي ، وأراد به : العراقة في النسب . خئولة : جمع خال كالعمومة - يقول : لم يقعد بي عن التعاظم والتباهي بالحسب ، وعراقة النسب . أخوالي ولا أعمامي ، فإن كلا منهما كريم الأصل ، فأنا مع علو همتي ، كريم العنصر من ناحية الأخوال والأعمام .

حكم العطف على بقية أخوات (إن) :

يجوز الفراء العطف على اسم جميع أخوات (إن) بالرفع تمسكا بقول رؤبة وقيل : لجران العود النميري .

يا ليتني وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيس[1]

والشاهد في قوله : (وأنت) وهو ضمير رفع ، عطف على محل اسم (ليت) وهو الياء قبل استكمال الخبر .

وقد خرجه الجمهور على أن الأصل ، وأنت معي ، والجملة حالية ، والخبر هو (في بلدة) .

وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ، وأن العطف إن كان على سائر أخوات (إن) فإنه لا يجوز إلا النصب على اللفظ ، ولا يجوز الرفع على للوضع ، ولا على الابتداء والخبر محذوف باتفاق من أهل البصرة والكوفة ، وله على ذلك توجيهات لمن أراد[2] .

قال المبرد : فأما (كأن ، وليت ، ولعل) إذا قلت : كأن زيدا منطلق وعمرو ، وليت زيدا يقوم وعبد الله ، فكل ما كان جازا في (إن ، ولكن) من رفع أو نصب ، فهو جائز في هذه الأحرف ، إلا الحمل على موضع الابتداء ، لأنك إذا قلت : (ليت) فإنما تتمنى ، و (كأن) للتشبيه ، (ولعل) للتوقع ، فقد زال الابتداء ، ولم يجز الحمل عليه[3] .

---

(١) البيت من الرجز لميس : اسم امرأة . وأنيس : مؤنس — يقول : أتمنى أن أكون أنا وأنت يالميس في بلد ليس فيه أحد غيرنا .

(٢) شرح الجمل ١ : ٤٥٧ — والكتاب ١ : ٢٨٦

(٣) المقتضب ٤ : ١١٤

فظاهر كلام المبرد أنه يجوز العطف بالنصب على لفظ اسم (ليت وكأن ولعل) ويمتنع العطف بالرفع على الابتداء والخبر محذوف ، أو على محل الاسم ؛ إلا أن الأمثلة التى أوردها جاء المعطوف مرفوعا ، فيبدو أنه يجيز الرفع على أنه خبر لمبتدإ محذوف .

والصحيح هو قول الجمهور لما سبق توجيه القول فيه آنفا .

متى تتصل نون الوقاية باسم (إن) وأخواتها ؟

تلحق نون الوقاية اسم (إن) وأخواتها ، إذا كان (ياء المتكلم) كما تلحق الفعل ، فتقول : (إننى ، وأننى ، ولكننى ، وليتنى ، ولعلنى) .

وهى فى ذلك تنقسم قسمين - قسم تلزم نون الوقاية ، وقسم لا تلزمه .

أما الذى تلزمه نون الوقاية فـ (ليت) تقول : ليتنى ، ولا يجوز ليتى ، إلا فى ضرورة الشعر .

وأما الذى لا تلزمه نون الوقاية ؛ فـكل ما بقى من أخوات (إن) ، وإنما حذفت النون منها ، كراهية اجتماع الأمثال ، وحذفت من (لعل) كراهية اجتماع المثلين ، مع النون المقاربة للام ، فكأنه اجتمع ثلاثة أمثال ، ولم تحذف من (ليتنى) لأنه لم يجتمع لك أمثال ، ولا مقاربات .

وزعم الفراء أن (ليت) قوى شبهها بالفعل ، ولكونها على مثال من أمثلة الفعل ، ألا ترى أنها على وزن (علم) - بفتح العين وسكون اللام - المخفف من (علم) - بكسر اللام - وأما (لكن ، وكأن ، ولعل) فليس شىء منها على وزن الفعل .

وهـذا باطل ؛ لأنه لو كان كذلك ، للزمت نون الوقاية (أن) -

بفتح الهمزة - لأنها كرد ، فإن العرب لم تلزم نون الوقاية (أن) دليل على أن الذى (حذفت له نون الوقاية ، ما قرره جمهور النحاة[1] .

* * *

حكم تخفيف النون المضعفة فى هذا الباب

قضى النحاة بجواز تخفيف الحروف المضعفة فى هذا الباب ما عدا (لعل) ذلك ، لأنه لم يسمع فيها التخفيف ، أما ما عداها فقد سمع فيه التخفيف .

أولا : تخفيف نون (إن) المكسورة الهمزة :

يجوز تخفيف نون (إن) مكسورة الهمزة لثقلها ، وينشأ عن هذا التخفيف أمور :

١ - كثرة إهمال عملها لزوال اختصاصها بالأسماء : كقوله تعالى : « وإن كل لما جميع لدينا محضرون »[2] فى قراءة من خفف (لما) فتكون (إن) مخففة مهملة ، و (كل) مبتدأ و (لما) اللام لام الابتداء ، و (ما) زائدة ، (جميع) خبر ، أو مبتدأ ثان ، و (محضرون) خبره ، والجملة خبر المبتدإ الأول .

٢ - قلة إعمالها : استصحابا للأصل ، كقوله تعالى: « وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم »[3] بتخفيف (ان) و (لما) فى قراءة نافع وابن كثير ، فتكون (إن) مخففة من الثقيلة و (كلا) اسمها منصوب بالفتحة ، و (لما) اللام لام الابتداء ، (وما) زائدة للفصل بين اللامين أو موصولة ، ويكون خبر (ان) ليوفينهم) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ : ٤٢٥ ، ٤٣٦ - بتصرف .

(٢) يس : ٣٢ (٣) هود : ١١١

٣ ـ لزوم اللام الفارقة لخبرها إذا أهملت ولم توجد قرينة : وإنما لزمت اللام حينئذ فرقا بين (إن) المخففة من الثقيلة ، و (إن) النافية ، فتسمى اللام فارقة ، فإذا قلت : إن المحمدين مؤدبان ، ثم خففت (إن) فعلى الأكثر وهو الإهمال ـ تقول إن المحمدان لمؤدبان ، فرفعت (المحمدان) على تخفيف (إن) وإهمال عملها فأدخلت اللام على الخبر ، وهو (مؤدبان) لتكون فارقة بين (إن) المخففة والنافية .

ما يغنى عن اللام الفارقة :

يغنى عن اللام الفارقة ، قرينة فى الكلام ، تكون لفظية أو معنوية .

فالقرينة اللفظية : نحو : (ان بكر لن يقوم) والقرينة هنا لفظ (لن) لأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر المنفى ، ويبعد أن يراد بـ (ان) النفى لوجوده فى الخبر ، ولو أريد ذلك ؛ لجىء بالكلام مثبتا من أول الأمر ، بدلا من ادخال النفى على النفى لإبطال الأول .

والقرينه المعنوية : فى نحو قول الطرماح بن حكيم الطائى :

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك

وان مالك كانت كرام المعادن[1]

والشاهد ترك لام الابتداء الفارقة فى خبر المبتدإ ، الواقع بعد (ان) المخففة المهملة ، لوجود قرينة معنوية تدل على أن (ان) غير نافية ، وهذه

---

(١) البيت من الطويل ـ أباة : جمع آب ، اسم فاعل من أبى يأبى إذا امتنع الضيم : الظلم . مالك اسم أبى قبيلة الشاعر . كرام المعادن : طيبة الأصول ـ يقول : أنا ابن الذين يأبون الظلم والمذلة من آل مالك ، وقد كانت قبيلتى كريمة الأصول .

القرينة تفهم من مقام الكلام ، حيث انه سيق للمدح والافتخار ، كما يدل صدر البيت ، ومن ثم فلا تكون (ان) للنفى ، لأنها لو كانت للنفى لحصل تناقض بين صدر البيت وعجزه .

هذا كله إذا أهملت (ان) بعد تخفيفها ، أما اذا عملت مخففة ـ وهذا قليل ـ فلا تلزم هذه اللام ؛ لأنها حينئذ لا تلتبس بالنافية ، لظهور عملها ، فتقول : ان عليا مؤدب ، با عمال (ان) المخففة ، فنصبت الاسم ، ورفعت الخبر .

حكم اتصال الفعل بـ (ان) المخففة :

اذا خففت (ان) جاز ان يتصل بها الفعل ، ويكون ذلك ؛ اما كثيرا ، واما أكثر ، واما نادرا ، واما أندر ، واليك بيان ذلك :

١ ـ اتصال الفعل كثيرا : ويتحقق ذلك اذا كان الفعل ناسخا مضارعا ، كقوله تعالى : « وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم »[1] « وان نظنك لمن الكاذبين »[2] .

٢ ـ اتصاله أكثر : وذلك اذا كان الفعل ناسخا ماضيا ، كقوله تعالى : « وان كانت لكبيرة »[3] « ان كدت لتردين »[4] « وان وجدنا أكثرهم لفاسقين »[5] .

٣ ـ اتصاله نادرا : وذلك اذا كان ماضيا غير ناسخ ، كقول عاتكه

---

(١) القلم : ٥١ (٢) الشعراء : ١٨٦
(٣) البقرة : ١٤٣ (٤) الصافات : ٥٦
(٥) الأعراف : ١٠٢

بنت زيد بن نفيل ـ عم سيدنا عمر بن الخطاب :

شلت يمينك ان قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد[1]

والشاهد في قوله : (ان قتلت لمسلما) حيث جاء فعل ماض غير ناسخ بعد (إن) المخففة ، وهذا نادر لا يقاس عليه نحو : (ان قام لأنا ، وان قعد لزيد) .

خلافا للأخفش والكوفيين ، حيث انهم لا يجيزون تخفيف (ان) المكسورة ويؤولون ما ورد من ذلك على أن (ان) نافية بمنزلة (ما) واللام ايجابية بمنزلة (الا) .

٤ ـ اتصاله أندر : وذلك اذا كان الفعل غير ناسخ ، وغير ماض ، كقولهم : (ان يزينك لنفسك ، وان يشينك لهية) فقد اتصل الفعل المضارع يزين) بـ (ان) المخففة .

تنبيه : علل النحويون سبب دخول (ان) المخففة من الثقيلة على الفعل الناسخ ؛ بأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدا والخبر ، فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها ، عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص بهما ، وهو الناسخ .

• • •

---

(١) البيت من الكامل ـ شلت : يبست وجمدت ، أصابها الشلل . حلت : نزلت تقول عاتكة على ابن جرموز الذي قتل زوجها الزبير ابن العوام : أشل الله يدك أيها القاتل لانك قتلت مسلما بغير حق ؛ ووجبت عليك عقوبة متعمد القتل المذكورة في قوله تعالى : « ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالداً فيها »

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فإني وقيار بها لغريب
فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
فإن لنا الأم النجيبة والأب
شلت يمينك إن قتلت لمسلما
حلت عليك عقوبة المتعمد

علموا أن يؤملون فجادوا قبل أن يسألوا بأعظم سؤل
وصدر مقسم النحر كأن ثدياه حقان
لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب فمحذورها كأن قد ألما

* * *

الفصل السابع

(لا) النافية للجنس

سميت نافية الجنس ؛ لأنها تنفي الحكم عن كل فرد من أفراد الجنس الذي دخلت عليه ، لأنها جواب ورد على طريقة : هل من رجل في الدار ، فدخول (من) في هذا لاستغراق الجنس ، فعند الجواب تقول : لا رجل في الدار ، ومن ثم نرى أنها قد اختصت بالنكرات لشمولها حتى يتحقق استغراق الجنس .

وعلى ذلك لا يجوز أن تقول : هل من خالد في الدار ؟ لعدم تحقق الاستغراق في المعرفة المستفادة من دخول (من) وأن دخولها على المعرفة لا يحقق الاستغراق أيضا .

ولكن يجوز أن تقول : هل خالد في الدار ؟ لأنك تسأل عن ذات معينة .

وتسمي كذلك (لا) التبرئه ؛ لأنها تدل على تبرئة جنس اسمها كله من معنى خبرها .

وقد أطلق عليها بعض النحاة : لا العاملة عمل (إن) .

الفرق بين (لا) النافية للجنس والعاملة عمل (ليس) :

سبق الكلام في الفصل الثالث عن (لا) النافية العاملة عمل (ليس) ولما كان هناك وجه شبه بين (لا) النافية للجنس ، والعاملة عمل (ليس) من حيث اجتماعهما على النفي مع اختلافهما في العمل ، رأيت من الخير أن أفصح عن الفرق بينهما ليرتفع اللبس عند الاستعمال .

أما (لا) العاملة عمل (ليس) التي أطلق عليها النحاة (لا) الحجازية لأن أهل الحجاز هم الذي أعملوها قد رفعوا بها المبتدأ ونصبوا الخبر ، وأهمل أهل تميم عملها هذا من جهة العمل .

ومن جهة المعنى تفيد النفي ، ولكن دلالتها على النفي تقتصر على نفي الوحدة ، بمعنى أنك إذا قلت : لا رجل جالسا ، تريد أنه لا رجل واحد جالسا ، فيصدق هذا القول على ما إذا لم يوجد رجل قط ، أو إذا كان الجالس رجلين أو أكثر لأن النفي منصب على واحد .

وأما (لا) العاملة عمل (إن) التي تنصب الاسم وترفع الخبر ، ففي جانب المعنى يقصد بها التنصيص على استغراق الجنس كله على البيان الذي أوضحته آنفا .

ومن ثم عدوا (لا) النافية للجنس من أخوات (إن) هو الحرف النافي ، كما عدت (ليس) الحرف النافي من أخوات (كان) .

عمل (لا) النافية للجنس وشروط إعمالها

عرفنا مما سبق أن (لا) النافية للجنس مختصة بالنكرات ، فينبغي على ذلك وجوب العمل لها فيما يليها ، وهذا العمل إما رفع ، وإما نصب ، وإما جر .

فلم يكن جرا ؛ حتى لا يظن أن الجر حينئذ بـ (من) المنوية ؛ ذلك لأنها في حكم الموجودة لظهورها في مثل قول الشاعر :

فقام يزود الناس عنها بسيفه ... وقال ألا لا من سبيل إلى هند[1]

---

(١) البيت من الطويل ـ يزود الناس : من زاد زودا ـ يقول : قام بدفع

والشاهد في قوله : (لا من سبيل) حيث ظهر حرف الجر (من) الزائد الذي يفيد استغراق الجنس بعد (لا) وقبل اسمها .

وكذلك لم يكن عمل (لا) رفعا ، حتى لا يظن أن رفع الابتداء ما زال موجودا .

ولما امتنع أن يكون العمل الجر ، أو الرفع ، تعين النصب ، أي : أن (لا) النافية للجنس تنصب الاسم وترفع الخبر ، فتعمل عمل (إن) لمشابهتها إياها في التأكيد ، فإن (لا) لتأكيد النفي ، و (إن) لتأكيد الإثبات .

شروط إعمالها :

لكي تعمل (لا) عمل (إن) لا بد من تحقق الشروط الآتية :

١ ـ أن تكون نافية : فإن كانت زائدة لم تعمل إلا شذوذا ، كقول الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها

إذا للام ذوو أحسابها عمرا[1]

والشاهد في قوله : (لا ذنوب لها) حيث أعمل (لا) عمل (إن) مع

= الناس عن محبوبته بسيفه ، وهو يقول : أليس هنالك سبيل للوصول إلى هند ؟ ، والمعنى : لا سبيل للوصول إلى هند .

(٢) البيت من البسيط ـ غطفان : اسم قبيلة : للام : من اللوم ، وهو العذاب والتعنيف ـ أحسابها : هو ما يعده الإنسان من مفاخر أصوله ـ يقول : لو لم يكن لغطفان ذنوب كأعمال مخزية ، اللاموا عمر الفزاري على تعرضه لنا ، ولكنهم يعلمون أنهم مذنبون ، ولذلك امتنع لومهم له .

زيادتها فى قوله (لا ذنوب لها) وهذا شاذ؛ لأن (لا) الزائدة تقع فى الكلام لمجرد تأكيده وتقويته .

٢ - وأن يكون للنفى الجنس : فإن كانت لنفى الوحدة عملت عمل (ليس) أو أهملت وتكررت، نحو : لا رجل قائما بل رجلان .

٣ - وأن يكون نفيه نصا لا احتمالا : والمراد بقولنا نصا : أن يكون النفى على سبيل الاستغراق ، وذلك بأن يتضمن (لا) معنى (من) الاستغراقية ويتحقق ذلك إذا كان اسمها مفردا ، فإن كان مثنى أو جمعا ، كانت محتملة لنفى الجنس ، ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية .

٤ - وألا يدخل عليها جار : فإن دخل عليها الخافض خفض النكرة نحو : (جئت بلا شىء) أى : شذ إعمال (لا) فيما بعدها مع دخول حرف الجر عليها . والصحيح أن (لا شىء) فى محل جر بالباء ، أو خفض النكرة ، وهى (شىء) بالباء .

٥ - وأن يكون اسمها نكرة :

٦ - وأن يتصل اسمها بها : فإن كان اسمها معرفة ، أو منفصلا منها أهملت ، ووجب عند غير المبرد وابن كيسان[1] تكرارها ، نحو : (لا خالد فى المسجد ولا بكر ، ولا فى الدار رجل ، ولا امرأة) وهذا عند الجمهور ، أما المبرد وابن كيسان فقد ذهبا إلى عدم التكرار فى الموضعين .

وقد وجه الصبان فى حاشيته سبب هذا التكرار فقال[2] : أما فى المعرفة فجبرا لما فاتها من نفى الجنس ، وأما فى الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها

(١) المقتضب ٤ : ٣٥٧ ، ومنار السالك إلى أوضح المسالك ١ : ٣٥٣ .

(٢) حاشية الصبان ٢ : ٤ .

لنفي الجنس ؛ لأن نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة .

ومن ثم نعلم أن إلغاء عملها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وإعمالها لم تكرر على رأى الجمهور في قولهم : (لا نولك أن تفعل) فـ (لا) نافية مهملة ، و (نولك) مبتدأ ، ومضاف إليه ، و (أن تفعل) أن والفعل في تأويل مصدر خبر للمبتدإ ، أي : ليس متناولك هذا الفعل ، بمعنى أنه لا ينبغي لك تناوله .

فلم تكرر هنا (لا) مع إهمالها ، وذلك ليتأول (لا نولك) بـ لا ينبغي لك .

أشياء ما شئت حتى لا أزال لما
لا أنت شائية من شأننا شاني[1]

والشاهد هو دخول (لا) النافية على المعرفة وهو (أنت) ولم تكرر مع إهمالها ، وهذا مما تمسك به المبرد وابن كيسان ، والجمهور يوجهون ذلك على أنه من باب الضرورة .

٧ ـ وأن يكون خبرها نكرة : نحو : (لا مجد راسب) فـ (راسب) خبر (لا) النافية للجنس ، وهو نكرة .

أحوال اسم (لا) وأحكامه

لاسم (لا) النافية للجنس أحوال ثلاثة هي :

١ ـ أن يكون مفردا : والمراد بالمفرد في هذا الباب : ما ليس مضافا

---

(١) البيت من البسيط ـ شاني : اسم فاعل من شنأ الشيء ، إذا أبغضه وكرهه وأصله : شانيء بالهمزة ، خففت بقلبها ياء ـ يقول : أحب كل ما تحبينه من الأشياء حتى لا أزال مبغضا لكل شيء تحبينه من أمورنا .

ولا شبيها بالمضاف ، فيدخل فيه المثنى والمجموع جمع سلامة، وجمع تكسير .

وحكمه فى هذه الحالة أن يكون مبنيا على ما ينصب به ، فيبنى على الفتح ظاهرا ، أو مقدارا ؛ إن كان مفردا ، أو جمع تكسير ، نحو : لا طالب فى الجامعة ، ولا طلاب فى الجامعة .

ويبنى على الكسر إن كان جمعا مؤنثا ـ جمع سلامة بالألف والتاء ، ويجوز أيضا فتحة ، وقد أوجبه ابن عصفور ، وقال ابن مالك الفتح أولى وقد روى بالوجهين قول سلامة بن جندل السعدى :

إن الشباب الذى مجد عواقبة فيه نلذ ولا لذات للشيب[1]

والشاهد فى قوله : (ولا لذات) حيث بنى جمع المؤنث السالم على ما كان ينصب به ، وهو الكسرة ، نيابة عن الفتحة ، وروى البناء على الفتح أيضا .

قال ابن جنى : الفتح لا يجيزه بصرى إلا أبو عثمان المازنى .

ويبنى على الياء إذا كان مثنى ، أو جمع مذكر سالما ، ومن ذلك قول الشاعر :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا
ولكن لوارد المنون تتابع[2]

(١) البيت من البسيط ـ مجد عواقبه : نهايته شرف وعز ـ يقول : إن الشباب الذى تكون نهايته عز ومجد وشرف ، فيه نجد اللذة ، ورواحة النفس ، ولا لذة فى زمن الكبر والشيخوخة .

(٢) البيت من الطويل ـ تعز : تصبر وتكلف السلوان والتأسى بمن سبقك ، إلفين : تثنية إلف ، وهو الصديق الذى تألفه ويألفك ـ يقول : تسلى يا أخى=

والشاهد فى قوله : (فلا إلفين) حيث جاء اسم (لا) وهو (إلفين) مبنيا على الياء ، لأنه مثنى .

وقول الآخر :

يحشر النـــاس لا بنين ولا آ

باء إلا وقـــد عنتهم شئون[1]

والشاهد فى قوله : (لا بنين) حيث استعمل اسم (لا) وهو (بنين) جمع مذكر سالما ، وقد بنى على الياء ، التى ينصب بها فى حالات نصبه .

تنبيه : علة بنـا اسم (لا) إذا كان مفردا فيما سبق ترجع إلى تضمن معنى (من) بدليل ظهورها فى قوله : (ألا لا من سبيل إلى هند) .

وقيل : تركيب الاسم مع الحرف كتركيب (خمسة عشر) وهـذا رأى سيبويه وآخرين .

وحجتهم : أنه إذا فصل بين (لا) واسمهـا أعرب : نحو : لافيها رجل ولا امرأة .

٢ ـ أن يكون مضافا : نحو : (لا وسوسة شيطان مؤثرة على المسلم ، ولا كتاب علم محتقر) .

٣ ـ أن يكون شبيها بالمضاف : والمراد به: كل اسم اتصل به شىء من تمام معناه

= بمن سبقوك وتأسى بمن مضوا قبلك ، فليس هناك صديقان تمتعا بدوام العيش ، ولكن كل سائر إلى الموت . يتبع بعضهم بعضا .

(١) البيت من الخفيف ـ يقول : الناس يحشرون يوم القيامة ، وكل مشغول بنفسه (لكل امرىء منهم يومئذ شأن يغنيه) .

أي : له تعلق بما بعده، نحو : (لا طالعاً جبلاً حاضر ، ولا قبيحاً فعله محمود ، ولا سالكاً سبيل الأنبياء مذموم) .

وحكم اسم (لا) في هاتين الحالتين ـ أي : إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ـ أن يكون منصوباً ، ففي الأمثلة السابقة نجد أن (وسوسة ، وكتاب ، وطالعاً ، وقبيحاً ، وسالكاً) كل واحد منها اسم لـ (لا) النافية للجنس ، وهي منصوبة على الفتح بها .

* * *

حكم العطف على اسم (لا)

إذا عطفت على اسم (لا) وكان للمعطوف صلاحية لإعمال (لا) فيه ، بأن كان مستوفياً لشروط إعمالها ، فعندئذ يجوز في الاسم المعطوف (النصب والرفع) .

أما النصب : فعطفاً على اسم (لا) . وأما الرفع : فعطفاً على محل (لا) مع اسمها ، فمحلهما رفع بالابتداء ، وقد روي الوجهان في قول رجل من بني عبد مناف ، يمدح مروان بن الحكم ، وابنه عبد الملك :

فلا أب وابناً مثل مروان وابنه
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا[1]

---

(1) البيت من الطويل ـ المجد : العز والشرف . ارتدى : لبس الرداء ـ يقول : ليس هناك مثل مروان بن عبد الملك في العز والشرف إذا لبسا رداء العز وإزار المجد .

والشاهد في قوله: (فلا أبَ وابنا) حيث عطف قوله: (وابنا) بالنصب على اسم (لا) وهو (أب) ولا يجوز البناء لعلة سنوضحها فيما بعد.

وأما حكاية الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ = بفتح المرأة = فشاذ.

وإن لم يكن المعطوف صالحا لإعمال (لا) فيه، امتنع ولا يجوز إلا الرفع نحو: (لا أبَ وابنُه مثل مروان وابنه).

* * *

حكم المعطوف على اسم (لا) مع تكرارها

وإذا كررت (لا) النافية للجنس، وكانت تالية لحرف عطف، وكان ما بعدها مفردا نكرة، كقولك: (لا حول ولا قوة إلا بالله) جاز في مثل هذا خمسة أوجه:

أحدها: تعد (لا) في الموضعين نافية للجنس، فيبنى الاسم فيهما على الفتح، وهذا هو الأصل، وعليه وردت قراءة ابن كثير وأبي عمرو في قوله تعالى: «لا بيع فيه ولا خلة»[1] بفتح (بيع وخلة).

والثاني: تعد (لا) في الموضعين نافية مهملة، أو حجازية عاملة عمل (ليس) فيرفع ما بعدها، إما بالابتداء على أنها مهملة، أو على أنها عاملة عمل (ليس) فما بعدها هو اسمها.

وعلى وجه الرفع قرأ باقي السبعة الآية سالفة الذكر، أي: برفع (بيع وخلة) مع التنوين، وعلى ذلك ورد قول عبيد بن حصين، المعروف بالراعي النميري:

(١) البقرة: ٢٥٤.

وما هجرتك (حتى قلت معلنة) (لا) ...

لا ناقة لى فى هذا ولا جمل[1]

والشاهد فى عجز البيت ، وحيث ورد الاسمان مرفوعان بعد (لا) على التوجيه الذى ذكرته آنفا .

والثالث : تعد (لا) الأولى نافية للجنس ، والثانية نافية مهملة أو حجازية ، فيبنى اسم (لا) الأولى على الفتح ، ويرفع ما بعد الثانية على الابتداء لإهمال (لا) أو على أنها اسم (لا) العاملة عمل (ليس) ويتحقق هذا الوجه فى قول رجل من بنى مذحج ، كان أهله يفضلون أخاه عليه ، هكذا نسب فى كتاب سيبويه[2] ، وقيل فى لغيره :

هـذا لعمركم الصغار بعينـه

لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

والشاهد فى عجز البيت حيث جاء قوله : (ولا أب) معطوفاً بالرفع على التوجيه السابق آنفا .

والرابع : تعد (لا) الأولى نافية مهملة ، أو حجازية ، والثانية نافية للجنس ، أى : عكس الوجه الثالث ، فيرفع ما بعد الأولى ، ويبنى ما بعد الثانية على الفتح ، ومن ذلك قول أمية بن أبى الصلت فى وصف الجنة .

فلا لغو ولا تأثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم

---

(١) البيت من البسيط - يقول : ما تركتك وقطعت حبال المودة والصلة بيننا حتى تبرأت منى وقلت صراحة لا ناقة لى ... إلخ .

(٢) الكتاب ١ : ٣٥٢ - والمقتضب ٤ : ٣٧١ .

والشاهد رفع الاسم بعد (لا) الأولى ، وهو (لغو) وفتحه بعد الثانية وهو (تأثيم) على التوجيه السالف ذكره .

والخامس : بعد (لا) الأولى نافية للجنس ، والثانية زائدة ، وما بعدها معطوف على اسم الأولى ، فيبنى ما بعد الأولى على الفتح ، وينصب ما بعد الثانية ، ويتحقق هذا الوجه فى قول أنس بن العباس بن مرادس السلمى :

لا نسب اليوم ولا خلة

اتسع الفتق على الراتق[1]

والشاهد فيه بناء اسم (لا) الأولى على الفتح وهو (نسب) ونصب ما بعد الثانية على اعتبار زيادة (لا) وعطف ما بعدها على محل اسم الأولى .

وهذا الوجه هو أضعف الوجوه ؛ لأن فيه نصب الاسم مع وجود (لا) والقياس فتحه بلا تنوين ، ولذلك خصه يونس وجماعة بالضرورة ، كتنوين المنادى .

* * *

حكم الخبر بعد (لا) والعامل فيه

يجب أن يتأخر خبر (لا) عن اسمها ، ولا يجوز تقديمه عليه ويكون هذا الخبر مرفوعا ، أو فى محل رفع .

(١) البيت من السريع ـ خله : صداقة . الخرق : الفتق . الراتق : الذى يصلح موضع الفساد من الثوب ـ يقول : لا قرابة ولا صداقة ولا صلة نسب ، فقط بلغ الخلاف مبلغا لا يرجى معه إصلاح .

أما عامل الرفع فيه فقد اختلف النحاة فيه على أقوال[1] :

فذهب سيبويه ومعه بعض البصريين إلى أن (لا) لا تعمل فى الخبر لضعفها عن العمل فى شيئين ، بخلاف (إن) فإنها مشبهة بالفعل ، فنصبت ورفعت كالفعل ، أما (لا) هذه فلا تشبه الفعل ، وإنما تشبه (أن) المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل نحو : (أن ولن) وهى لا ترفع شيئا ، فكذلك هذه .

وذهب أبو الحسن الأخفش ومن يتبعه إلى أن (لا) النافية للجنس ترفع الخبر ، وذلك ؛ لأنها داخلة على المبتدإ والخبر فهى تقتضيهما جميعا ، وما اقتضى شيئين وعمل فى أحدهما عمل فى الآخر ، ونواصب الأفعال ليست كذلك ؛ لأنها لا تقتضى إلا شيئا واحدا .

وذهب الكوفيون إلى أن الخبر عندهم مرفوع بالمبتدإ على ما كان ، وهى قاعدتهم فى (إن) وأخواتها .

والرأى المختار وهو ما عليه جمهور النحاة ، وهو ما ذهب إليه الأخفش ومن معه لقوة التعليل فيه .

• • •

حكم وصف اسم (لا)

إذا أردت وصف اسم (لا) فإما أن يكون اسمها مفردا ، وإما أن يكون مضافا أو شبيها بالمضاف .

وإن كان اسمها مفردا ، وأتيت بعده بنعت مفرد متصل ، نحو : (لا رجل

---

(١) شرح ابن يعيش ١ ف ١٠٦ ، ١٠٧ - بتصرف .

ظريف فيها) فـ (لا) نافية للجنس ، و (رجل) اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، و (ظريف) نعت لاسم (لا) ، ويجوز لك في مثل هذا النعت ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على أساس تركيب الصفة مع الموصوف ، قبل دخول (لا) كتركيب (خمسة عشر) ، ويجرى البناء أيضاً على ما ينوب عن الفتح وهو الياء في المثنى والجمع .

الثاني : النصب : مراعاة لمحل اسم (لا) فتقول : (لا رجل ظريفاً فيها) .

والثالث : الرفع : مراعاة لمحل (لا) مع الموصوف ، وهو اسمها ، فتقول (لا رجل ظريف فيها) — بضم ظريف منوناً ، وبناء (رجل) على الفتح .

وإن كان اسم (لا) مضافاً أو شبيهاً بالمضاف ، أو كان بغير متصل بالموصوف امتنع بناء الصفة ، وجاز فيها الأمران :

الأول : النصب ، نحو : (لا رجل فيها ظريفاً عندنا) .

والثاني : الرفع : نحو : (لا رجل فيها ظريف عندنا) .

فالنصب مراعاة للفظ ، والرفع مراعاة لمحل لا مع اسمها ، لأن محلهما الرفع بالابتداء .

البدل من اسم (لا)

إذا أبدلت من اسم (لا) فإما أن يصلح لإعمال (لا) فيه ، أي أنه مستوف لشروط إعمال (لا) ، وإما أن لا يصلح لفقد أحد شروط العمل .

فإذا كان البدل صالحا لإعمال (لا) فيه جاز في هذا البدل النصب والرفع) نحو: (لا أحد رجلا وامرأة فيها) فيجوز أن تقول: رجل بالرفع ورجلا بالنصب

أما إذا لم يكن البدل صالحا لإعمال (لا) فيه ، فعندئذ لم يجز فيه إلا الرفع نحو: (لا أحد محمد وخالد فيها) برفع محمد لا غير.

* * *

دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس

إذا دخلت همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، فإنه يطرأ عليها الأحكام الآتية:

١ ـ لم يتغير حكم (لا) بعد دخول همزة الاستفهام عليها، فتعمل (لا) فيما بعدها بالشروط السابق ذكرها في هذا الفصل، كما لو كانت من غير همزة، ويكثر ذلك إذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ أو (الإنكار)

كقول حسان بن ثابت:

ألا طعان ألا فرسان عادية ... إلا تجشؤكم حول التنانير(١)

والشاهد في قوله: (ألا طعان ألا فرسان) فقد بني اسما (لا) وهما (طعان وفرسان) على الفتح، مع دخول همزة الاستفهام على (لا) النافية

(١) البيت من البسيط ـ الطعان: من طاعن يطاعن مطاعنة وطعانا، والتجشؤ: كثرة الأكل، والتنور: ما يخبز فيه ـ يهجو حسان بن ثابت بهذه القصيدة، الحارث بن كعب المجاشعي، فيقول: ألا طعان عندكم ولا فرسان منكم يعدون على أعدائهم، أي: لستم بأهل حرب وإنما أنتم أهل أكل كثير عند التنانير.

الجنس مراداً بها التوبيخ وقد استمر معها عمل (لا) ، ولا خبر لها، وعند سيبويه الخبر محذوف ؛ أى : ألا علفان موجود : وقول الآخر :

ألا ارعواء لمن ولت شبيبته   وآذنت بمشيب بعده هرم[1]

والشاهد فى قوله : (ألا ارعواء) حيث بنى اسم (لا) على الفتح مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مراداً بها الإنكار ، وخبر (لا) محذوف ، واللام تتعلق به .

ويقل عمل لا : إذا وقعت بعد همزة الاستفهام التى يراد بها النفى ، كقول قيس بن الملوح :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد   إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى[2]

والشاهد فى قوله : (ألا اصطبار) حيث عملت (لا) فى اسمها وهو (اصطبار) فبنى على الفتح ، مع دخول همزة الاستفهام على (لا) التى جاءت لمجرد النفى .

٢ ـ أن يقصد بالاستفهام التمنى : كقول الشاعر :

ألا عمر ولى مستطاع رجوعه   فيرأب ما أثأت يد الغفلات[3]

---

(١) البيت من البسيط ـ ارعواء : انكفاف ـ يقول : ألا ينكف عن المعاصى من ولت أى : أدبر شبابه ، فدخل فى المشيب الذى بعده الهرم .

(٢) البيت من البسيط ـ يقول : ليت شعرى إذا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت أينتفى الصبر من هذه المرأة ، أم لها تثبت وجلد .

(٣) البيت من الطويل ـ ولى : ذهب وأدبر . فيرأب : فيصلح ويجبر . أثأت : أفسدت ـ يقول : أتمنى رجوع العمر الذى مضى وذهب ، لأصلح ما أفسدته ، وما جنيت من سوء فى زمن الغفلة ، والجهل والصبوة .

والشاهد في قوله : (ألا عمر) حيث استعمل (ألا) كلمة واحدة بمعنى التمني وقيل : الهمزة للاستفهام دخلت على (لا) النافية للجنس ، وأريد بها التمني ، فبقى العمل لـ (لا) فعملت في اسمها بعدها وهو (عمر) فبني على الفتح ، وللنحاة توجيهات .

فيرى الخليل وسيبويه أن (لا) هذه بمنزلة أتمنى ، فلا خبر لها ، بمنزلة (ليت) فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ، ولا إلغاؤها إذا تكررت .

وخالفهما المازني والمبرد ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يتعين كون (مستطاع) خبرا أو صفة ، و (رجوعه) فاعلا ، بل يجوز كون (مستطاع) خبرا مقدما ، و (رجوعه) مبتدأ مؤخرا ، والجملة صفة ثانية ولا خبر هناك .

٣ - أن تأتي لمجرد التنبيه : فتكون عندئذ (ألا) الاستفتاحية ، وهي كلمة واحدة لا عمل لها ، وتدل على تنبيه الذهن ، وتوجيهه إلى شيء هام يجيء بعدها ، مؤكد الوقوع عند المتكلم ، وكثيراً ما تقع بعدها (إن) مكسورة الهمزة ، وقد وجهنا القول في ذلك في موضعه سابقا .

و (ألا) هذه تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية ، فالإسمية كقوله تعالى : « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون »[1] .

والفعلية : كقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم »[2] فـ (يوم) معمول لـ (مصروفا) فتكون (ألا) داخلة على (ليس) والأصل : ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم .

٤ - تأتي للعرض والتحضيض : والعرض : طلب الشيء برفق ولين .

---

(١) يونس : ٦٢ . (٢) هود : ٨ .

و التحضيض (طلبا بشدة وإزعاج). وهما يختصان بالجملة الفعلية. ومن ذلك قوله تعالى : « ألا تحبون أن يغفر الله لكم »[1] فـ (ألا) هنا جاءت للعرض. وفي قوله تعالى : « ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم »[2] جاءت للتحضيض.

حكم حذف خبر (لا)

إذا جهل الخبر في هذا الباب وجب ذكره، كقوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ « لا أحد أغير من الله »[3]. فذكر الخبر وهو (أغير).

وإذا علم جاز حذفه كثيرا، كقوله تعالى : « ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت »[4] « قالوا لا ضير إنا إلى ربنا منقلبون »[5] فخبر (لا) المحذوف من الآية الأولى تقديره : (لهم) بدليل قوله : « وأخذوا من مكان قريب » والمحذوف من الثانية تقديره : (علينا) بدليل قوله : « إنا إلى ربنا منقلبون ».

وهذا الحذف جائز عند الحجازيين، ولازم عند التميميين والطائيين.

---

(١) التوبة : ٢٢. (٢) التوبة : ١٣.

(٣) هذا جزء من حديث نصه : « أتعجبون من غيرة سعد، والله لأنا أغير منه، والله أغير مني » ... « ولا أحد أغير من الله، ولذا حرم الفواحش » والغيرة : الحمية والأنفة. وهذا مستحيل على الله، والمراد في حقه سبحانه : لازم الغيرة، وهو البعد عن الموبقات، وزجر مرتكبها.

(٤) سبأ : ٥١. (٥) الشعراء : ٥٠.

حكم حذف اسم (لا)

لا يحذف اسم (لا) ويبقى الخبر إلا نادرا ، ومن ذلك قولهم : (لاعليك) يريدون لا بأس عليك .

حكم (لا) إذا اتصل بها خبر أو نعت أو حال

إذا اتصل بـ (لا) خبر أو نعت أو حال وجب تكرارها . فالخبر كقوله تعالى : « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون »[1] والنعت ، كقوله : « توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية »[2] والحال : كقولك : جاء خالد لا خائفا ولا آسفا . وقد يرد ما يخالف ذلك فيكون من باب الضرورة[3] .

— ولله الحمد وحده —

تنبيهان :

الأول : في إعراب (لا إله إلا الله) وذلك للإفصاح عن حكم (لا) إذا وقعت كلمة (إلا) بعدها .

فـ (لا) نافية للجنس ، و (إله) اسمها مبني على الفتح لكونه مفردا وخبرها محذوف ، والتقدير : لا إله في الوجود إلا الله . ولا يصح أن يكون الخبر ما بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة لأمرين :

أحدهما : أنه معرفة و (لا) لا تعمل في المعرفة .

---

(١) الصافات : ٤٧ . (٢) النور : ٣٥

(٣) حاشية الصبان ٢ : ٢٨ .

والثانى : أن اسم (لا) هنا عام ، وقولك : (إلا الله) خاص ، والخاص لا يكون خبرا عن العام ، ونظيره : الحيوان إنسان ، فإنه ممتنع ، لأن فى الحيوان ما ليس بإنسان .

وأما قولك : الإنسان حيوان ، فجائز ؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس فى الإنسان ما ليس بحيوان[1] .

أما الاسم الواقع بعد (إلا) وهو لفظ الجلالة ؛ فإنه يجوز فيه النصب على الاستثناء ، ويجوز رفعه على البدل من محل (لا) مع اسمها ، أو من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف ، أو من محل اسم (لا) على التوجيه السابق بيانه فى هذا الفصل .

والثانى : خصصته لتوجيه القول فى أسلوب (لا سيما) .

لقد جرت عادة النحويين أن يذكروا (لا سيما) مع أدوات الاستثناء وذلك خطأ ، لأن الاستثناء : هو إخراج بعض من كل ، وأنت إذا قلت : (قام القوم لا سيما زيد) فـ (زيد) داخل مع القوم فى القيام ، بخلاف الاسم الواقع بعد (إلا) .

والعذر لمن أدخلها فى هذا الباب ، أن زيدا قد خرج به عن أن يكون على صفة القوم فى القيام ، ألا ترى أنك إذا قلت : (قام القوم لا سيما زيد) فزيد مشارك للقوم فى القيام ، إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم ، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك فى هذا الباب[2] .

---

(١) شرح ابن يعيش ١ : ١٠٧ .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢ : ٢٦٢ .

والصحيح أن الذي بعد (لا سيما) منبه على أولويته بما نسب لما قبلها، وذلك مناف للاستثناء، لأن الاستثناء إخراج ـ كما أوضحت ـ وما بعد لا سيما داخل بالأولى.

وكذلك توجيه إعراب هذا الأسلوب يدخله في (لا) النافية للجنس، ومن ثم وضعته في آخر هذا الفصل بمثابة تنبيه، وتركت تخصيص فصل قائم به.

توجيه القول في إعراب (لا سيما):

(لا) نافية للجنس، (سي) اسمها، ويوجه القول في نصبه أو بنائه على توجيه القول في (ما)، وخبرها محذوف تقديره: موجود.

ويجوز في الاسم الذي بعد (لاسيما) الجر، والرفع مطلقا، أي: إن كان نكرة أو معرفة، والنصب أيضا إن كان نكرة، وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر:

(ولا سيما يوم بدارة جلجل)[1]

فهذا شاهد لوقوع النكرة بعد (لاسيما) وهو (يوم) فهو مجرور بالإضافة إلى (سي) و (ما) زائدة بينهما.

ويجوز رفع (يوم) على أنه خبر لمضمر محذوف، و (ما) موصولة،

---

(١) هذا عجز بيت من الطويل دارة جلجل: هي غدير ماء، ويومها يوم دخول امرىء القيس خدر عنيزة، وعقره مطيته للعذارى حين وردن الغدير يغتسلن فقعد على ثيابهن وحلف لا يعطى واحدة منهن ثوبها حتى تخرج مجردة فتأخذه، حتى تعالى النهار فخرجن وأخذن ثيابهن، وقلن له قد حبستنا وأجعتنا، فذبح لهن ناقته ـ حاشية الصبان ٢ : ١٦٧ :

أو نكرة موصوفة بالجملة ، والتقدير : ولا مثل الذي هو يوم ، أو ولا مثل شيء هو يوم . ويضعفه في نحو (ولا سيما زيد) حذف العائد المرفوع مع عدم الطول وإطلاق (ما) على من يعقل . وعلى الوجهين ففتحة (سي) إعراب لأنه إسم لـ (لا) النافية للجنس ، مضاف للاسم بعد (ما) على زيادتها .

ويجوز نصب (يوم) على التمييز ، كما يقع التمييز بعد مثل في نحو قوله تعالى : (ولو جئنا بمثله مددا)[1] وتعد (ما) هنا كافة عن الإضافة ، وفتحة (سي) للبناء .

وإذا وقع بعد (لا سيما) اسم معرفة ، فإنه يجوز فيه الرفع والجر على التوجيه السابق آنفا ، وذلك كما في قولهم : (جاء القوم ولا سيما خالد) ووجه النصب منعه الجمهور .

والغالب في استعمال (لا سيما) تشديد الياء ، ودخول (لا) ، والواو الاعتراضية ، وقد أوجب ذلك بعضهم .

قال ثعلب : من استعمله على خلاف ما جاء في قولهم : (ولا سيما يوم) فهو مخطيء .

وحكى غيره أنه قد يخفف ، وقد تحذف الواو ، وأنشدوا لذلك قوله :

فه بالعقود وبالإيمان لا سيما
عقد وفاء به من أعظم القرب[2]

---

(١) الكهف : ١٠٩ .

(٢) البيت من البسيط . فه : فعل أمر من وفى يفي ، والهاء للسكت . يقول : عليك أن توفي بالعقود وبما أقسمت من أيمان ، فإن الوفاء بالعقود من أعظم القربات إلى الله تعالى .

والشاهد في قوله: (لا سيما) حيث استعمله من غير الواو الاعتراضية وخفف الياء في (سِيَ)، ونصبه بعده على الحال عند أبي علي الفارسي، و(لا) مهملة. وعند غيره اسم لـ(لا) التبرئة وهو المختار.

— والله تعالى أعلم —

وبعد :

فهذا هو الجزء الثانى من كتاب (النحو منهجا وتطبيقا) والذى خصصته للجملة الإسمية ، وما يدخل عليها من العوامل المؤثرة فيها ، وقد جعلت الجانب التطبيقى بارزاً فيه ، وأحطته بالقواعد والأصول النحوية التى وضعها لنا الأول من النحاة ، وزينت ذلك بالتوجيه ، والتخريج ، والتعليل مع ترجيح ما يقتضى المقام ترجيحه ، وقد وضعت الأسئلة والتطبيقات لتدريب اللسان وتثبيت المعلومات فى ذهن القارىء .

وإن المتأمل فيما عرضته من قواعد وتطبيقات يجد أن التطبيق يتعانق بالقاعدة من خلال توجيه القول فيما سقته من شواهد قرآنية وشعرية ، وأمثلة وأساليب عربية ، متجنبا فى ذلك كله البعد عن التعليلات المملة ، والمرهقة للذهن ، وكثرة الخلافات التى قد تضيع على القارىء ثمرة القاعدة النحوية ، وتذوقه لتوجيهها .

فالمنهج مبسوط بأسلوب سهل ميسور على الخاصة والعامة فهمه ، والتطبيق فيه إحكام المنهج ، وتوثيق لقواعده .

وقد وضعت ذلك كله ـ راجيا الرحمن الذى علم القرآن ، خلق الإنسان علمه البيان ، أن يجعل هذا ثقلا فى موازين أعمالى وأعمال مشايخى الذين تربيت على أيديهم ، ووالدى ، وجميع أموات المسلمين .

وأن يتقبله خالصا لوجهه تعالى إنه نعم المولى ونعم النصير و ﷺ وبارك على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه آمين .

● ● ●

تنبيـــه

الجزء الثالث : تحت الطبع إن شاء الله تعالى ـ وقد خصصته لـ (الجملة الفعلية)

الأمثلة والتطبيقات

س ١ : ما الفرق بين (لا) النافية للجنس ، والنافية للوحدة ، من جهة المعنى والعمل ؟ أفصح عن إجابتك بالأمثلة .

س ٢ : ما هو عمل (لا) النافية للجنس ؟ وما هى شروط إعمالها ؟ وضح إجابتك بالأمثلة مع التوجيه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فى قول الشاعر :

لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
إذاً للاموا ذووا أحسابها عمرا

وقول الآخر :

فقام يذود الناس عنهما بسيفه
وقال ألا لا من سبيل إلى هند

س ٣ : لاسم (لا) النافية للجنس أحوال ، اذكرها ثم بين متى يبنى اسمها ؟ ومتى ينصب ؟ وكيف توجه القول فى موضع الشاهد فى قول الشاعر :

تعز فلا إلفين بالعيش متعا
ولكن لوراد المنون تتابع

س ٤ : متى تهمل (لا) ؟ ومتى يجب تكرارها ؟ وجه إجابتك بالأمثلة .

س ٥ : فى قولك : (لا حول ولا قوة إلا بالله) خمسة أوجه إعرابية ، اذكرها مع توجيه القول فيها ، وبيان موضع الشاهد فى قول الشاعر :

وما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

س ٦ : كيف تعرب تابع اسم (لا) النافية للجنس معطوفا ، أو نعتا ، أو بدلا ؟ فصل إجابتك بالأمثلة ، ثم أعرب مما تحته خط فيما يأتى :

(أ) قال الله تعالى : « لا بيع فيه ولا خلة » .

(ب) قولك : (لارجل فيها ظريف عندك) و (لارجل ظريف فيها) .

(ج) قال الشاعر :

هـذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لى إن كان ذاك ولا أب

س ٧ : ماحكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة ؟ وماالمعانى التى تدل عليها عندئذ ؟ مثل ووجه ، ثم أفصح عن موضع الشاهد فى قول الشاعر :

ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
إذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

س ٨ : ما حكم (لا) إذا اتصل بها خبر ، أو نعت ، أو حال ؟ وما حكم حذف خبرها ؟ مثل لما تذكر .

س ٩ : وجه القول فى إعراب ما يأتى :

(أ) « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » « لا أحد أغير من الله » .

(ب) (لا إله إلا الله) (لا عليك) .

(ج) (ولا سيما يوم بدارة جلجل) .

س ١٠ : أوضح من موضع الشاهد فى كل مما يأتى مع التوجيه والتعليل كلما اقتضى المقام ذلك :

(أ) قال الله تعالى : « ألا تحبون أن يغفر الله لكم » « ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت » « توقد من شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية » « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم » .

(ب) قال الشاعر :

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما	لا أنت شائية من شأننا شانى
إن الشباب الذى مجد عواقبه	فيه نلذ ولا لذات للشيب
يحشر الناس لا بنين ولا آ	باء إلا وقد عنتهم شئون
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
فلا لغو ولا تأثيم فيها	ولا حين ولا فيها مليم
ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات

• • •

﴿ تم بحمد الله والحمد لله وحده ﴾

ثبت بموارد الكتاب

١ ـ أسرار العربية ـ لأبى البركات بن الأنبارى ـ تحقيق، أ / محمد سيد البيطار ـ مطبعة الترقى ـ دمشق ١٩٥٧ م .

٢ ـ الأصول فى النحو ـ لابن السراج ـ تحقيق أ / عبد الحسين الفتلى ـ ط ـ العراق ـ ١٩٧٣ م .

٣ ـ الأمالى الشجرية ـ لابن الشجرى ـ ط ـ دار المعرفة للطباعة والنشر ـ بيروت ـ لبنان .

٤ ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات ـ لأبى البقاء العكبرى ـ ط ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

٥ ـ الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ـ لابن الأنبارى ـ تحقيق الشيخ / محمد محيى الدين عبد الحميد ـ ط ٤ ـ ١٣٨٠هـ .

٦ ـ أوضح المسالك ـ لابن هشام ـ عليه منار السالك إلى أوضح المسالك ـ تأليف أ / محمد عبد العزيز النجار ـ ط ـ الفجالة الجديدة ـ ١٩٥٤م.

٧ ـ البحر المحيط ـ لأبى حيان الأندلسى ـ ط ١ ـ ١٣٢٨ هـ ـ مطبعة السعادة بمصر .

٨ ـ بدائع الفوائد ـ لابن قيم الجوزية ـ ط ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ القاهرة .

٩ ـ البيان فى إعراب غريب القرآن ـ لابن الأنبارى ـ تحقيق د / طه عبد الحميد طه ـ مراجعة أ / مصطفى السقا ـ ط ـ الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

١٠ - التبيان فى إعراب القرآن - لأبى البقاء العكبرى - تحقيق أ / على محمد البجاوى - ط - عيسى البابى الحلبى وشركاه .

١١ - تذكرة النحاة - لأبى حيان الأندلسى - تحقيق د / عفيفى عبد الرحمن - نشر مؤسسة الرسالة - ط ١ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

١٢ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك - طبع ونشر دار الكاتب العربى للطباعة والنشر .

١٣ - تفسير القرطبى الجامع لأحكام القرآن الكريم - للإمام القرطبى - ط - دار الشعب .

١٤ - التفسير الكبير - للإمام الفخر الرازى - ط - الثالثة .

١٥ - الجنى الدانى فى حروف المعانى - للحسن بن قاسم المرادى - تحقيق د / فخر الدين قباوى والأستاذ / محمد نديم فاضل - منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .

١٦ - حاشية الإمام تقى الدين أحمد بن محمد الشمنى على مغنى اللبيب - المطبعة البهية - مصر ١٣٠٥ هـ .

١٧ - حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل - الشيخ / محمد الدمياطى ، الشهير بالخضرى - ط - مصطفى البابى الحلبى .

١٨ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك - طبع ونشر عيسى البابى الحلبى .

١٩ - حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودى لألفية ابن مالك - ط - عيسى البابى الحلبى .

٢٠ - خزانة الأدب - البغدادي - تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون - ط - دار الكاتب العربي - ١٣٨٧ هـ .

٢١ - الخصائص - لابن جني - تحقيق أ / محمد على النجار - ط - عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٣ هـ .

٢٢ - زاد المسير في علم التفسير - لابن الجوزي - ط - المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - توزيع دار إحياء التراث الإسلامي - قطر - الدوحة .

٢٣ - شرح ابن عقيل - تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - ط - دار الفكر .

٢٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة السعادة - بمصر - ١٣٧٥ هـ .

٢٥ - شرح التصريح على التوضيح - للشيخ / خالد الأزهري - المطبعة الأزهرية - بمصر - ط ٣ - ١٣٤٤ هـ .

٢٦ - شرح جمل الزجاجي - لابن عصفور - تحقيق د / صاحب أبو جناح - ط - وزارة الأوقاف العراقية - ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٢٧ - شرح المغني وشواهده - لابن هشام - تصنيف وتحقيق أ / عبدالله إسماعيل الصاوي - طبع ونشر - مصطفى البابي الحلبي .

٢٨ - شرح المفصل - لابن يعيش - ط - عالم الكتب - بيروت - توزيع مكتبة المتنبي - القاهرة .

٢٩ - الصحاح - للجوهري - تحقيق أ / أحمد عبد الغفور عطا - توزيع دار إحياء التراث الإسلامي - قطر .

٣٠ - ضياء السالك إلى أوضح المسالك - لابن هشام - تعليق أ / محمد عبد العزيز النجار - مطبعة السعادة - ط ٣ - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

٣١ - عيون الأخبار - لابن قتيبة - ط - دار الكتب المصرية - ط ١ - ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .

٣٢ - الفرائد الجديدة - للسيوطي - ط - وزارة الأوقاف العراقية .

٣٣ - الفريد في إعراب القرآن المجيد - المنتخب الهمذاني - تحقيق د / فهمي حسن النمر ، د / فؤاد علي مخيمر - رسالة دكتوراة - في كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٣٤ - الكافي شرح الهادي - للزنجاني - تحقيق د / محمود فجال يوسف - رسالة دكتوراة - كلية اللغة العربية بالقاهرة .

٣٥ - الكافية في النحو - لابن الحاجب - شرح الرضي - ط - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان .

٣٦ - الكتاب - لسيبويه - مطبعة بولاق بالقاهرة - تحقيق أ / عبد السلام محمد هارون - ط - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٧ م .

٣٧ - الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل - للزمخشري - تحقيق أ / محمد الصاوي قمحاوي - ط - مصطفى البابي الحلبي .

٣٨ - كشف المشكل في النحو - لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني - تحقيق د / هادي عطية مطر - مطبعة الإرشاد - بغداد - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

٣٩ - لسان العرب - لابن منظور - ط - دار المعارف .

٤٠ - المحتسب - لابن جني - تحقيق أ / علي النجدي ناصف ، وآخرين ط - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة - ١٩٦٦ م .

٤١ ـ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ـ لابن عطية ـ تحقيق الشيخ / عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخرين ـ ط في مؤسسة دار العلوم للطباعة والنشر والتوزيع ـ الدوحة قطر ـ ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

٤٢ ـ مشكل إعراب القرآن ـ لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق أ/ ياسين محمد السواس ـ ط ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق .

٤٣ ـ معاني القرآن ـ الفراء ـ تحقيق د/ عبد الفتاح شلبي ـ ط ـ الدار المصرية للتأليف والنشر .

٤٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ لابن هشام ـ تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد ـ ط ـ محمد علي صبيح .

٤٥ ـ المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق الشيخ / محمد عبد الخالق عضيمة ـ ط ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة .

٤٦ ـ المنهل العذب ـ للدكتور / محمد عبد الحميد سعد ـ ط ـ .

٤٧ ـ النحو الوسيط ـ للدكتور / السيد رزق الطويل ـ ط ـ الدعوة الإسلامية بالقاهرة .

٤٨ ـ النحو الوافي ـ للأستاذ / عباس حسن ـ ط ٥ ـ دار المعارف ـ القاهرة .

٤٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ـ السيوطي ـ ط ـ دار المعرفة ـ بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

ملاحظة :

الصفحات من ٢٨٦ إلى ٢٩٦ـ خطأ والصواب ٢٨٩ إلى ٣٠٤

الصفحة الموضوع

رقم الإيداع
بدار الكتب المصرية
٨٢٦١ / ١٩٨٩

مَطبَعة الحُسَين الإسلامية
٢٥ حارة المدرسة خلف الجامع الأزهر - القاهرة